اهداء
الأخ العزيز الدكتور حسين رمضان
مع المحبة والتقدير
احمد الصاوي

كشف المستور من قبائح ولاة الأمور

كشف المستور من قبائح ولاة الأمور

المـؤلـــف : د . أحمد السيد الصاوى

الغــــلاف : توفيق الحو

الإخـــراج الفـــنى : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٤

النـاشـــــــر : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

ستاربرس للطباعة والنشر

الجمع والصف الالكترونى: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

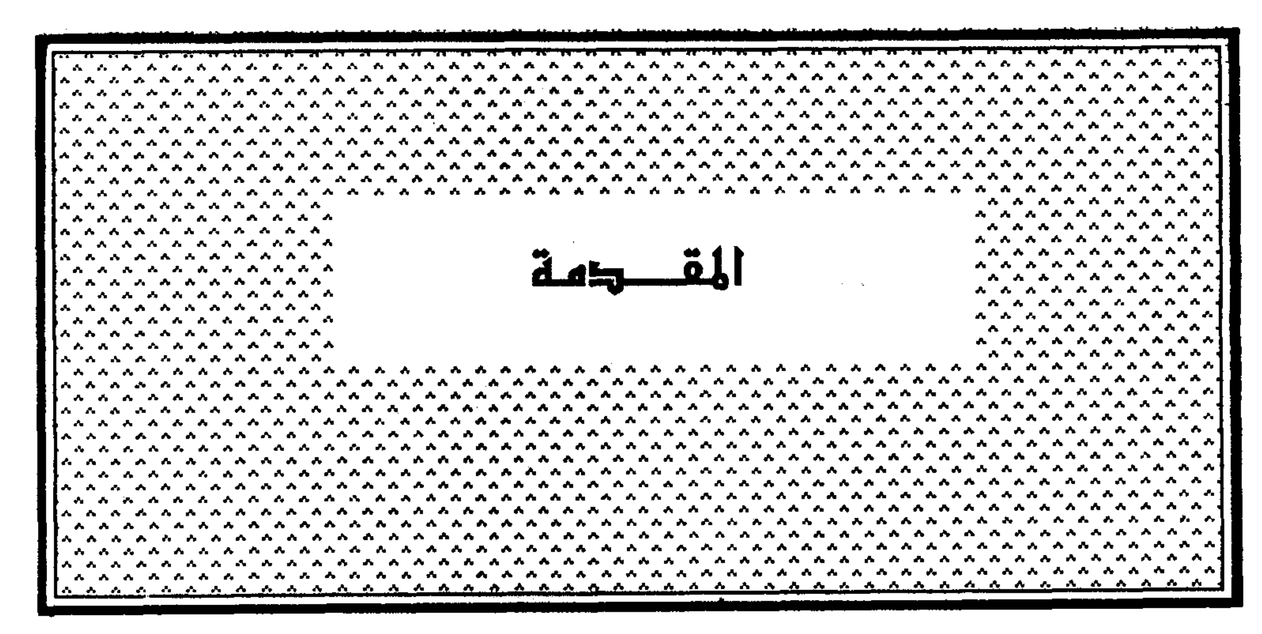


٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع : ١٩٨٢ / ٩٤

الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-5121-46-9



المقــدمة

تاريخنا العربى ، بعد لم يكتب . فرغم مئات المصنفات ، التى تتابع على كتابتها المؤرخون طيلة القرون الماضية ، مازالت مناطق عديدة من هذا التاريخ محاطة بالغموض ويكتنفها ظلام حالك يحول بيننا وبين استجلاء المنطق الذى حكم تطور الأحداث فيها .

ليس ذلك فحسب ، بل ان الكثير من الكتابات التاريخية وقعت فى أسر الرؤى التى قدمتها المصادر القديمة أو كبلت نفسها بمناهج عقيمة ، تهتم بصف الوقائع الى جوار بعضها البعض دون ان تأبه باستشفاف ماوراءها حتى لتبدو وكأنها تقدم لنا (جوقة) من المؤرخين القدامى ، قد يصا دفها الحظ فتنشد شيئا تستسيغه الأذان وقد تختلط الأصوات فيها وتتضارب المعانى، فلا نقرأ سوى لغطاً ونكداً .

والتاريخ الذى نعرفه، ونلقنه بالمدارس ، هو الى حد بعيد تاريخ الحُكام ، أو بالأدق هو واجهة التاريخ بحوادثها الرئيسية وشخوصها البارزة ، أما تاريخ المجتمعات بوقائعها اليومية ولبطالها الذين لمست الأحداث الكبيرة معالم وجوههم وأخفت اسمائهم ونعوتهم فى تعبيرات شائعة "كالعامة "و"الناس" و"الدهماء"، هذا التاريخ الخلفى لمجتمعاتنا لانعرف عنه سوى ومضات تبرق بين سطور الكتب بين الفينة والفينة لتضفى قدرا من التشويق والتنوع اللونى على صور تاريخ الحكام .

وقد تنبه عدد قليل من مؤرخينا فى العصور الوسطى لأهمية التاريخ الاجتماعى وكذلك أولى نفر من الباحثيين العرب المحدثين عناية خاصة بدراسات التاريخ الاجتماعى ، فعرفنا من خلال مانشر من أعمال هؤلاء وهؤلاء الكثير عن حياة الانسان العربى ومعاناته اليومية مع

الظروف الطبيعية والمناخ الاجتماعى والسياسى المحيط به .

ومع ذلك ينبغى الاعتراف بأن مدارس التاريخ فى وطننا الكبير لم تستقر بعد على قواعد واضحة تحكم الكتابة التاريخية ، فباستثناء القواعد الشكلية المتصلة بحرفية الكتابة كاثبات النصوص إستناداً لمصادرها ومقابلة المصادر المعاصرة ببعضها البعض وما الى ذلك ، فما زالت الكتابات الحديثة تراوح وتزاوج بين اتجاهات عديدة ينظر بعضها الى عملية كتابة التاريخ بوصفها صياغة جديدة لما جاء فى المصادر القديمة ويرى بعضها فى تتبع مسارات الأحداث الكبرى والابطال الرئيسيين فيها عين الاهتمام بالتاريخ الذى يستحق ان يقرأ وان ماعداه زبداً يذهب جفاء .

وإلى جانب هذه الاتجاهات التقليدية تقف المدارس "الغرضية" التى استنت لنفسها قواعد وأغراض رأت أنها الحاكم الرئيسى لحركة التاريخ ، ومن أسف ان هذه المدارس وقعت من حيث حاولت تفادى خطأ التقليدين فيما هو أدهى وأمر . وصحيح أنها أفلتت من اسار المنطق الذى حاول القدماء دفعنا اليه بتحجيم كم المعلومات التى يراد لنا ان نعرفها ، الاأنها أخضعت حوادث التاريخ لمنطق جامد قد لايستجيب لاختلاف الظروف الاجتماعية والهوية الحضارية والطبيعة الجغرافية لمجتمعنا العربى ، عن طبيعة الغرب الأوربى الذى أنبت لنا هذه المدارس الغرضية .

إن اشكاليات كتابة التاريخ العربى لاتكمن فقط فى حرفية الكتابة ومراعاة قواعدها العامة فى تمحيص النصوص ولاتتوقف عند حد الانحياز ، المقصود أوغير المتعمد ، لوجهات نظر بعينها ، ولكنها قبل ذلك وبعده تتمثل فى إفتقاد الفلسفة المبدعة التى تستخلص قواعدها وأحكامها العامة من الالتزام بالعلمية والاحتكام لوقائع ماضينا الخاص عند الشروع فى بناء فلسفة التاريخ العربى .

وبعيدا عن هذه الاشكاليات النظرية ، وفى حدود مايحتويه هذا الكتاب ، يبقى الهدف من كتابة التاريخ ألا وهو تبصير الإنسان بأنه كان ومازال وسيبقى المادة الحية التى يصنع منها التاريخ .

وهذه الصفحات هى محض محاولة تجريبية لاطلاع القارىء غير المتخصص فى الدراسات التاريخية على بعض ملامح تاريخنا الوسيط الواقعة فى منطقة الظل . وقد روعى فيها المزاوجة بين أبطال الرواية التاريخية ، سواء من المشهورين أو أنصافهم ، وبين الاطار الاجتماعى المتعايش معهم بالاضافة إلى المخلفات المادية (الاثار) التى تقف شاهد عيان على سيرة هؤلاء

جميعا . إن الغرض من هذه التوليفة هو فى واقع الأمر استنباط القاسم المشترك الاعظم بين ولاة الأمور المشار اليهم ، وذلك هو عين الهدف من دراسة التاريخ ، فالمؤرخ ليس بقاص يروى الأحداث أو بكاتب يسجل الوقائع ولكنه قبل ذلك يبحث فى ركام الحوادث التاريخية الخاصة عن العبرة والعظة العامة التى هى بالضرورة خلاصة تجربة المجتمع عبر الأزمان ولولا هذا الجهد التاريخى المنظم لانقطعت صلة الانسان بماضيه وتوقفت المجتمعات عن التطور ، طالما كان عليها ان تفيد فقط من تجاربها الآنية دون الإعتداد بالتقدم الذى أحرزه الأجداد والأسلاف.

وإذا كان الحكام والأبطال هم طول التاريخ . فان الجماهير هى عرضه ، والاثار والوثائق هى العمق الذى يمنح مساحة الحدث التاريخى كل المصداقية ويبعث فيها الحيوية المجسدة ، أمام الناظرين .

ولايخفى على القارىء ان الكاتب قد سعى الى التركيز على محور تقييمى رئيسى ، يرُجع اليه عند الحكم على شخص الوالى أو الحاكم ، ألا وهو علاقته بالرعية أو الداخل قبل صلاته بالاصدقاء والاعداء فى الخارج ولعل هذا المعيار قد أعطى مفارقة تاريخية واضحة بين أول شخصيات الكتاب وآخر هذه الشخصيات ، فالحاكم بأمر الله ، بخلاف ما هو شائع عن اتهامه بالجنون والشذوذ ، كان أكثر الولاة عدلا مع رعيته وسهراً على راحتهم بينما اكتشفنا بيسر وسهولة ، كيف أن أعمال محمد على فى الخارج قد غطت على مساوئه فى الداخل ، حتى إذا ما أغفلنا ذكر وقائعه الحربية ومحاولاته التحديثية التى لاتربطها علاقة سببية بأفاعيله مع عامة الشعب لوجدنا أنفسنا وجها لوجه مع نسخة كربونية من حكام وسلاطين سبقوه إلى حكم وظلم البلاد والعباد .

وفضلا عن ذلك فإن هذا المعيار قد أظهر من المشتركات بين سلوك ولاة الامور ما يكفى لأن نتيقن بأن هناك نوع من تناسخ الحكام يقترب فى مفهومه من القول بتناسخ الأرواح .

إذ رغم تعدد الاسماء واختلاف الالقاب والنعوت وتباين العصور يبدو هؤلاء الولاة وكأنهم سلسال لم ينقطع ، بطرائقهم فى ظلم الناس واستصفاء أموالهم واحتقار شأنهم وأيضا بما يسوقونه من مبررات ومسوغات لافعالهم القبيحة ، ولايعد ما بين بعضهم من اختلافات يسيرة أن يكون تنوعا فى إطار الوحدة ، بل لعلنا لانتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ماقلنا اننا نرى فى مجتمعاتنا الحديثة بعض ملامح وسحنات تذكرنا بأن إرثنا التاريخى قائم عتيد ولم تنقطع صلته كلياً بالماضى .

وعلى الطرف الآخر من المعادلة التاريخية نجد الجماهير ، كالحكام ، يجمع فيما بينها من القواسم المشتركة مايقطع بأنها لم تنفصل للحظة واحدة عن مسارها التاريخي ، فهى بعد وإلى الآن مازالت تعانى من بؤس لايندمل وقهر لايحد وغبن لاينتهى .

وبلغة السينما ، فان الأمر يبدو وكأن أبطال التاريخ من عتاة الولاة يتعاقبون على تمثيل ذات الدور فى نفس الشريط دون ان تتغير خلفية الكادرات أو يخرج الكومبارس للاستراحة من عناء العمل أو عنت الحياة ، فالفيلم الأبدى لم يدفع العاملين فيه إلى الشعور بالملل أو الرتابة ، إنه القدر المقدور ، الذى لافكاك من تمثيله ومشاهدته أيضاً .

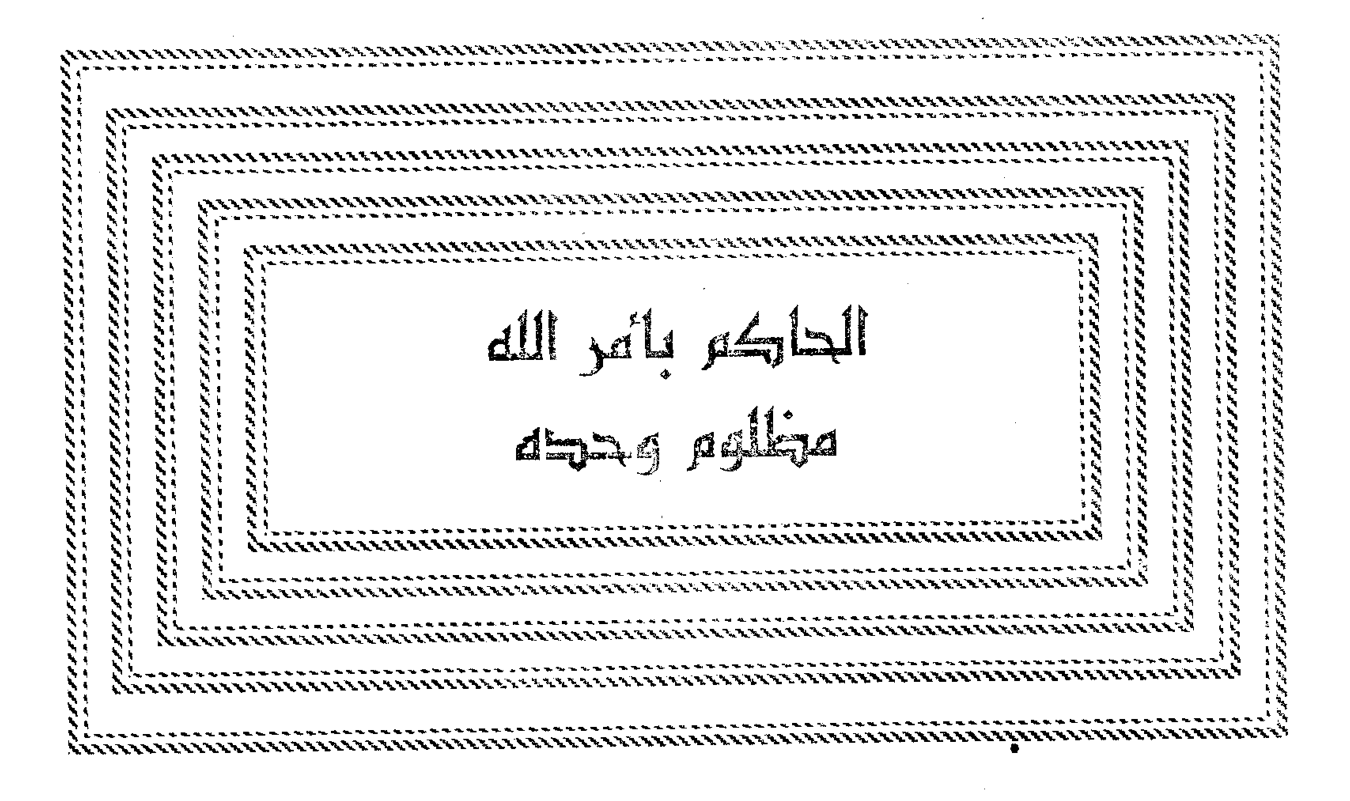
والرواية التاريخية التى تكرر عرضها فى حقبات تاريخية متتالية بابطال مختلفين ، انتجت فى أحيان كثيرة عمائر وبنايات تنوعت طرزها المعمارية وتعددت الأغراض التى استخدمت فيها ، ولكنها أبدا لم تتخل بدورها عن رباط وثيق لايجمعها الى بعضها البعض فحسب بل ويشدها الى المجتمعات التى شهدت عمارتها إذ رغم أن هذه العمائر قصد مشيدوها أن تكون دوراً لعبادة الله يذكر فيها اسم الجلالة اناء الليل وأطراف النهار ، فانهم جميعا قد حرصوا بدرجات متفاوته على مخالفة شرع الاسلام عند بنائها .

وليس من بين هذه الدور التى نتناولها هنا إلا وقد أغتصب بانيها أرض البناء قهراً أو حيلة أو اختلس مواد بنائها ، أوتحصل على نفقات العمارة من حرام أو استخدام السخرة والقسوة فى تشييدها .

ولاعجب بعد ذلك أن يؤول مصيرها جميعا إلى التخرب الجزئى أو الزوال فى فترات لاحقة، فمن لم يفقد منها أعالى قممه كالمآذن والقباب ، تهدمت بعض مبانيه أو اندثرت معالمه بالكامل.

والمهم الآن أن بين يديك عزيزى القارىء سيرة موجزة لحاكم واحد ظلمناه واكثر من عشرة حكام أشبعونا ظلماً فهلم إليهم ..





الذين ظلمونا فى تاريخنا العربى أكثر من أن يحصوا عدداً ، وما ذكرته كتب التاريخ من "نوادر" ظلمهم للناس أغزر من أن يجمعها مؤلِّف واحد بين دفتيه دون أن يفوت صاحبه بعضاً منها.

ولكن الذين "ظلمناهم" نحن وأسلافنا من أعلام التاريخ العربى قلة لا يكاد عددهم يجاوز أصابع اليد الواحدة. وإذا كان ، لكل حقبة تاريخية مظلوم بارز" بين شخوصها الرئيسية ، فإن الخليفة الفاطمى "الحاكم بأمر الله" هو أبرز المظلومين فى تراثنا إن لم يكن هو المظلوم الأوحد.

ان حجم العداوات التى خلفها الرجل حول كل خطوة خطاها فى حياته القصيرة ، لينبئ عن مدى اتساع جبهة اعدائه التى نجحت ليس فقط فى إبعاده عن مسرح الحياة العامة وهو بعد شاباً فى السادسة والثلاثين من عمره ، بل وهذا هو الأهم ، فى تشويه صورته أمام رعاياه والأجيال المتعاقبة.

وأحكام الأعداء مازالت سارية المفعول ومحصنة بجملة من الخرافات التى يصعب أن تصمد أمام أى جهد علمى لدحضها ، وكأن قدر الرجل أن يقتله أعداؤه فى ليلة الثامن

والعشرين من شوال عام ٤١١هـ غدراً وغيلة ، وأن ينقلوه بسيرته إلى أبد الدهر من خانة "العدول العقلاء" إلى مجرد إسم فى قائمة متطاولة من الظلمة والجهلاء .. والمجانين.

فى عام ٣٨٦ هـ توفى الخليفة الفاطمى العزيز بالله ، تاركاً أول خلافة شيعية وهى فى أوج قوتها دولة قوية تمتد حدودها من صقلية شمالاً إلى اليمن جنوباً ومن شمال افريقية غرباً إلى الشام شرقاً ، حافلة بقواد الجيوش وكفاءات الادارة والحكم وجميعهم متعطشون لحيازة أكبر قدر من النفوذ والسطوة والثروة فى البلاد ، ومنهم آل البيت الحاكم الذين حال بينهم وبين وراثة عرش الخلافة قانون الوراثة الاسماعيلى الذى ينقل الخلافة من الأب إلى أكبر أبنائه.

وفوق هذه التركة أعقب العزيز بالله ولى عهده أبا على منصور صبياً فى الحادية عشر من العمر تاركاً إياه ليصارع طموحات الأقوياء الكبار من أفراد أسرته وقواد جنده ورجال حكومته.

منذ الوهلة الأولى أدرك أبو على الذى تلقب بالحاكم بأمر الله ، أن الأوصياء على عرشه يريدونه ألعوبة فى أيديهم حتى بعد وصوله لسن البلوغ. ولكن، الرجل لم يمهلهم طويلاً ، فقبل ان يعلن بلوغه سن الرشد وهو السادسة عشر عاماً فى سنة ٣٩١ هـ كان الحكم قد بدأ بالفعل معركته الممتدة ضد كل من سولت له نفسه أن يقاسم الخليفة الفاطمى سلطاته الدينية أو الزمنية.

فى طليعة الطامحين لممارسة الحكم ولو من وراء عباءة الحاكم كانت طوائف المغاربة من كتامة وزويلة وغيرها من قبائل البربر التى انتصرت للدعوة الفاطمية فى شمال أفريقيا وأمدت الجيش الفاطمى بجل جنوده عند استيلائه بقيادة جوهر الصقلى على مصر والشام.

ولقد رأى "المغاربة" بعد رحيل العزيز بالله ، أن الآوان قد حان لينالوا فى ظل الخليفة الطفل مالم يتوصلوا إليه من جاه وسلطان ابان خلافة المعز لدين الله وابنه العزيز .

وللحظة بدأ الأمر كأن الزمان قد دان لهم ، بعد ما تولى ابن عمار الكتامى الوساطة (وهى فى رتبة الوزارة) فاستبد بأمور الدولة وقدم كتابه وأعطاهم.

ولما كان الخليفة أضعف جنداً وناصراً من ان يطيح بابن عمار ، فانه ولا شك قد وجد ضالته فى أخطاء عدوه الكتامى ، الذى تعجل الانفراد بأمور الحكم دون أن يضع فى حسبانه أن المشارقة من الأتراك والديلم الذين اصطنعهم العزيز بالله لموازنة نفوذ المغاربة فى دولته ، أن هؤلاء المشارقة قد أضحوا قوة مؤثرة فى مجريات الأحداث . ويظهر أن الحاكم بأمر الله

قد شجع "برجوان" الخصى الأبيض على قيادة تذمر المشارقة ضد المغاربة وما لبث "صراع الأضداد" أن أدى إلى اختلال أمر إبن عمار واعتزاله الوساطة.

ورغم أن ظاهر الأحداث التى أدت لاعتزال ابن عمار "يومئ إلى ان احداث المغاربة الذين اصطنعهم الوزير المغربى "قد كثر عتيهم وامتدت أيديهم إلى الحرام فى الطرقات وشلحوا الناس ثيابهم فضج الناس منهم واستغاثوا إليه بشكايتهم فلم يبد منه كبير نكير فأفرط الأمر حتى تعرض جماعة منهم للغلمان الأتراك وأرادوا أخذ ثيابهم فثار بسبب ذلك شر قتل فيه غلام من الترك وحدث من المغاربة فاشتبك الترك والأتراك فى موقعة غير حاسمة "حتى انحاز "برجوان" للترك فهاجموا دور إبن عمار وشيوخ كتامة ، مما اضطر الرجل إلى اعتزال الحكم.

نقول رغم هذه الوقائع فان يد الحاكم لا تبدو بعيدة عن هذه الاحداث الدامية التى يهمنا منها إنحياز برجوان خادم القصر لصف الأتراك الذين اعتبروا ذلك إيماءه خلافية لا يخطئوها أى لبيب بالاشارة يفهم فشرعوا فى نهب ابن عمار وأنصاره.

إن ما فعله إبن عمار منذ توليه الوساطة وتلقبه باسم "أمين الدولة" كان كفيلاً بإثارة حفيظة الخليفة الصبى إلى أبعد حد. فأمين الدولة كان يدخل إلى قصر الخلافة ممتطياً صهوة جواده دون أن يترجل سوى لحظات أمام الحجرة التى يجلس بها الحاكم بأمر الله ، وصار الناس يقبلون له الأرض وهو لا يرد السلام على أحد "ولا يقدر أحد على تقبيل يده سوى أناس بأعيانهم ، وشرف أكابر الناس بتقبيل ركابه وأجل الناس من يقبل ركبته".

وإلى أبعد من ذلك ذهب "أمين الدولة" عندما حاول ان يجمع حوله طائفة من الانصار ، لا تضم فقط شيوخ المغاربة من كتامة وأحداث المغاربة بل وبعض خدام القصر الذين سألوه العتق ففعل رغم انهم فى ملكية الخليفة الفاطمى ووصل من أعتقه أو باعه من خدام الخليفة نحو عشرة آلاف جارية وخادم ، أضيفوا إلى رصيده خصماً من حسابات الحاكم بأمر الله .

وزاد الطين بله انه أعطى كتامة الخيول من اصطبلات الخليفة وما زاد عن احتياجاتهم من الخيل والبغال والنجب باعه فى الأسواق دونما اعتداد بمالكها أو بطوائف الجند المشارقة .

انه انقلاب صامت ، ينحاز فيه المغاربة ، قوة الخلافة العسكرية إلى ابن عمار الذى استمال إليه كبار رجال الدولة أيضاً بينما يبقى الخليفة وحيداً بلا خيل ولا بغال ولا جنود ، وحتى لو أراد المشارقة أن ينتصروا له فلن يجدوا بأيديهم سلاحاً أو ركاباً يعينهم على الأمر .

لكل ما سبق كان من المنطقى أن يسبق الحاكم الأحداث فيدفع الأتراك ، بتحريض من

خادمه برجوان الأوربى الأصل إلى الاصطدام بابن عمار قبل أن يتم مؤامرته .. وكان .

وبعد اعتزال أمين الدولة، عَهِدَ الحاكم بالوساطة لخادمه برجوان ، فى ذات الوقت الذى أعاد فيه أمين الدولة ليعيش بالقاهرة فى إقامة جبريه بمنزله مع اطلاق رسومه وجراياته التى كانت فى أيام العزيز بالله "ومبلغها من اللحم والتوابل والفواكه خمسمائة دينار فى كل شهر وفى اليوم سلة فاكهة بدينار وعشر أرطال شمع ونصف حمل ثلج".

ويحلو للبعض ان ينسب فعل الحاكم هذا إلى تقلب مزاجه وجنونه ، فليس من المنطقى ان يغضب من ابن عمار ويرضى عنه فى نحو شهر ونصف وهو الذى أوشك ان يجعل من الخليفة "حارس مقاته" .

والواقع ان الحاكم بأمر الله أظهر بعد عام واحد من حكمه ما ينبئ عن عبقرية فذة فى تسيير أمور دولته عن طريق "دفع المتناقضات " السيبرانطيقا " بعضها ببعض إذا لم يكن قادراً على حسمها مباشرة.

فالابقاء على ابن عمار تحت الاقامة الجبرية يسلب الرجل كل امكانات التحرك ضد الحاكم مثلما يحرم أنصاره من كل مبرر لمعاداة الخليفة طالما كان رجلهم موضع احترام وتبجيل . وفضلاً عن هذا وذاك فان الحاكم بأمر الله كان من الصعب عليه أن يرهن رقبته فى يد برجوان والمشارقة فيصير ماله معهم كما كان مع المغاربة.

وقد أثبتت الأيام صحة رأى الحاكم ، كما لو كان يقرأ من كتاب المستقبل . فبعد ان بدأ برجوان بداية طيبة حاذر فيها ان يستثير غضبة الحاكم ، فامتنع عن الاستئثار بأمور الدولة وأوكل إلى كاتبه أبى العلاء فهد بن ابراهيم النصرانى ان "يوقع عنه وينظر فى قصص الرافعين وظلاماتهم" ومنع الناس كافة من الترجل له (حتى لا يتشبه بالخليفة كما فعل ابن عمار) ولم يتلقب بلقب معين كما حدث من "أمين الدولة" ، بل لقب كاتبه النصرانى بالرئيس .

فلما طال عليه الأمد تخلى برجوان الخصى عن الحذر " فقصر عن الخدمة وتشاغل بلذاته وأقبل على سماع الغناء وأكثر من الطرب وكان شديد المحبة فى الغناء فكان المغنون من الرجال والنساء يحضرون داره فيكون معهم كأحدهم" . وتزايد أمر برجوان وكثر استبداده حتى ان الخليفة استدعاه يوماً وهو راكب معه ، "فصار إليه وقد ثنى رجله على عنق فرسه وصار باطن قدمه وفيه الخفى قبالة وجه الحاكم".

انه إذن ابن عمار الثانى . ولكن الحاكم لم يكن هو ذات الصبى الذى تولى الخلافة قبل

ذلك بنحو أربع سنوات ، فقد صقلته السنون وحنكته التجارب وصار قادراً على ما هو أكثر من إدارة المتناقضات . فى السادس والعشرين من ربيع الآخر سنة ٣٩٠ هـ وبرجوان واقف بين يدى الحاكم الذى استدعاه لبستان "دويرة التين والعناب" ، غادر الخليفة البستان موليا ظهره لوزيره فما كان من "ريدان" صاحب مظلة الحاكم إلا ان ضربه بسكين كانت معه فى عنقه واحتز بقية الحراس رأسه ودفنوه فى هذا المكان الشاعرى.

ذهب برجوان كأن لم يكن ، وذهبت معه الصورة الباهتة للحاكم بأمر الله ، وسرعان ما انقض الحاكم على آخر ذكريات سنين حكمه تحت الوصاية ، فأمر فى شوال من ذات العام ٣٩٠ هـ بقتل ابن عمار ليلحق بغريمه برجوان.

من يومها وحتى اختفاء الحاكم لم يعين الخليفة له وزيراً يفوض إليه ادارة شئون بلاده بل "وسطاء" أو "سفراء" بينه وبين رجال الدواوين وكثيراً ما حكم خلافته دون وجود هؤلاء أيضاً .

ولم يعمر معه وسيط مثلما أقام معه قائد القواد الحسين بن جوهر ، إذ ظل فى منصبه طيلة ثمانية سنوات (٣٩٠ ـ ٣٩٨ هـ) لانه أدرك ان أى شبهة لمقاسمته الخليفة أى جزء من نفوذه وسلطاته ستنتهى به إلى حيث ذهب ابن عمار وبرجوان وبلغ به الحرص انه "منع الناس ان يلقوه فى الطريق أو يركبوا إليه فى داره وان من كان له حاجة فليبلغه أياها بالقصر ومنع الناس من مخاطبته فى الرقاع بسيدنا وأمر ان لايخاطب ولا يكاتب إلا بالقائد فقط وتشدد فى ذلك لخوفه من غيرة الحاكم حتى انه رأى جماعة من القواد الأتراك قياما على الطريق ينتظرونه فأمسك عنان فرسه ووقف وقال لهم كلنا عبيد مولانا .. ومماليكه ولست والله أبرح من موضعى أو تنصرفوا عنى ولا يلقانى أحد إلا فى القصر فانصرفوا وأقام بعد ذلك خدماً من الصقالبه الطرادين على الطريق بالنوبة لمنع الناس من المجئ إلى داره ومن لقائه إلا فى القصر وأمر أبا الفتوح مسعود الصقلبى صاحب الستر ان يوصل الناس بأسرهم إلى الحاكم وان لا يمنع أحداً عنه".

ومهما يكن من أمر ، فان خبرة الحاكم بالله مع رجال ادارته علمته أولا ان يأخذهم بكل شدة ليكونوا عبرة لمن يعتبر دون أن يأمن جانبهم ولو لليلة واحدة وعلمته ثانياً انه لابد ان يوجد لنفسه علاقات مباشرة مع الكتاب وكبار الموظفين وعامة الناس من غير حاجة لوسيط أو سفير.

وشاء حظ الخليفة العاثر ان ينخفض فيضان النيل فى مدة ولايته أكثر من مرة ، مما عرض البلاد لمخاطر المجاعة والأوبئة واستدعت هذه الأخطار الداهمة ان يركز الحاكم المزيد

من الصلاحيات فى يده وان يستخدم أكثر الوسائل عنفاً لتقويم الموظفين المرتشين والمتلاعبين بالأسعار والمحتكرين ولاجبار الجمهور على الالتزام بقواعد السلامة العامة والصحة الوقائية.

من أشهر قتلى الحاكم "فهد بن ابراهيم" و " عيسى بن نسطورس" و "على بن عمر العداس" و "زيدان الصقلبى " و "ابن عبدون النصرانى" و "عطوف غلام الطويلة" و "أستاذ الأستاذين غين".

وقد ارتبط مقتل الأخيرين بأخت الحاكم ست الملك (سيدة الملك) وكانت تناكد أخاها فى كل أمور الحكم وتستنكف ان ينفرد وحده بشئون الخلافة ، فعطوف غلام الطويلة كان أحد خدام ست الملك بالقصر "وكان خادماً أسود قتله الحاكم بجماعة من الأتراك وقفوا له فى دهليز القصر واجتزوا رأسه" .

أما غين فقد كان أحد خدام الحاكم بأمر الله ، وتلقب فى عام ٤٠٢ هـ بقائد القواد وبعدها ولاه الخليفة الشرطتين (شرطة القاهرة والفسطاط) والحسبة بالقاهرة ومصر والجيزة. وحدث أن غضب عليه لأمر من أمور وظائفه فأمر بقطع أحدى يديه . وبعد ذلك بنحو ثلاث سنوات عرف الحاكم ان "غين" وكاتبه الجرجرائى الذى كان بخدمة ست الملك قد أخفيا عنه إحدى الشكاوى المتعلقة بغين فأمر بقطع يد غين الأخرى ويدى الجرجرائى وأشيع أن الرجلين كانا على صلة بمؤامرات "ست الملك" ضد شقيقها . ومن طريف ما يحكى أن يد غين حملت إلى الحاكم فى طبق (لعله الطبق الذى يحمل إسم غين وهو محفوظ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة) فبعث الحاكم إليه بالاطباء ووصله بألوف من ذهب وعدة أسفاط ثياب وعاده جميع أهل الدولة ويبدو ان ذلك لم يخفف من مصاب غين فلهج بما لا يليق فى حق الخليفة ، فتذكر الحاكم بعد عشرة أيام من قطع يد غين انه مازال قادراً على الكلام فأمر بقطع لسانه " فقطع وحمل إلى الحاكم فسير إليه الاطباء ومات بعد ذلك".

ذلك عن كبار الموظفين أما من دونهم فان التهديد وحده كان أكثر من كاف ليعودوا إلى جادة الحق . وتلك واحدة من عبقريات الحاكم الإدارية.

ففى العام ٣٩٤ ـ ٣٩٥ هـ انخفض فيضان النيل ، وصار لزاماً على الحاكم ان يضبط حركة المجتمع بأسره حتى لا يموت الناس جوعا تحت وطأة المحتكرين من التجار وتواطؤ المرتشين من كبار وصغار كتاب الدواوين . ولندع المؤرخ "المسبحي" الذى عاصر هذه الفترة من عمر الخلافة الفاطمية يصف لنا ما حدث بدءً من ذى الحجة سنة ٣٩٤ هـ ، عندما أمر

الحاكم بعمل شونة خلف جبل المقطم وملأها بالسنط والبوص وما ان انتهى منها فى شهر ربيع الأول من عام ٣٩٥ هـ حتى خامر قلوب الناس من ذلك جزع شديد وظن كل من يتعلق بخدمة الدولة ان هذه الشونة عملت لهم . ثم قويت الشائعات وتحدث العوام فى الطرقات انها أعدت لحرق الكتاب وأصحاب الدواوين وأسبابهم . وسرت الشائعات كما النار فى الهشيم "فاجتمع سائر الكتاب وخرجوا بأجمعهم فى خامس ربيع الأول ومعهم سائر المتصرفين فى الدواوين من المسلمين والنصارى إلى الرماحين بالقاهرة ولم يزالوا يقبلون الأرض حتى وصلوا إلى القصر فوقفوا على بابه يدعون ويتضرعون ويضجون ويسألون العفو عنهم ومعهم رقعة قد كتبت عن جميعهم" وتسلم الحاكم الاسترحام الذى جاء به جيش لجب من الموظفين لو رام أخذ قصر الخلافة بمن فيه لما وجد ممانعا . ولكنه المريب يكاد يقول خذونى.

فلما أعطى الحاكم خطابات أمان من نسخ ثلاث للمسلمين والنصارى واليهود وأيقن الموظفون بسلامتهم خشى خدام القصر وطوائف الجند ان يكونوا طعاما لنار الشونة فسألوا هم أيضاً سجلات للأمان بعد ما "تجمعوا وصاروا إلى تربة العزيز بالله وضجوا بالبكاء وكشفوا رؤوسهم" ، فأعطى الحاكم لكل طائفة أمانات وحتى لمؤذنى أبواب قصره والبيارزة والفهادين والمحجالين ، كل ذلك بعد سؤالهم وتضرعهم.

عندئذ أيقن أهل الأسواق ان المكروه سيحيق بهم لا محالة "فخرجوا على طبقاتهم كل يلتمس كتاب أمان يكون لهم فكتب فوق المائة سجل بأمان لأهل الأسواق على طبقاتهم نسخة واحدة ، وتسلم أهل كل سوق ما كتب لهم.

وإضافة إلى ذلك فان الحاكم بأمر الله ، كان يمارس الحسبة بنفسه فيمر بالأسواق لمتابعة من يغش فى سلعة أو وزن ويفرض التسعير عند اشتداد المجاعات بسبب نقص الفيضان فلا يجرؤ أحد على مخالفته.

وحدث فى عام ٣٩٨ هـ ان انخفض النيل وفقدت الغلال فاستغاث الناس بالحاكم ، فركب حماره وخرج من باب البحر (قرب باب الحديد بالقاهرة) ووقف وقال "أنا ماض إلى جامع راشده (بمصر القديمة) فأقسم بالله لئن عدت فوجدت فى الطريق موضعا يطؤه حمارى مكشوفاً من الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لى انه عنده شيئاً منها ولأحرقن داره وأنهبن ماله" ثم توجه ومكث إلى آخر النهار فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشونها فى الطرقات وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً من ذهب ، فامتلأت عيون الناس وشبعت نفوسهم.

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله يسقط بعض المكوس (الضرائب) فى أوقات المجاعات وخاصة المفروضة على الغلال من أجل خفض الأسعار وترفقاً بالفقراء.

ولذلك كله كان هذا العادل المستبد أسطورية وأثيرة لدى عامة الشعب ، وعلى النقيض من حذره المفرط تجاه أهل قصره وموظفيه كان الحاكم يتجول وسط الشوارع والأسواق دون حراسة ، وخاصة أثناء فترات الليل حتى تمتد معايش أهل الأسواق وتزداد أرباحهم . ففى عام ٣٩١ هـ أمر الخليفة الناس بأن يوقدوا القناديل فى سائر البلد على جميع الحوانيت وأبواب الدور والمحال والسكك الشارعة وغيرالشارعة ففعل ذلك . ولازم الحاكم بأمر الله الركوب فى الليل وكان ينزل كل ليلة إلى موضع موضع وإلى شارع شارع وإلى زقاق زقاق .. وصار الناس فى القاهرة ومصر طول الليل فى بيع وشراء وأكثروا أيضا من وقود الشموع العظيمة وأنفقوا فى ذلك أموالاً عظيمة جليلة لأجل التلاهى وتبسطوا فى المآكل والمشارب وسماع الأغانى ومنع الحاكم الرجال المشاة بين يديه من المشى بقربه وزجرهم وانتهرهم وقال لا تمنعوا أحداً منى فأحدث الناس به وأكثروا من الدعاء له".

وعندما ذهب فى عام ٤٠٣ هـ ليصلى فى جامع راشدة بعد ترميمه "كان الناس يمشون بركابه من غير ان يمنع أحد منه وكان يأخذ قصصهم ويقف وقوفاً طويلاً لكل منهم".

وظل الحاكم بأمر الله وفياً لعادته فى الركوب ليلا عبر شوارع القاهرة حتى يصل إلى الصحراء إلى ان فقد فى أحدى جولاته المسائية تلك فى السابع والعشرين من شوال عام ٤١١هـ .

وشاء أعداء الحاكم ، وما أكثرهم ، ان يصوروا فى كتاباتهم ميله للخروج ليلا ومد العمل بالأسواق إلى ما بعد صلاة العشاء على غير حقيقة فأشاعوا انه حرم العمل بالنهار وقصره على الليل وحده حتى ليحكون ، تندراً ، انه مر باسكافى يعمل فى الظهيرة فسأله عن سر عمله فى هذا الوقت من النهار فرد الإسكافى بانه "ساهر فى حانوته منذ الليل".

ويذكر للحاكم انه أول من فكر فى إيجاد حل هندسى لمشكلة عدم انتظام فيضان النيل واستقدم لهذا السبب الفيزيائى العربى الشهير الحسن بن الهيثم وسيره إلى أسوان لينظر ما يفعله . ولكن ابن الهيثم قصرت به همته وانكسرت عزيمته لما رأى فى طريقه أهرامات ومعابد المصريين القدماء ، فحدثته نفسه بان هؤلاء العماليق على كثرة وروعة ما شيدوا لم يفلحوا فى بناء سد تخزن خلفه المياه الزائدة عن حاجتهم فكيف به هو . ويقال انه إدعى الجنون واختفى خوفا من غضبة الحاكم عليه ولم يظهر إلا بعد توليه الظاهر لاعزاز دين الله.

ومن عجب ان جملة من الاوامر التى وصف الحاكم بسببها بالجنون والشذوذ انما كانت جميعها من وحى المجاعات والأوبئة التى خلفتها الفيضانات المنخفضة إلى حد التحاريق والمرتفعة إلى حد الاغراق .

فمع كل مجاعة يصحبها وباء (كالطاعون مثلاً) كان الحاكم يصدر أوامره المشددة بمنع بيع الأغذية التى [illegible] فى حملها لجرثومة [illegible] ، [illegible] ا ت الملوخية والجرجير والمتوكليه واسماك الدلينس والاسماك التى لا قشر لها [illegible] المشروبات المعروضة بالأسواق كالفقاع (الشربات).

ولأن الكلاب [illegible] كانت تنقل عدوى الأمراض الوبائية فانه كان يأمر بقتل الكلاب [illegible] مافسر خطأ على انه فعل ذلك لان الكلاب كانت تنبح عليه اثناء مروره الليلي .

ولكى يحافظ على ثروة البلاد من الحيوانات أثناء الأوبئة التى كانت تجتاحها هى أيضاً [illegible] كانت الأوامر تصدر بمنع ذبح الأبقار السليمة من العاهة إلا فى أيام الأضحية . فتوقف الناس عن ذبح الأبقار فى أوقات المجاعات وكانوا يفعلون ذلك خشية إلا يجدوا لها علفاً فى زمن الجدب والقحط.

ونظراً لإيمان الحاكم الشديد بالقضاء والقدر ، شأنه فى ذلك شأن سائر المسلمين، ويقينه بأن الله يصيب الناس بذنوبهم التى يقترفونها ، فانه لم يكتف باداء صلاة الاستسقاء عند كل انخفاض لفيضان النيل بل سعى [illegible] لا ستئصال كل رذيلة ولمقاومة كل خروج عن تعاليم الاسلام .

فتتبع [illegible] ولا بأوانى الخمر فأريقت من سائر الأماكن ومنع من بيع المسكرات كما [illegible] الخمر من البلاد المجاورة إلى مصر . وفى عام ٤٠٢ هـ طور الحاكم هجومه على الخمور [illegible] بمصادرة المواد التى تصنع منها . " فمنع من بيع العنب إلا أربعة أرطال فما دونها ومنع من [illegible] كثير منه [illegible] فى الطرقات وغرق كثير منه فى النيل ومنه من حمله وقطعت كروم [illegible] " ، كما حرم بيع الزبيب وحمله وألقى فى ماء النيل منه شئ كثير وأحرق شئ كثير .

ومن الطرائف التى وقعت ابان حملته لمنع الخمور والمسكرات والتى بدأت منذ عام ٣٩٥ هـ، انه التقى اثناء ركوبه فى جوف الليل بشيخ طاعن فى السن وقد أمتطى حماره متهيئاً لعبور

أحدى القناطر فى طريقه إلى الصحراء خارج القاهرة . وكان الشيخ ممن أدمنوا الخمر وصاروا لا يفارقونها ، فأراد الفرار بجرار خمره إلى حيث لا يدركه رجال الخليفة . فاستوقف الحاكم الرجل فوق القنطرة وقد فهم مرامه وسأله "إلى أين انت ذاهب أيها الشيخ ؟ " فرد عليه حانقاً إلى أرض الله الضيقة " فقال الحاكم مستنكراً " أو أرض الله ضيقة يارجل ؟ !" فما كان من الشيخ إلا ان انفجر غاضباً وهو يقول: "لو لم تكن ضيقة ماقابلتك على هذا الجسر" فضحك الحكم وخلى سبيله.

مع مقاومة الخمر شرع الحاكم فى مواجهة المجون والخلاعة ، فمنع الناس من التظاهر بالغناء ومن ركوب النيل للتفرج وسد أبواب الدور التى تطل على الخليج الحاكمى (شارع بور سعيد حالياً) والطاقات المطلة عليه ، كما منع الناس من بيع المغنيات والغناء واللهو ومن الاجتماع بالصحراء.

أما حجب المرأة فكان له النصيب الأوفى من اجراءات الحاكم فى هذا الصدد ، وجميعها اجراءات تشير إلى التزامه بالاسلام وتعاليمه وليس إلى الجنون كما أشاع المغرضون من أعدائه.

فعندما لاحظ أن أوامره بتمديد فترة العمل ليلاً وإضاءة الشوارع والأسواق أدت إلى كثرة خروج النساء إلى الطرقات وتظاهر الناس باللهو والغناء وشرب المسكرات فى الحوانيت وبالشوارع ، أمر الحاكم بأمر الله " أن لا تخرج امرأة من العشاء ومتى ظهرت أمرأة بعد العشاء نكل بها ثم منع الناس من الجلوس فى الحوانيت فامتنعوا" وأمر أن لا تكشف امرأة وجهها فى طريق ولا خلف جنازة ولاتتبرج .

بعد ذلك وبنحو سبع سنوات منع النساء فى عام ٤٠٢ هـ من زيارة القبر فلم ير فى الأعياد فى المقابر إمرأة واحدة.

فى عام ٤٠٤ هـ زاد الحاكم فى الطنبور نغمة ، فمنع النساء من المشى فى الطرقات ليلاً أو نهاراً فلم تر أمرأة فى طريق التبة وأغلق حماماتهن ومنع الأساكفة من عمل خفافهن وتعطلت حوانيتهم.

ويروى أن بعض النسوة من العجائز وممن لاعائل لهن تضررن من عدم مقدرتهن على شراء طعامهن من الأسواق بسبب قرار حظر التجول ، فأمر الحاكم الباعة بأن يحملوا بضائعهم إلى الشوارع ليشترينها من خلف الأبواب بواسطة " كُبش" من نحاس تناول المرأة

بها البائع نقوده ويحمل هو بدوره السلعة فى داخلها ، فلا يلتقيان وجهها لوجه ولا تمس يد أمرأة يد بائع ، ومن يومها لم يتوقف الباعة عن المرور بسلعهم فى شوارع وحوارى القاهرة .

وقد حاولت إمرأة أن تتحايل على قرارات الحاكم الصارمة فبعثت إلى القاضى تسأله الإذن بمغادرة منزلها إلى منزل أخيها المتوفى لتلقى على جثمانه النظرة الأخيرة ، فبعث إليها بأحد الشهود العدول الذى أوصلها بنفسه إلى المنزل الذى عينته له ، فلما عاد زوجها من عمله ولم يجدها فذهب للقاضى متهما إياه بالتعدى على حقوقه الشرعية فى غيابه ومكاشفاً القاضى بان زوجته ليس لها أخوة بالقاهرة وتحقق القاضى البائس من صحة ما ذهب إليه الزوج المخدوع عندما كبس الدار التى أوصل الشاهد المرأة إليها ليجدها بين أحضان عشيقها فأقام عليهما الحد ، والغى الحاكم بأمر الله ما كان قد فوض فيه القضاة بخروج النساء لأعذار مسوغة ، ومنع خروجهن البتة.

وكان للحاكم موقفه المميز من أهل الذمة ، الذى يتماشى مع ما اعتقده سائر الرجال فى دولته وعامة المسلمين من أن ظهور اليهود والنصارى وتوليهم أمور الدولة فيه ما يغضب الله ويخالف تعاليم رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، لان فى ذلك الأمر حط من شأن الاسلام والمسلمين ورفعه لاعدائه والحيلولة دن انتشار الدين الحنيف أى قدر من التراخى تجاه مخالفة أهل الذمة لواجب الاحترام نحو الاسلام ونبيه أو الخروج عن الشروط العمرية الشهيرة وعد عمله هذا من القربات إلى الله تعالى عله يرفع مقته وغضبه عن شعبه فيفيض النيل بما يكفى لنضج الزرع وامتلاء الضرع .

فعندما بلغ الحاكم أن اليهود يجتمعون فى حارتهم (حارة الجودرية آنذاك) فى أقات خلواتهم ويغنون :

وأمة قد ضلوا ودينهم معتل قال لهم نبيهم نعم الادام الخل

ويسخرون من هذا القول ويتعرضون إلى ما لاينبغى سماعه فى الاسلام والرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، أتى الخليفة إلى أبواب حارة الجودرية "وسدها عليهم ليلاً وأحرقها" .

وقد تكررت فى خلافة الحاكم أوامره بالزام اليهود والنصارى بلبس الغيار وشد الزنار حسبما قضت بذلك الشروط العمرية وخاصة فى أوقات المجاعة . فأمرهم بذلك عام ٣٩٥ هـ وشدد عليهم مرة أخرى فى عام ٣٩٩ هـ.

وفي سنة ٤٠٣ هـ "أمر النصارى بلبس السواد وتعليق صلبان الخشب فى أعناقهم وان

يكون الصليب ذراعا فى مثله وزنته خمسة أرطال وان يكون مكشوفاً بحيث يراه الناس ومنعوا من ركوب الخيل وان يكون ركوبهم البغال والحمير بسروج الخشب والسيور السود بغير حليه وأن يشدوا الزنانير ولا يستخدموا مسلما ولا يشتروا عبداً ولا أمة وتتبعت اثارهم فى ذلك فأسلم منهم عدة".

وفى العام التالى "ألزم اليهود أن يكون فى أعناقهم جرس إذا دخلوا الحمام وأن يكون فى أعناق النصارى صلبان ".

وفى عهده هدمت كنيسة القيامة بالقدس الشريف بسبب قيام كهنتها بفتنة الناس عن طريق خلط الزئبق بدهن البيلسان وايقاد النار بهذا الخليط فيرتفع فى داخل الكنيسة على شكل هالة نورانية تميل إلى الزرقه مع زعمهم أن هذا الطيف هو للمسيح عليه السلام أو لامه مريم العذراء وقد كتب الأمر بهدم الكنيسة فى عام ٣٩٩ هـ كاتبه ابن عبدون النصرانى وكانت صيغته المختصرة المعبرة إلى متولى القدس ، وهو نصرانى أيضاً .. أمر الإمامة إليك بهدم قمامة فاجعل طولها عرضا وسماءها أرضا" ونفذ الرجل ما طلب منه دون ابطاء أو تبرم.

كما ينسب إلى الحاكم منع اليهود من التظاهر وراء جنائزهم ومصادرة ما كان محبساً على الكنائس من أراضى وأملاك وضم ذلك جميعه إلى الديوان وملاحقه إظهار الصلبان بالكنائس.

وشرع الحاكم بأمر الله بعد ما نضجت شخصيته فى تخليص دولته من كل مظهر يجافى دين الاسلام فيضرب جماعة بسبب اللعب بالشطرنج (وكان مكروها) وأمرأن لا يقبل أحد له الأرض ولا يقبل ركابه ولا يده عند السلام عليه فى المواكب لان الانحناء إلى الأرض لمخلوق من صنيع الروم وان لايزاد على قولهم السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ولا يصلى أحد عليه فى مكاتبه ولا مخاطبه ويقتصر فى مكاتبته على سلام الله وتحياته ونوامى بركاته على أمير المؤمنين ويدعى له بما يتفق من الدعاء .. ومنع من ضرب الطبول والأبواق حول القصر فصاروا يطوفون بغير طبل ولا بوق.

وفى أخريات أيامه كثرت هباته وصدقاته وعتقه وصار الحاكم يركب بدراعه صوف بيضاء ويتعمم بفوطة وفى رجله حذاء عربى بقبالين وبلغت انعاماته حدا توقف معه أمين الامناء حسين ابن طاهر الوزان فى امضائها فكتب إليه الحاكم بخطه بعد البسملة : "الحمد لله كما هو أهله

أصبحت لا أرجوولا أتقى　　إلا الهـــى ولـــه الفضــل

جـــــدّى نبى وإمامى أبى　　ودينى الاخلاص والعـــدل

المال مـال الله عـز وجل والخلق عـبـاد الله وهـم امناؤه فـى الأرض أطلق أرزاق الناس ولا تقطعها والسلام ". كما رد ما كان أخذ من الضياع والأملاك إلى أربابها.

وإذا كان الحاكم بأمر الله قد أبدى فى بداية خلافته تعصبا لمذهبه الشيعى الاسماعيلى إلا انه تخلى بعد وقت عن تعصبه هذا بل وخالف المذهب الاسماعيلى ذاته.

ففى عام ٣٩٥ هـ افتتح "دار الحكمة" وحمل إليها الكتب وصارت بمثابة مدرسة لتخريج الدعاة الشيعة وأمر الناس بكتابة سب السلف ولعنهم واكره الناس على نقش ذلك وكتابته بالأصباغ على ابواب المساجد وعلى الجوامع بمصر وعلى ابواب الحوانيت والحجر والمقابر. فارتجف الناس خوفا وأقبلوا من سائر النواحى على الدخول فى الدعوة الاسماعيلية.

ولم يمضى على تلك الاجراءات العصبية عامان حتى أمر الحاكم بمحو سب السلف فمحى سائر ما كتب من ذلك.

وفى العام التالى ٣٩٨ هـ خطا الخليفة خطوة أخرى فى مجال حرية المذاهب فساوى بين اتباع المذهب الاسماعيلى، مذهب الدولة الرسمى، وبين مخالفيهم. وصار من حق أهل السنة ان يفطروا ويصوموا فى رمضان حسب رؤيتهم للهلال وليس طبقا للحساب الفلكى المعمول به لدى الشيعة الاسماعيلية فيصوم "الصائمون على حسابهم ويفطرون ولا يعارض أهل الرؤية فيما هم عليه صائمون ومفطرون وصلاة الخمسين للذى جاءهم فيها يصلون وصلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم منها ولاهم عنها يدفعون. يخمس فى التكبير على الجنائز المخمسون ولا يمنع من التربيع عليها المربعون. يؤذن بحى على خير العمل المؤذنون ولا يؤذى من بها لا يؤذنون لا يسب أحد من السلف ولا يحتسب على الواصف فيهم بما وصف والحالف منهم بما حلف لكل مسلم مجتهد فى دينهِ اجتهاده".

وإذا كان هذا السجل قد اعتبر ممارسات الشيعة هى الأصل وما عداها خروج يتجاوز الخليفة عنه برضاه، إلا انه ينبئ عن تحلل الحاكم بأمر الله من التزامه بالمذهب الاسماعيلى وهو ما أكده في العام التالى بقطع قراءة مجالس الحكمة بالقصر.

وما ان حل عام ٤٠٣ هـ حتى اعتبر سب السلف (أبو بكر وعمر وعثمان) وهو من التقاليد الشيعية الراسخة سببا كافيا للتشهير بمن يقوم به وضرب عدة ممن سبوا السلف بالفعل حتى

انقطع ذلك الفعل الشائن من بّر مصر.

وقد حاول أحد الدعاة الشيعة أن يؤله الحاكم بأمر الله مستغلا التعاطف والانبهار الشعبيين اللذين أحاطا بخوارق أعماله واتساع نطاق عدله ، إلا أن الخليفة أحل دمه وطارد أتباعه حتى تمكن من قتله واستئصال شأفه مريديه . هذا الداعي هو الذى عرف بالدرزي . وقد شكلت ردود الحاكم على دعوة الوهيته التى تبناها الدرزى مذهباً جديداً عرف اتباعه "بالموحدين" وهم المعروفون الآن "بالدروز" فى الشام.

يتبقى أن نذكر للحاكم بأمر الله أنه رغم ما أشيع وعرف عنه من عداء لخروج المرأة وسفورها ، فإنه كان أول ، وربما آخر من استخدم النسوة فى التلصص على رعيته ، فقد استخدم عجائز النسوة اللاتى كان بامكانهن الاطلاع على أدق تفاصيل الحياة اليومية داخل بيوت رعاياه ، وكانت معرفة الحاكم بمثل هذه التفاصيل الصغيرة كفيلة ببث الرعب فى قلوب من تحدثه نفسه بالخروج عن طاعته.

ومن أسف انه رغم التاريخ الحافل لهذا الخليفة الفاطمى ، فإن الاجيال الجديدة لا تعرف من سيرته سوى أنه حاكم مجنون منع رعيته من التمتع بأكل الملوخية . وساعد على ترسيخ هذه الصورة الهزلية للحاكم بأمر الله أن بعض القصص الأدبية والأعمال الدرامية الحديثة قد اتخذت من شخصيته مادة للسخرية ، فحرمت الرجل من تقدير هو أهل له وإنصاف تاريخى طال انتظاره بعد طول غبن وسوء فهم.

وليت الأمر وقف عند افتراءات المؤرخين القدامى وعبث كتاب الدراما المحدثين الذين أغمطوا الحاكم حقه ، ولم يمتد إلى جيش جرار من المسلمين والمحتلين الأجانب ، الذين مارسوا كل صنوف العدوان والاعتداء على الأثر المعمارى الوحيد الباقى من عصره ، وهو "الجامع الأنور" الذى أتم الحاكم تشييده بعد وفاة والده العزيز بالله.

ويقع هذا المسجد بجوار سور القاهرة الشمالى من ناحية باب الفتوح ، ويعد أقدم ثانى مسجد باق فى مصر بعد جامع ابن طولون وتبلغ مساحته ٦١٦٠ مترا مربعاً ، وقد انفق الحاكم على بنيانه مبالغ طائلة حتى ليقدر ثمن الحصير الذى فرش به وحده نحو خمسة آلاف دينار ذهبى .

وقد بدأ التآمر على جامع الحاكم مبكراً ، ففى أخريات أيام الدولة الفاطمية وقبل أن تلفظ أنفساها اتخذ الصليبيون الذين دخلوا مصر أثناء نزاع الوزيرين "شاور وضرغام" من بعض

أجزاء الجامع كنائس للفرنج حتى هدمها الناصر صلاح الدين الأيوبى ونقل إلى الجامع صلاة الجمعة بعد أن منعها من الجامع الأزهر وظل الجامع الأنور هو الجامع الرسمى طوال عصر الدولة الأيوبية وإلى بداية عصر المماليك .

وما لبثت الطبيعة أن ضربت الجامع بزلزال عم انحاء القاهرة في عام ٧٠٣ هـ ، فتصدعت مئذنتاه ، ولم ينقذهما من السقوط سوى أعمال الترميم التى قام بها الأمير المملوكى بيبرس الجاشنكير .

وكان إعادة افتتاح الجامع الأزهر للصلاة وإلقاء الدروس فى بداية عصر سلاطين المماليك سببا مباشراً فى تراجع أمر الجامع الأنور حتى هجر تماماً ، ولم يأت منتصف القرن الـ ٩ هـ (١٥ م) إلا وأصبح مخزنا للغلال وقد سجل المؤرخ المقريزى فى خططه أن الجامع متهدم وسقوفه كلها ما من زمن إلا ويسقط منها الشئ بعد الشئ فلا يعاد . .

ولهذا فإن قواد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ١٨٠١ م) لم يجدوا مكاناً فسيحاً ومسوراً أفضل منه فى القاهرة ليتخذوه اصطبلا لخيولهم .

ولم يك الانجليز بأقل سوءً من الفرنسيس ، إذ إتخذوا من جامع الحاكم فى أواخر القرن الـ ١٩ م مخزنا للآثار والتحف الاسلامية التى كانت تجمع تمهيداً لإنشاء دار الآثار العربية.

وما ان خرج مخزن الآثار من أروقة المسجد حتى بنت وزارة المعارف العمومية فى مطلع القرن الحالى مدرسة ابتدائية على جزء من أرض الجامع .

وفى نهاية المطاف تقدمت "طائفة البهرة" الاسماعيلية المذهب بطلب إلى الحكومة المصرية وهيئة الآثار لتتولى الإنفاق على عملية ترميم الجامع وإعادة الحياة إليه.

وتنفس المهتمون بالتراث الإسلامى عامة والآثار الإسلامية خاصة الصعداء ، وظنوا أنه قد قيض أخيراً لهذا المسجد من يقيل عثرته ويرفع عنه وعن مؤسسه كل ظلم وبخس وإهمال .. ولكن الرياح أتت ، كما يقولون ، بما لا تشتهى السفن .

فبهرة القرن العشرين تبهرهم الفخامة ويروق لهمأن يفعلوا بثرواتهم ما يشبع غرورهم بينما كان أسلافهم من تجار البهار (ومنهم اشتق لفظ البهرة) بين الهند والشرق العربى مسلمون بهرتهم الدعوة الاسماعيلية الجيدة التنظيم فوضعوا ثرواتهم تحت إمره الخليفة الفاطمى ينفقها فى الدعوة كيفما يشاء ، كما جعلوا من بلادهم ملاذاً للفارين من الاسماعيلية باليمن ولتراثهم الأدبى والوثائقى بعد سقوط دولة الفاطميين بمصر والدولة الصليحية فى

اليمن .

فعلى الرغم من النفقات الهائلة التى لم يبخل بها البهرة الجدد على عملية الترميم إلا أن عملهم قد جانبه الكثير من التوفيق العلمى ، فأضروا بأثرية الجامع من حيث قصدوا الاصلاح . ذلك أن الترميم الأثرى علم له قواعده وأصوله التى تدرس فى الجامعات والاكاديميات العلمية ، ولا يهدف الترميم الأثرى إلى المحافظة على قوة البناء فقط بل وقبل ذلك وبعده إلى الاحتفاظ بمعالمه التاريخية الأصلية سواء فيما يتصل بالعناصر البنائية كالعقود وفتحات الأبواب والنوافذ وطرق حمل الأسقف أو فيما يتعلق بالعناصر الزخرفية المنفذة فيه .

وبايجاز غير مخل يمكن القول بأن غاية الترميم الأثرى هى "التاريخية" وليس من بين غاياته "الفخامة" أو "الفنية" بحال من الأحوال .

وقد وقع المشرفون على أعمال الترميم فى سلسلة من الأخطاء الفنية التى لا يستساغ أن يقبل فى تبريرها القول بأن تلك كانت رغبة أصحاب المال ، لان ذلك فى واقع الأمر عذر أقبح من ذنب التفريط فى أمانة المحافظة على تراث الأمة.

بدأت باكورة الأخطاء بالتسليم للبهرة بحق إرث الخليفة الحاكم بأمر الله ، ولما كان من حق الورثة رفع أى عدوان يتم على أملاك أجدادهم فقد بادر البهرة إلى المطالبة بازالة قبة (مدفن) أقامها أحد أمراء دولة المماليك لنفسه أمام واجهة الجامع الغربية ، فكان لهم ما أرادوا .. وفكت القبة على غير هدى ليعاد بناؤها فى مكان آخر خلافاً لرغبة مشيدها . وكانت النتيجة أن فقدت مصر هذه القبة الأثرية نتيجة لقصور الترتيبات العلمية الواجب اتخاذها فى مثل تلك الحالات من رفع المبنى معمارياً (مخططه) وتصويره من كل زواياه وترقيم أحجاره ليعاد تركيبها كما كانت أولاً.

ويبدو الأمر كما لو أن أمر نقل القبة قد أوكل لزمرة من شرطة المرافق المنوط بها إزالة التعديات على الطريق العام ، فاختلط الأمر عليهم ولم يستطيعوا التفرقة بين نقل قبة وانتزاع أكشاك السجائر.

ولا شك أن الأمير المملوكى كان يرى أن بناء مدفنه هناك يضمن تذكرالناس له عند مرورهم بشارع بين القصرين أهم شوارع القاهرة وقتها ، وأنه لم يقصد بأى حال إيذاء شعور "أصحاب الجامع" فتلك كانت طبيعة عصره . وإذا كنا نرى الآن أن ذلك عملاً أنانياً يتسم "بقلة الذوق" فمن حق التاريخ ـ وحده ـ أن يحاسبه على أنانيته . ولسنا بحاجة إلى

التنويه بأن رفع اثر تاريخى من موضعه يشكل إعتداءً صارخاً على تاريخية وأثرية منطقة بأسرها.

فقد طاردت عقدة الفخامة علمية الترميم حتى أخرجتها من أعمال الجامع. ولان للرخام دلالة قوية على "الفخامة"، فإن البهرة قد عمدوا إلى فرش صحن الجامع المكشوف (٧٨م ×٦٦م) برخام أبيض ناصع، رغم أنه لم يثبت أن هذا الصحن كان مفروشاً بالرخام، لا من بقايا المسجد ولا من كتابات المؤرخين بل الأرجح أنه كان مفروشاً بالحصى أو الحجر الجيرى كما جرت العادة بذلك قديماً.

ثم كانت ثالثة الأثافى عندما قاموا بكسوة محراب الجامع بالرخام المنقوش بالذهب، وذلك خلافاً لما درج عليه الفاطميون من تغشية المحاريب بمادة "الجص"، وبالمخالفة أيضاً لأصل محراب الجامع الحاكمى ذاته والذى تشهد بقايا الزخرفة التى كانت قائمة عند جزء من إطار الطاقة اليسرى للمحراب أنه كان أيضاً من الجص المنقوش. وكان من السهل اليسير أن يعاد ترميم المحراب باستخدام مادة الجص وزخرفتها بذات الزخارف التى وجدت على باب الجامع الخشبى (محفوظ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة) فهى تمثل نفس الطابع الزخرفى الذى كان سائداً فى هذه الفترة المبكرة من عمر الدولة الفاطمية عندما شيد الجامع إبانها.

ولعل المرمم قد التبس عليه الأمرعندما وجد بالمحراب بقايا كسوة من رخام فظن أن ذلك من أصل البناء. ولو كلف نفسه مشقة البحث فى كتب التاريخ لعرف وبدون كبير عناء أو عنت أن عمر مكرم نقيب الاشراف هو الذى أحدث هذه الكسوة الرخامية ضمن أعمال الترميم التى أشرف على تنفيذها فى رواق القبلة عام ١٨٠٨م.

ويبدو أن عمى البصائر عن حقائق التاريخ قد امتد للأبصار فلم تستطعأن تلحظ بقايا الزخارف الجصية التى كانت تزدان بها إطارات النوافذ، وهى زخارف كان ينبغى استكمالها وفقاً لنسقها القديم لا طمسها بطبقة من الملاط الحديث كما فعل القائمون على أعمال الترميم.

وطال الطمس أيضاً المساحات التى تقع أسفل السقف مباشرة وكانت جميعها مشغولة بشريط من الخط الكوفى البسيط الذى يحمل بعض آيات القرآن الكريم، قدر طوله بأربعة كيلومترات. وكان حرياً بالبهرة أن يكملوا ما أختفى ودثر من هذا الشريط الكتابى أهتداء بكتاب الله واسترشاداً بحجم حروف الكتابة.

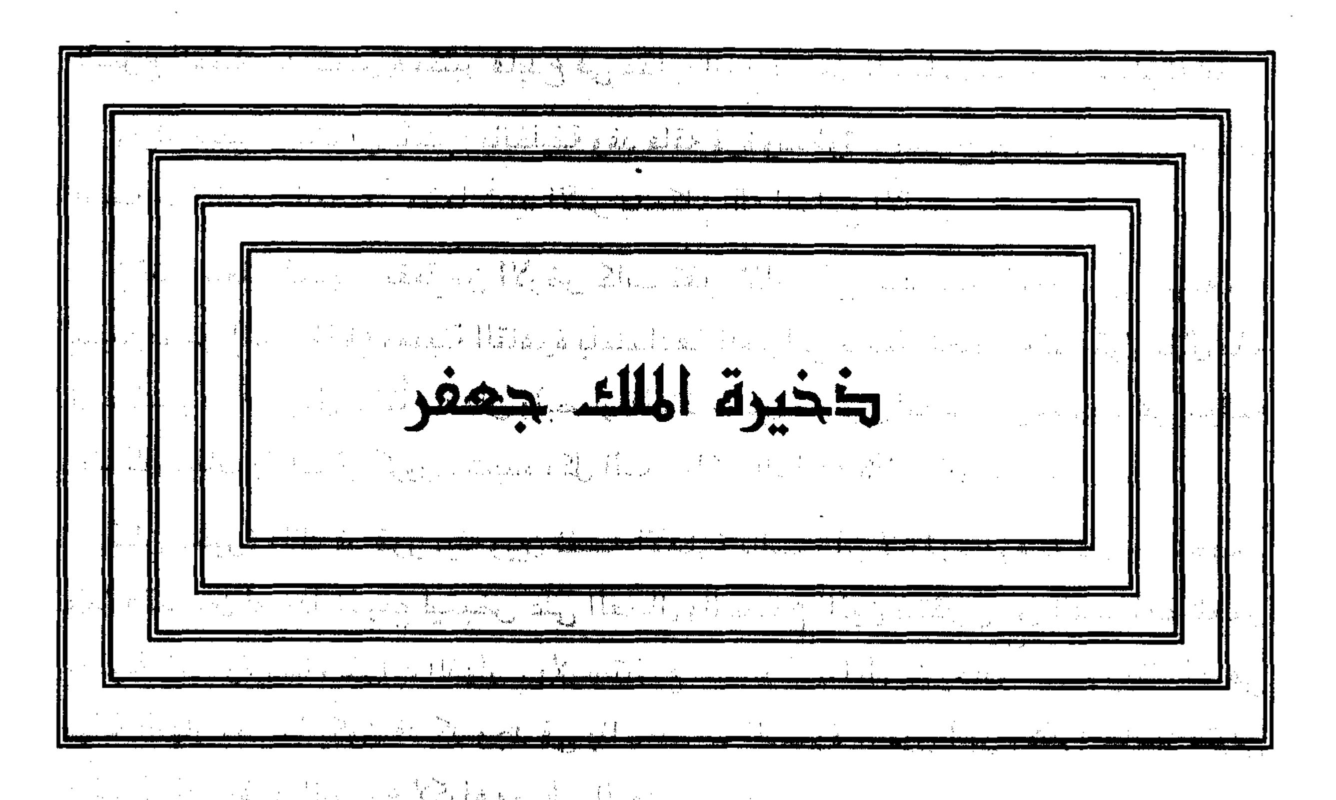
وإذا كان الأمر كما بينا فإنه من سوء الأدب وقصر النظر أن نطالب أهل "الحل والعقد

والترميم" بأن يجلبوا أخشاب منقوشة بالزخارف النباتية الفاطمية لتحل مكان ما فقد من الأوتار الخشبية التى كانت تربط بين دعامات الجامع فهؤلاء لم يحترموا ما كان قائماً من بقايا المسجد فأنى لهم أن يوقروا ماغاب عن أبصارهم وفقد .

ومن قبيل التذكير بالأشياء التى نسيت نقول إن الباب التذكارى البارز للجامع كان محاطاً بشريط كتابى أغفل استكماله وأعيد تركيب بعض الأحجار الجديدة فيه دون أى تجديد أثرى .

وبالجملة يمكن أن نقرر ببساطة شديدة ومفجعة بذات الوقت أن ذلك الجامع البهى الطلعة الجميلة الطلية المفروش بالرخام لم يعد جديراً بأن يبقى فى سجل الاثار الاسلامية إلا ببركة مئذنتيه المملوكيتين ونستعيذ بالله أن يمسهما ترميم فيذهبا بدداً كما ذهب جامع الحاكم بأمر الله.

وليس هناك أخيراً ما هو بأفضل من كلمة عزاء واجب للحاكم بأمر الله ، الرجل العظيم الذى تكاتف عليه المؤرخون وكتاب الدراما فشوهوا تاريخه ثم أتى البهرة فمسخوا مسجده دون "أن ينتطح فى ذلك عنزان" . وعزاءك أيها العبقرى المظلوم تاريخياً وأثرياً أن البهرة قد شرعوا فى ترميم الجامع الأقمر الذى شيده حفيدك الآمر بأحكام الله وسيعرجون بعد ذلك على الجامع الأزهر الذى بناه جدك المعز لدين الله ، فعسى أن يكون فيما سيصيب هذين الأثرين من سوء عزاء لك .. ولله الأمر من قبل ومن بعد..



الاسم جعفر واللقب "ذخيرة الملك" ، ولأنه كان للرجل كفل من لقبه ولاه الخليفة الفاطمى الامر بأحكام الله منصب متولى الشرطة بالقاهرة فى عام ٥١٦ هـ وأضاف إليه النظر فى الحسبة أيضا .

جاء ذخيرة الملك جعفر إلى قلب التاريخ القاهرى في زمن تدهورت فيه سلطات الخلفاء الفاطميين وانتقلت صلاحياتهم رويداً رويداً إلى أيدى الوزراء من أرباب السيف (العسكر) وأتباعهم من حكام الولايات . فكان كل منهم يتصرف فيما تحت إمرته على هواه لايدفعه عن ظلم مدافع ولايمنعه من مغنم ممانع إلا طامح حاسد يتوق للإستيلاء على ما بيديه من سطوة أو جاه .

وفى ظل انهيار سلطات الآمر بأحكام الله وضياع هيبة وأبهة منصب الخليفة ، أحس جعفر أنه الرجل الأقوى فى القاهرة ، فهو وحده المسئول عن الأمن ومتابعه اللصوص (وما أكثرهم انذاك) وهو أيضاً المنوط به مراقبة سير الحياة اليومية بالقاهرة في المأكل والمشارب والنقود والموازين وفى البيع والشراء والآداب العامة . إنه ، بلغة عصرنا ، المسئول القاهرى الأول عن الأمن والتموين والتجارة والصناعة والتعليم وإقامة الشعائر الدينية .

فى البداية طارد متولى الشرطة الجناة والمجرمين ليس فقط فى داخل الإطار الذى رسمه

الشرع الحنيف بل تجاوزه بكثير فأبدع فى عذاب الجناة وأهل الفساد وخرج عن حكم الكتاب

وأراد ذخيرة الملك أن يتشبه بالخليفة وقد فاقه قوة وسطوة ، فشرع فى بناء مسجد ليحمل إسمه مخلداً عبر العصور مثلما شيد الآمر بأحكام الله الجامع الأقمر .

إختار جعفر لمسجده بقعة من الأرض كانت تقع آنذاك على أحد محاور الاتصال الهامة بين مدينة مصر (الفسطاط) ومدينة القاهرة بامتدادها العمرانى ناحية الجنوب وقد يقول قائل بأنه أراد لمسجده أن يظل عالقاً بأذهان وأبصار المنتقلين بين مصر والقاهرة ، يبصرونه فى موقعه عند كل ذهاب وإياب فيذكرون مشيده بكل الخير ولكن الحقيقة كانت غير ما نظن .

كان ذخيرة الملك قد قرر بينه وبين نفسه الأمارة بالسوء أن لا يغرم درهما على مسجده ، ولذا فقد عين له هذا الموقع ليقبض على العمال والصناع الذين ينتقلون من الفسطاط للعمل بمدينة القاهرة أثناء فترات النهار . ولايستطيع صانع أو عامل أن يغادر موقع البناء إلا فى نهاية النهار بعد ما يكون قد كد وجد فى بناء مسجد الذخيرة .. دون أجر وكثيراً مالجأ متولى الشرطة إلى تقييد الصناع لإكراههم على العمل سخرة .

ويقول إبن المأمون فى تاريخه أن جعفر كان يقبض الناس من الطريق ويعسفهم ويقيدهم ويستعملهم فيه بغير أجرة ، فلم يعمل فى مسجده منذ أنشأه « إلا صانع مكره أو فاعل مقيد» فعل جعفر ذلك وهو المحتسب المطلوب منه أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، والمنوط به على سبيل المثال ، منع مؤدبى الصبيان فى الكتاتيب من ضربهم ضرباً مبرحاً .

وأتم صاحب الشرطة بناء مسجده الذى أسماه "مسجد الذخيرة " ولكن العامة أطلقت عليه تسمية أخرى قدر لها أن تغلب علىإسمه الأول . فقد اشتهر هذا المسجد الذى يشغل موقعه الآن مسجد الرفاعى باسم " مسجد لابالله " بحكم أن الصناع الذين كانوا يساقون عنوة للعمل فيه سخرة دون أجر كانوا يحلفون ذخيرة الملك أن يخلى سبيلهم بقولهم " لابالله " وإذا كان هذا هو مسلك عامة الشعب فى الإنتقام من الطرق المعوجة التى لجأ اليها جعفر ليشيد بيتاً من بيوت الله فإن الشعراء قد خلدوا فعاله الشائنة ، عندما كتب عن مسجده شاعر لم يصلنا إسمه بيتين من الشعر يجمعان ماتفرق من سيرة ذخيرة الملك فقال ، لافض فوه ، :

بنى مسجداً لله من غير حله	وكان بحمد الله غير موفق
كمُطعمةِ الأيتام من كدّ فرجها	لك الويل لاتزنى ولاتتصدقى

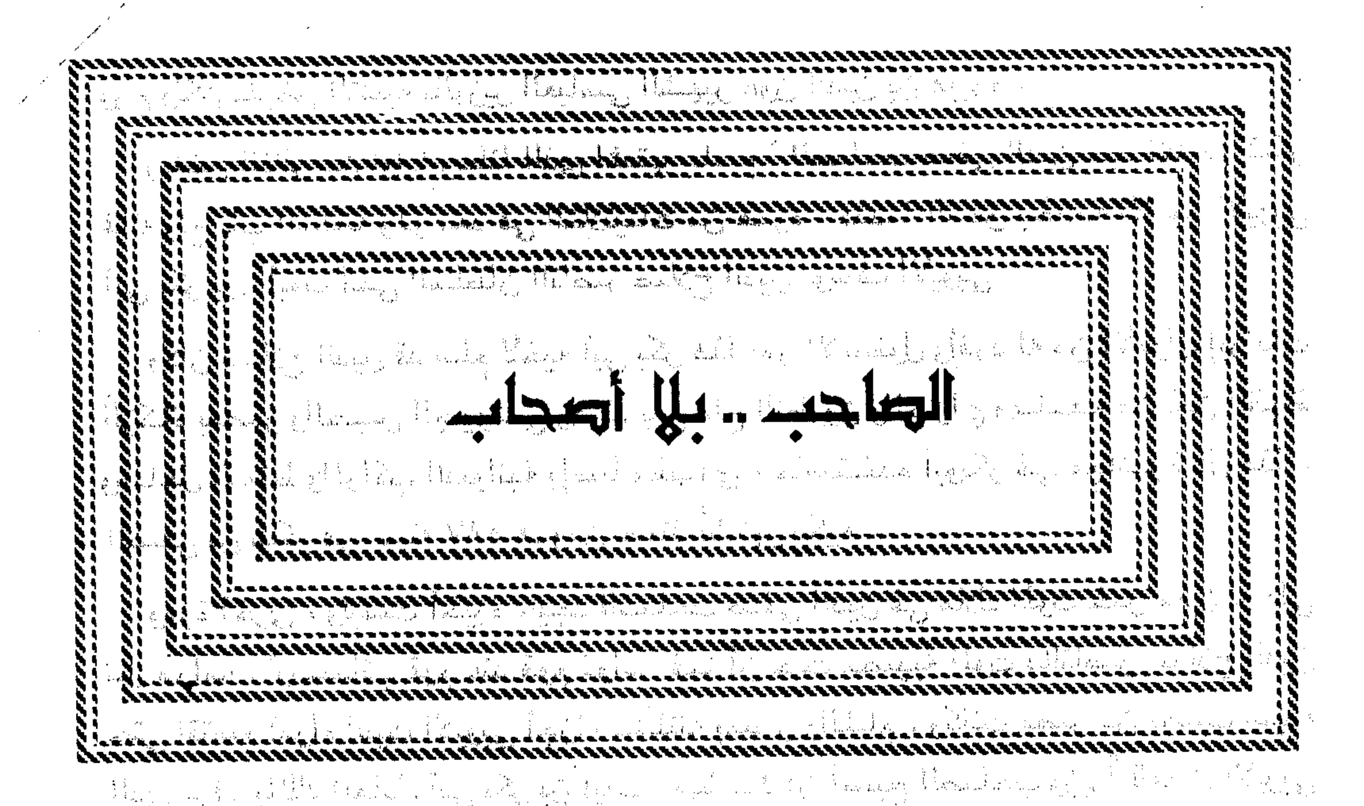
أما العقاب الإلهى الذى نزل بذخيرة الملك جعفر فكان أشد وأعتى ، فيذكر المقريزى أنه "إبتُلىَ بالأمراض الخارجة عن المعتاد ومات بعد ما عجل الله له ماقدمه وتجنب الناس تشييعه والصلاة عليه . وذكر عنه فى حالتى غسله وحلوله بقبره ما يعيذ الله كل مسلم من مثله .

وذهب جعفر إلى حيث يشاء الله واندثر مسجده الذى لم يؤسس على تقوى ، وبقيت أحكام الشعب والتاريخ مخلدة فى بيتين من شعر وصرخة المظلومين .. "لابالله" .



[illegible]

[illegible]



من قلب الدلتا إلى القاهرة جاء . مصيبة الموت التى وارت أباه الثرى وهو بعد طفل صغير كانت هى أكثر الحوادث سعادة فى حياته ، ليس فقط لأنها حملته إلى القاهرة من قريته دميرة (بمحافظة الدقهلية الآن) المنسية فى تضاعيف قرى الوجه البحرى ، بل وقبل ذلك لأنها دفعت بأمه إلى عصمة رجل مهم فى الدولة الأيوبية وهو القاضى الوزير الأعز فخر الدين مقدام إبن القاضى الأجل أبى العباس أحمد بن شكر المالكي الذى نوه بابن عمه وابن زوجته فى ذات الوقت ، طلبا لرضائها أو دفعاً لشرها ! !

الاسم كاملاً هو " عبد الله بن الحسين بن عبد الخالق بن الحسين بن الحسن بن منصور إبن إبراهيم بن عمار بن منصور بن على صفى الدين أبى محمد الشينبى الدميرى المالكى المعروف بابن شكر " .

ولد بقريته دميرة فى تاسع صفر سنة ٥٤٨هـ ، وكفله زوج أمه ونوه به عند أمراء الدولة الأيوبية فترقى فى خدمتهم . وقد صعد عبد الله السلم سريعاً بفضل ذكائه واجتهاده ، بعد أن نال حظاً وافراً من التعليم الدينى ، فظهر له مؤلف فى الفقه على مذهب مالك وكان كل من حفظه نال منه حظاً وافرا . ومع ذلك إن بعض خبثاء عصره يرون أنه ألف كتابه هذا ليس عن

ورع ولكن بغرض التشبه بالوزير العباسى الشهير عون الدين بن هبيرة .

وبغض النظر عن نوايا رجلنا الذى اشتهر باسم " الصاحب صفى الدين عبد الله بن شكر فانه ولج باب السلطة وهو بعد فى الثلاثينات من عمره ، عندما التحق بخدمة الأمير الأيوبى أبى بكر بن أيوب أخى السلطان الناصر صلاح الدين يوسف الأيوبى .

وكان صلاح الدين قد سلم لأخيه أبى بكر هذا أمر الاسطول وأفرد له من الأموال إيرادات الزكاة بمصر والحبس الجيوشى وعائد بيع ملح النطرون والحراج ومامعه من ثمن القرظ وساحل السنط والمراكب الديوانية وإسنا وطنبدى ، فاستخدم أبوبكر فى مباشرة كل هذا ، الصفى بن شكر فى سنه ٥٨٧ هـ ومن حينئذ أشتهر ذكره .

ومرة أخرى ، وليست أخيرة ، يجد الصاحب صفى الدين فى ملاك الموت خير معين له على نيل مرامه ، "ومصائب قوم عند قوم فوائد" فما أن حلت مصيبة الموت بالناصر صلاح الدين حتى اقتسم أمراء البيت الأيوبى أجزاء سلطنته بمصر والشام . وكانت مصر من نصيب سيده الذى عرف بالملك العادل أبى بكر بن أيوب . وما لبث أن أصبح الصاحب وزيراً للعادل الأيوبى . ومن هذا الوقت عام ٥٩٦ هـ حفر الرجل إسمه فى ذاكرة التاريخ بأحرف من نار ... ودم .

وضع فلاح دميرة نصب عينيه أن يدخل التاريخ من كل أبوابه ، وتلك كانت عقدة حياته فهو أولاً قد أراد التشبه فى محاضراته بالوزير إبن هبيرة وفى ترسله بالقاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى أشهر شخصيات العصر الأيوبى الأول ليذكر فى صحائفه أنه جمع بين مزايا "الإثنين " لم يكن فيه أهلية هذا لكنه كان من دهاة الرجال !! .

ويبدو أن صاحبنا قد أدرك قدره بين هاتين الشخصيتين ، فأراد ألا يفوته أن يكون الأكثر مهابة فى حياته بين رجال الدولة والأفضل بين كافة الكتاب والفقهاء ، والأوحد الذى يصلح لكرسى الوزارة وكان مخططه الجهنمى لبلوغ مأربه يعتمد على محاور ثلاثة ، أولها إسترضاء السلطان بتوفير كل مايحتاجه من المال ولو بمصادرة كتاب الدولة والتجار أو بقطع الأرزاق التى تجريها الدولة على بعض رعاياها ، ويقال إنه قطع فى وزارته من الأرزاق ماجملته أربعمائة الف دينار فى السنة ليس ذلك فحسب بل يضيف إلى هذه الميزة حسنتين أولاهما أنه كان ضابطاً للمال من الإنفاق فى غير واجب وثانيهما أنه كان لا يأخذ من مال السلطان فلساً ولا ألف دينار ويظهر أمانة مفرطة ، ورغم أنه كان لا يتعفف من الإستيلاء على أموال الرعية غصباً وعنوة !!

أما المحور الثانى لخطته فهو نسف كل من يشتبه فى قدرته على منافسته على منصب الوزارة سواء أكان من كبار الكتاب أو مشاهير الفقهاء والقضاة أو حتى من أبناء البيوتات الكبيرة ، حتى أنه جعل هدفه فى الحياة إبادة هؤلاء ومحو آثارهم وهدم ديارهم وتقريب الأسقاط وشرار الفقهاء "عوضاً عنهم وكم تسارع أرباب الحوائج والأطماع ومن كان يخافه إلى بابه وملأوا طرقاته وهو يهينهم ولايحفل بشيخ منهم وهو عالم وأوقع بالروساء وأرباب البيوتات حتى استأصل شأفتهم وقدم الأراذل فى مناصبهم "

وطيلة حياته كان شعاره ، وكذلك شعار آل شكر جميعهم ، هو "إذا كنت دقماقاً فلا تكن وتدا " ، ويعملون جميعاً بهذا القول كما يعمل بالأقوال الإلهية ، وكان إبن شكر يردد شعاره هذا فى اليوم عدة مرات ويجعله حجة عند انتقامه .

وكان الصاحب لايرضى لأعدائه من الرؤساء بدون الهلاك والإستئصال ولا يرحم أحداً إذا انتقم منه ولا يبالى بعاقبة ، وإذا ما انتقم من عدو له ، ظن أنه لم ينتقم فيعود للانتقام ، ولا ينام عن عدوه ولا يقبل معذرة أحد . وقد فر من وجهه كبار رجال الدولة بعد أن استولى على أموالهم، ومن هؤلاء القاضى الأشرف بن الفاضل والقاضى علم الدين إسماعيل بن أبى الحجاج صاحب ديوان الجيش والقاضى الأسعد أسعد بن مماتى صاحب ديوان المال . ولاعجب بعد ذلك أن تذكر كتب التاريخ عنه أنه الرجل الذى إنقاد له على الرغم والرضا الجمهور وأخمد جمرات الرجال وأضرم رماداً لم يخطر إيقاده على بال !!

وثالثة الأثافى أن هذا الجبار العنيد رام إذلال الكافة وإهدار كرامتهم ، وكان يتحسر دائماً لان القاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى قد مات قبل أن تتمرغ شيبته على عتباته .

ويروى عن تكبره الزائد أن الروساء كانت تقف على بابه من نصف الليل ومعهم المشاعل والشمع وعند الصباح يركب فلا يراهم ولايرونه لأنه إما أن يرفع رأسه إلى السماء تيهاً وإما أن يعرج إلى طريق غير التى هم بها وإما أن يأمر الجنادرة التى فى ركابه بضرب الناس وطردهم من طريقه ويكون الرجل قد وقف على بابه طول الليل إما من أوله أو من نصفه بغلمانه ودوابه فيطرد عنه ولايراه !! .

ويبدو أن الشربة ثقلت على صاحبنا فتعاظم على سلطانه وولى نعمته الملك العادل وكان يكثر من التغضب على السلطان ويتجنى عليه وهو يحتمله إلى أن كان عام ٦٠٧ هـ .

فى هذا العام عاود إبن شكر للمرة الألف ما دأب عليه من تهديد السلطان بتركه الخدمة

وفى هذه المرة كان صبر الملك العادل قد نفذ فعزله من الوزارة وولاها عوضا عنه القاضى الأعز فخر الدين مقدام بن شكر (أيضاً) .

ورغم أن أعداء الوزير الصاحب إبن شكر قد حسنوا للسلطان أن يستولى على أمواله ويصادر أملاكه ، إلا أن الملك العادل حفظ لرجله ما أداه من خدمات له ، واكتفى بان أخرجه من مصر بجميع أمواله وحريمه وغلمانه ، وبلغت الجمال التى حملت متاعه أكثر من ثلاثين جملاً .

وظن أهل مصر أن صاحبنا الذى ذهب للإقامة عند "ابن أرتق" فى مدينة أمد فى شمال سوريا قد غادرهم بلا عودة . ولكن ملاك الموت ، مرة أخيرة ، كان هو القول الفصل .

ففى سنة ٦٥٠ هـ بـ عد أكثر من أربعين عاماً من خروج إبن شكر من مصر ، مات الملك العادل ، وخلفه على العرش إبنه الملك الكامل محمد الذى دخل فى حرب شرسة ضد الصليبين المحاصرين لمدينة دمياط ، وعندما أعوزه المال اللازم لاستكمال القتال ، تذكر خير جامع للمال عرفته الدولة الايوبية ، فاستدعى إليه إبن شكر ليكون وزيراً له ... وقد كان .

فى هذه المرة لم يغادر الصاحب كرسى الوزارة إلا بعد أن أزهق ملك الموت روحه فى الثامن من شعبان سنة ٦٢٢ هـ ، بعد أن وفر للملك الكامل كل ما احتاجه من أموال فى كفاحه ضد الفرنج . ويكفى الرجل فخراً أنه اختتم حياته بهذا العمل الجهادى على ذات الطريقة التى ألفها طيلة حياته دونما أن تؤثر فيه محنة خروجه من مصر أو تزحزحه سنوات الغربة قيد أنمله عن أسلوبه القديم .

إذ أنه ما إن حل وزيراً حتى "وضع يده فى مصادرات أرباب الأموال بمصر والقاهرة من الكتاب والتجار وقرر على الأملاك مالاً وأحدث حوادث كثيرة وجمع مالاً عظيماً أمد به السلطان"

وقد كان عمله هذا سبباً فى تمكنه من السلطان حتى أنهى حياته كما أراد "مهاباً من الجميع" ويكفى أن الملك الكامل بعث إليه بإبنيه الملك الصالح نجم الدين أيوب والملك العادل أبى بكر ليزوراه فى يوم عيد فقاما على راسه قياماً ، وهو مادفع بأحد المتملقين أن ينشد فى هذا الموقف مخاطباً الصاحب إبن شكر :ـ

لو لم تقم لله حق قيامه ... ماكنت تقعد والملوك قيام

ورغم ما اتصف به الصاحب من دهاء مع هوج وخبث فى طيش ورعونة مفرطة وحقد لا

تخبو ناره ، إلا أنه كان مقدراً لعواقب ما يفعل بالناس حتى أنه كثيراً ما أنشد :

" إذا حقرت امرأ فاحذر عدواته   من يزرع الشوك لم يحصد به عنبا "

وعلى أية حال فقد أظهر رجلنا تجلداً يحسد عليه فيما ألم به من نوازل المرض حتى عد فى نظر معاصريه من الجبابرة العتاة .

فأخذه مرة مرض من حمى وحدث به النافض (الرعشة) وهو فى مجلس السلطان ينفذ الأشغال فما تأثر ولا ألقى جنبه إلى الأرض حتى ذهبت .

وحدث ذات مرة أنه أصيب بدوسنتاريا حادة وأزمنت معه حتى يئس منه الأطباء وأيقنوا موته ، واشتد به الوجع وأشرف على الهلاك وعندئذ تذكر أن فى حبسه عشرة من وجوه الكتاب ، فبعث ليستدعيهم إليه . وقد يعتقد البعض أنه طلبهم فى هزيع الليل ليطلق سراحهم تقرباً إلى الله تعالى ولكن الأمر كان على غير هذا الإعتقاد .

فما أن مَثُل العشرة أمامه حتى ابتدرهم قائلاً " أنتم فى راحة وأنا فى الألم . كلا والله " وأمر بآلات التعذيب فأُحضرت ووُضِعَ المساكين فى المعاصير (تعصر بها الركب والمفاصل عصرا) وأخذ فى تعذيبهم " فصاروا يصرخون من العذاب وهو يصرخ من الألم طول الليل إلى الصبح" وبعد ثلاثة أيام من هذه المشاركة الوجدانية القسرية شفى إبن شكر من مرضه !!

وحرى بالأطباء فى عصرنا أن يلتفتوا إلى هذه الطريقة المبتكرة من العلاج بالمشاركة الوجدانية ، فلعلها تكون الحسنة الوحيدة التى خلفها إبن شكر فى صحائفه .

ولما بلغ الوزير من الكبر عتياً كف بصره ، ولكنه أظهر الجلد "وتعامى " عن هذه المصيبة ولم يعترف بها ولو للحظة واحدة . " فإذا حضر إليه الأمراء والأكابر وجلسوا على خوانه يقول قدموا اللون الفلانى للأمير فلان والصدر فلان والقاضى فلان وهو يبنى أموره فى معرفة مكان المشار اليه برموز ومقدمات يكابر فيها دوائر الزمان "

ومهما يكن من أمر الصاحب إبن شكر وال بيته ، فإن خدم الرجل قد تشبهوا به وأمعنوا فى الطغيان كبوابه الذى كان يأخذ من الناس مالاً كثيراً ومع ذلك يهينهم إهانة مفرطة . ومن الطريف أن هذا البواب لم يكن يتقاضى أجراً من إبن شكر ، وليس ذلك فحسب بل ويقوم لسيده فى كل يوم بخمسة دنانير " منها ديناران برسم الفقاع (الشربات) وثلاثة دنانير برسم الحلوى" إضافة إلى إلتزامه بكسوة غلمانه ونفقاته ومع ذلك فقد اقتنى هذا البواب عقاراً وقرى مما كان يأخذه من الناس من جعل نظير قضاء حوائجهم عند الوزير .

ورغم أن إبن شكر الذى تلقب بالصاحب ، دون أن يكون له صاحب قد غادر الدنيا وهو فى كرسى الوزارة معززاً مكرماً ومهاباً إلا أن ذلك لم يحل دون أن ينكب فى أولاده تاج الدين يوسف وعز الدين محمد ، إذ قبض عليهما الملك الكامل وحبسهما وصادر جميع ممتلكات أبيهما ، كما نكب فى مدرسته التى خصصها لتدريس المذهب المالكى وسماها بالمدرسة الصاحبية ، فقد تهدمت سريعاً وزال كل أثر لها .

وهكذا رحل إبن شكر دون أن يخلد ذكره ببيت من بيوت الله ، أو بعقب يتمتع بما خلفه من ثروة وعقار ، عارياً من كل فضل ، وصحائفه مجللة بالسواد موصومة بكل عار وشنار .





كان المملوك " سنجر الشجاعى " مصيبا عندما اختار لنفسه نعتا يسبق اسمه ، مركبا أوله من كلمة " علم " فقد كان كما برهنت الأيام أحد أعلام زمانه ، ولكنه تجاوز الحقيقة كثيرا عندما أضاف الى ذلك النعت لفظ " الدين " لانه فى الواقع كان علماً على أشياء كثيرة ليس من بينها "الدين " أى دين .

وعلم الدين سنجر الشجاعى من الرعيل الأول للمماليك البحرية الذين اشتراهم الملك نجم الدين أيوب الأيوبى صغارا من أواسط أسيا ، وشرع فى تعليمهم فنون الحرب وتلقينهم تعاليم الاسلام فى قلعته التى شيدها فى جزيرة الروضة بوسط مجرى نهر النيل فيما بين الجيزة والفسطاط (مصر القديمة الأن) .

ولما نجح المماليك فى إغتيال "توران شاه" آخر سلاطين الدولة الأيوبية ، انتقل الحكم اليهم فى مصر والشام ، فكان من هؤلاء الأرقاء السلاطين والأمراء ، ومن بينهم هذا الأمير علم الدين سنجر .

وكما جمع سنجر بين طرفى نقيض (الرق والامارة) ، تعايشت فى نفسه نزعتان متباينتان فقد كان محباً وعاشقاً لكل ماهو جميل من فنون العمارة والزخرفة ، وتجذب انتباهه دائما تلك

النماذج الفنية الرفيعة حتى فى أوقات الحروب أو وسط مظاهر الدمار والخراب .

أما بالنسبة للبشر ، فان علم الدين لم يظهر تجاههم أى قدر من الاحترام والعطف الذى أولاه للأحجار الصماء ، خاصة اذا ما تعلق الأمر بتشيد عمارة جديدة يرى فى عناصرها الانشائية والزخرفية ما يرضى ذوقه الفنى الرفيع وحسه المعمارى المرهف ... فالأحجار أولا ... والانسان أخيرا .

وفى ذلك كان الشجاعى المثال الأول لمقاولى الهدد والانقاض فى عصرنا الحديث فما يهمه ويشغل باله هو اكتشاف أفضل ما فى المبانى القديمة والاستيلاء عليه ليحمل الى مبنى جديد دونما اعتداء بحقوق أو مصائر أصحاب المنشات العتيقة أو حتى سكانها .

وعند تشييده لعمارة جديدة ، فان تسخير الصناع والعمال عُدّ فى نظره من ضرورات الإنجاز السريع والمحكم لتصوراته الفنية ، وكأنه يتحرق شوقا لرؤية تحفته المعمارية ماثلة أمام عينيه بين عشية وضحاها .

وإذا كانت هناك عبارة واحدة تلخص هذا التناقض فى شخصية "سنجر" بين الرقة مع الاحجار والفظاظة مع الانسان ، فان هذه العبارة ولاشك سوف تومئ الى الحقيقة الخالدة فى سيرته الذاتية ، "مبان عظيمة وضحايا أعظم" ولما لا وقد كان هو نفسه واحدا من تلك الضحايا.

فى حياة الأمير علم الدين محطات من "الحب الحجرى" ، أشهرها محطتان أولاهما فى جزيرة الروضة بالقاهرة وثانيتهما فى عكا بفلسطين .

فمن المعروف ان هذا الأمير ربى صغيرا فى قلعة الروضة التى شيدها الملك نجم الدين أيوب ، ويظهر ان مراتع الصبا وذكرياتها ظلت عالقة فى ذاكرته بقوة الى ان أصبح مسئولا عن العمارة والتشييد أبان سلطنة الملك المنصور قلاوون ، وكلفه السلطان المملوكى بالاشراف على بناء مجموعته المعمارية القائمة الان بشارع بين القصرين بالقاهرة .

فقد تذكر سنجر كل مارأته عيناه وهو بعد صبى صغير من روائع فن العمارة بقلعة الروضة فشرع فى نزعه من مكانه ونقله الى عمارة السلطان ، اما تقربا لسيده الجديد ، حيث لن يجد ماهو أفضل من هذه الأنقاض ، رخاما وزخرفة ، ناهيك عن قلة التكلفة ، واما سعيا لتخريب المكان الذى مابرح يذكره بأيامه الأولى فى الرق ، وخشونة الحياة العسكرية التى أرداها الملك الصالح لمماليكه البحرية .

وحسبما أشارت المصادر التاريخية فان سنجر الشجاعى أشرف بنفسه على نقل ما احتاجته منشأت المنصور قلاوون من الأعمدة الصوان والرخام والقواعد والأعتاب والرخام البديع وغير ذلك مما كان فى قلعة الروضة ، وصار يركب بنفسه الى القلعة صباحا وينقل الانقاض المذكورة على عجلات خشبية الى موضع العمارة بشارع بين القصرين حتى أخرب قلعة الروضة وذهبت كأن لم تكن .

أما المرة الثانية التى وقع فيها الأمير علم الدين أسيرا فى حب الأحجار فكانت فى مدينة عكا عشية تطهيرها من دنس الاحتلال الصليبى فى السابع عشر من جمادى الأولى عام ٦٩٠هـ فى هذه المرة كان سنجر مكلفا من قبل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بهدم الأسوار والكنائس الصليبية وإحراقها ، ورغم رائحة الموت التى كانت تنبعث نفاذة من عشرة الاف جثة صليبية ملقاة فى طرقات عكا ، وسحب الدخان ورائحة الدم وأنات الجرحى التى كانت تغطى سماء المدينة بسحابة من الكابة ، ورغم ذلك كله فان عينه العاشقة للجمال لمحت تحفة معمارية من الرخام الأبيض الناصع تتوسط واجهه احدى الكنائس التى شيدها المحتلون بالمدينة .

كانت تلك التحفة مدخلا لكنيسة بنيت على الطراز القوطى الذى كان شائعا فى أوربا لمدة خمسة قرون كاملة (١١ـ ١٦م) ، وقد قدر لهذا المدخل ان يكون الشىء الوحيد الذى نجا من المجزرة المملوكية التى شملت كل ناطق وجماد يمت للاحتلال الصليبى بأى صلة ، والفضل فى ذلك عائد لمقاول الهدد سنجر الشجاعى الذى خلع مدخل الكنيسة الرخامى وحمل اجزاءه على الجمال من عكا الى منزله بالقاهرة .

وقد ظل المدخل الرخامى حبيس المخازن متنقلا من ورثة سنجر الشجاعى الى غيرهم حتى استقر لدى ورثة الأمير بيدرا عام ٦٩٧هـ ، ومنهم أخذه السلطان العادل كتبغا ليضعه فى مدرسته التى بدأ فى عمارتها لصق مجموعة المنصور قلاوون وهى التى أشرف سنجر الشجاعى على تشييدها من قبل .

ومازال باب كنيسة عكا يتوسط المدرسة التى اشتهرت بالمدرسة الناصرية بعد ان انتقلت ملكيتها للسلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى أكمل عمارتها فى عام ٧٠٣هـ .

ان دارسى الاثار والفنون الاسلامية يستطيعون الان فهم الاسباب التى دفعت الشجاعى الى ان يهيم بالمدخل القوطى الطراز ، فبالاضافة الى رخامه "الابيض البديع الزى الفائق الصناعة" ، فان ماحواه المدخل من عقود مدببة متتابعة لم تكن غريبة عما اعتاد الأمير علم

الدين تأمله فى عمائر قلعة الروضة ومساجد القاهرة من عقود مدببة .

فكما هو متعارف عليه فى تاريخ الفنون ان الطراز القوطى الأوربى نشأ متأثرا بالفنون الاسلامية التى استعار منها الكثير من مفرداته المعمارية وحلوله الانشائية ، وكان العقد المدبب هو أوضح ماستعارته العمارة القوطية من عمائر الشرق الاسلامى .

وخير برهان على دارية الشجاعى (الفطرية والبصرية) بشخصية العمارة الاسلامية ان مدخل الكنيسة قد انتقل ببساطة شديدة ليتوسط واجهة المدرسة الناصرية بشارع بين القصرين دون ان يتوقف أمامه أى من الرحالة الأجانب الذين زرعوا شوارع القاهرة جيئة وذهابا فى القرون الثلاثة الأخيرة ولو بملاحظة عابرة عن أى وجه للشبه بين مدخل المدرسة ومدخل كينسة نوتردام الشهيرة بباريس وهو الاقرب لملامح مدخل كنيسة عكا .

والى أبعد من ذلك فان علماء الحملة الفرنسية الذين أحصوا على مصر أنفاسها فى مؤلفهم الموسوعى "وصف مصر" لم يشيروا من قريب أو بعيد لمدخل المدرسة الناصرية ، ويبدو ان استبعاد شارات الصليب من مدخل عكا ووضعه فى اثر اسلامى بزخارفه النبلتية المورقة (الارابيسك) وكتاباته النسخية ، كانا كفيلين بان يستعيد المدخل القوطى جذوره التى نبت منها ، فلا يبدو غريبا أو مستغربا وسط مساجد ومدارس حى النحاسين العتيق ... انها بضاعتنا ردت الينا .

ذلك عن حسنات سنجر الشجاعي وصحائفه البيضاء .. أما السوداء فهاهي بعضها .. لا كلها . "عسوف غشوم ظلوم"، تلك هى الصفات الثلاث التي حرصت المصادرالتاريخية المختلفة علي ان توردها لاحقه باسمه دونا استخدام لحرف عطف واحد .

والواقع ان الرجل استحق عن جدارة ان يوصف بجميعها عندما ولاه المنصور قلاوون أمر تشييد مجموعته المعمارية فيما بين عامى ٦٨٣ هـ و ٦٨٤ هـ . وطبقا للنص التأسيسي لهذه المجموعة فان سنجر الشجاعى نجح في انجاز عمله خلال مدة لا تزيد عن أربعة عشر شهراً ، شيد خلالها أجزاء المجموعة الثلاثة ، القبة أو الضريح الذي ضم جثمان المنصور قلاوون ، والمدرسة المنصورية والبيمارستان* المنصورى الذي خصص لعلاج المرضى دون مقابل سواء

* بيمارستان كلمة مركبة من لفظين فارسيين أولهما بيمار بمعني مريض وستان بمعني مكان وهي بذلك مكان لعلاج المرض أو مستشفى.

من"الملك والمملوك والجندي والأمير والكبير والصغير والحر والعبد الذكور والإناث".

وقد جمع الشجاعى في عمله ، بكل بساطة بين الهدف الخيرى لسلطان من انشاء مستشفى لمرضى المسلمين ومدرسة لفقرائهم وبين أساليبه المستهجنة واللا أنسانية لانجاز البناء علي أتم وجه وفي أقصر وقت ممكن.

وبعيداً عن تعمده إخراب قلعة الروضة ونقل ما بها من روائع أعمال الرخام والأحجار والأخشاب فانه لم يترك مثلبة يمكن ان يرمي بها مشيد عمارة الا وقد قارفها عمدا مع سبق الاصرار والترصد.

ومن الطريف ان أمر البقعة التى شيدت عليها مجموعة المنصور قلاوون كاد ان يفلت من قبضة الشجاعى لولا انه تدارك الأمر في آخر لحظة . فهذه الأرض كانت ضمن "دار القطبية" ، فولي السلطان مملوكه بلال المغيثى أمر شرائها من صاحبتها مؤنسة خاتون ابنة الملك العادل الأيوبى "فساس الأمر فى ذلك حتى أنعمت مؤنسة خاتون ببيعها على ان تعوض عنها بدار تلمها وعيالها فعوضت قصر الزمرد برحبة باب العيد مع مبلغ مال حمل اليها ووقع البيع على ذلك"

وفى الوقت الذى بدا فيه ان عقد البيع قد اكتسب كامل شروطه الشرعية ، ظهر المشرف على عمارة السلطان سنجر الشجاعى ليقوم بطرد مؤنسة خاتون وعيالها دون مهلة تلملم فيها أثاث بيتها .

وكان هذا هو الخطأ الأول لعلم الدين ، والاتهام الأول ايضا ضمن قائمة طويلة من الاتهامات التى أحاطت مجموعة قلاوون بكل شك وارتياب فى مدى التزامها تعاليم الدين والشرع الحنيف . فالموضع الذى شيدت فيه قد "أخرج أهله منه كرها" .

بدأ الشجاعى البناء مستعينا بثلاثمائة من أسرى الفرنج ، ولاغبار عليه فى ذلك ، ولكنه أضاف اليهم كافة صناع القاهرة ومصر ، الذين جمعهم "وتقدم اليهم بأن يعملوا بأجمعهم فى الدار القبطية ومنعهم ان يعملوا لأحد فى المدينتين شغلا وشدد عليهم فى ذلك وكان مهابا فلازموا العمل عنده" وفوق ذلك كان الشجاعى يراقبهم بنفسه اثناء سير العمل ويقف معهم على الأساقيل حتى لايتوانوا فى عملهم .

ثم زاد صاحبنا الطين بلة ، "وأوقف مماليكه بشارع بين القصرين فكان إذا مرأحد ولو جلّ ألزموه أن يرفع حجرا ويلقيه في موضع العمارة فينزل الجندى والرئيس عن فرسه حتي

يفعل ذلك فترك أكثر الناس المرور من هناك" . وقريب شبه بتلك الصورة من أعمال السخرة التي أوردها المقريزي في خططه ما صورة الأديب نجيب محفوظ في روايته "بين القصرين" من قيام الانجليز باجبار السيد عبد الجواد وغيره من المارة بذات الحي الذي يضم مجموعة قلاوون علي حمل أكياس الرمال سخرة.

وتنفس المصريون الصعداء بعد ان تم الفراغ من البناء ولكن لم يقدر للشجاعى ان يهنأ بعمله المعماري المعجز ضخامة وفخامة . فقد رتب مجموعة من الغيورين علي الاسلام فتوى جاء بها "ما يقول أئمة الدين في موضع آخرج أهله كرها وعمر بمستحثين يعسفون الصناع وأخرب ما عمره الغير ونقل اليه ما كان فيه فعمر به . هل تجوز الصلاة فيه أم لا ؟".

وكان علماء الاسلام عند حسن ظن الرعية بهم فأدانوا خروج الشجاعى عن مقتضى الشرع عند تشييده للبناء وأفتوا بعدم جواز الصلاة في المدرسة المنصورية .

وخشى أحد المتطفلين على أهل العلم من غضبة الشجاعى وهو" المجد عيسى بن الخشاب"، فما زال حتى أوقف الشجاعى على تلك الفتوى ونصحه ان يواجه الفقهاء لعلهم يعدلون فى مواجهته عن فتياهم .

وداخل علم الدين الزهو والغرور وظن ان أحدا من الفقهاء لن يجروء على الجهر بادانته وجها لوجه وحسن له بعض شرار العلماء ان يجمع أهل العلم ومشايخه بالمدرسة المنصورية ويعلمهم بالفتيا إحراجا لهم وقد كان .

ويظهر ان ما حسبه سنجر كان صحيحا بالنسبة للفقهاء جميعهم الا واحداً منهم هو الشيخ محمد المرجانى الذى قال ، لله دره ، "أنا أفتيت بمنع الصلاة فيها (المدرسة) وأقول الآن انه يكره الدخول من بابها " ونهض المرجانى قائما فانفض الناس وتركوا الشجاعى قائما وحده .

أحس الشجاعى ان رأس الأفعى قد أطلت بمفردها وانه صار لزاما عليه ، تجنبا لغضب السلطان ، ان يستميل هذه الرأس ويستأنسها بالترغيب والترهيب . ومازال بالشيخ المرجانى يدعوه ويرغبه ويلح فى سؤاله ان يعمل ميعاد وعظ بالمدرسة المنصورية حتى لم يجد الشيخ بدا من ان يستجيب لطلبه .

وظن سنجر ان مراده قد تم ولكن الشيخ العنيد فاجاه بما لم يكن فى الحسبان ، فما ان جلس أمام محراب المدرسة ليعظ الناس ومن حوله القضاة حتى أخذ فى ذكر ولاة الأمور من

الملوك والامراء والقضاة وذمّ من يأخذ الأراضى غصبا ويستحث العمال فى عمائره وينقص من أجورهم وختم بقوله تعالى " ويوم يعض الظالم على يديه ويقول ياليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ياويلتى ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا "

وما ان قام المرجانى من موضعه منهيا الوعظ حتى هب الشجاعى فزعا وأراد ان يدرك جزءا مما فاته ، فسال الشيخ الدعاء له لعل قلبه يلين أو يهدأ روعه بعد ان أفرغ ما فى جعبته ولكن المرجانى خيب ظنه مرة أخرى وقال له "ياعلم الدين قد دعا لك ودعا عليك من هو خير منى وذكر قول النبى صلى الله عليه وسلم (اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فأرفق به ومن شق عليهم فاشقق عليه) .

وانصرف الشيخ الجسور تاركا الشجاعى وقد ركبه الهم من انصراف الناس عن الصلاة فى المدرسة المنصورية . وهداه تفكيره الى شيخ أخر ألين جانبا وذى سمعة طيبة لدى الرأى العام وهو الشيخ "تقى الدين محمد بن دقيق العيد" ففاوضه فى أمر الفتوى وإضرارها برغبة السلطان فى عمل الخير وقصده من انشاء المدرسة والبيمارستان ، ووجد ابن دقيق مخرجا لهذا المأزق بالفعل .

وكان "الحل الوسط" الذى توصل اليه ان للسلطان مانوى من خير بتشييده البيمارستان والمدرسة أما علم الدين سنجر فان كان وقوفه فى عمله بنيه نفع الناس فله الأجر وان كان لأجل ان يعلم المنصور قلاوون علوّ همته فما حصل على شىء ، فقال الشجاعى معلقا "الله المطلع على النيات" وعين ابن دقيق العيد للتدريس فى قبة المجموعة المعمارية مكافأة له .

وقد رأى البعض ان فتوى "النوايا" التى قال بها هذا الشيخ قد فتحت بابا واسعا أمام من هم أكثر ظلما من سنجر الشجاعى ، فكرت البكرة بعده وصار من المألوف فى العصر المملوكى ان يقوم الامراء والسلاطين بتشييد بيوت العبادة من أموال السحت والحرام وبطرق غير نزيهة بالمرة .

أما المقريزى ، الذى عاصر أمثال هؤلاء الذين يستحلون ما حرم الله فى سبيل تشييد المساجد والمدارس فقد قال معلقا على اختلاف الفقهاء بشأن جواز الصلاة فى مثل تلك الاماكن ، "ان كان التحرج من الصلاة لأجل أخذ الدار القطبية من أهلها بغير رضاهم وإخراجهم منها بعسف واستعمال أنقاض القلعة بالروضة فلعمرى ما تملك بنى أيوب الدار القطبية وبناؤهم قلعة الروضة واخراجهم أهل القصور (الفاطمية) من قصورهم التى كانت بالقاهرة وإخراج سكان الروضة من مساكنهم الا كأخذ قلاوون الدار المذكورة وبنائها بما

هدمه من القلعة المذكورة وإخراج مؤنسة وعيالها من الدار القطبية وانت ان أمعنت النظر وعرفت ماجرى تبين لك ان مالقوم الاسارق من سارق وغاصب من غاصب . وان كان التحرج من الصلاة لأجل عسف العمال وتسخير الرجال فشىء آخر "بالله عرفنى فانى غير عارف من منهم لم يسلك فى أعماله هذا السبيل ، غير ان بعضهم أظلم من بعض" .

حسنا ياعمدة المؤرخين ، تلك رؤيتك بعد ان عاصرت أرتالا من أشباه علم الدين سنجر الشجاعى ، أما فقهاء العصر المملوكى الأول فقد كان ذلك أمر مستغربا ومستحدثا فى أيامهم . ومهما يكن من أمر الحكم التاريخى على مسلك الأمير علم الدين ، فان الفرصة قد واتت الشعب ليقول رأيه فى هذا الموضوع ، ولم يكن رأيهم باقل قسوة وحسما من رأى الشيخ المرجانى .

فقد شاءت الأقدار ان يغضب السلطان المملوكى على سنجر الشجاعى لسبب ما ، ومن ثم أمر بقتله ، فقطعت رأسه بالسيف .

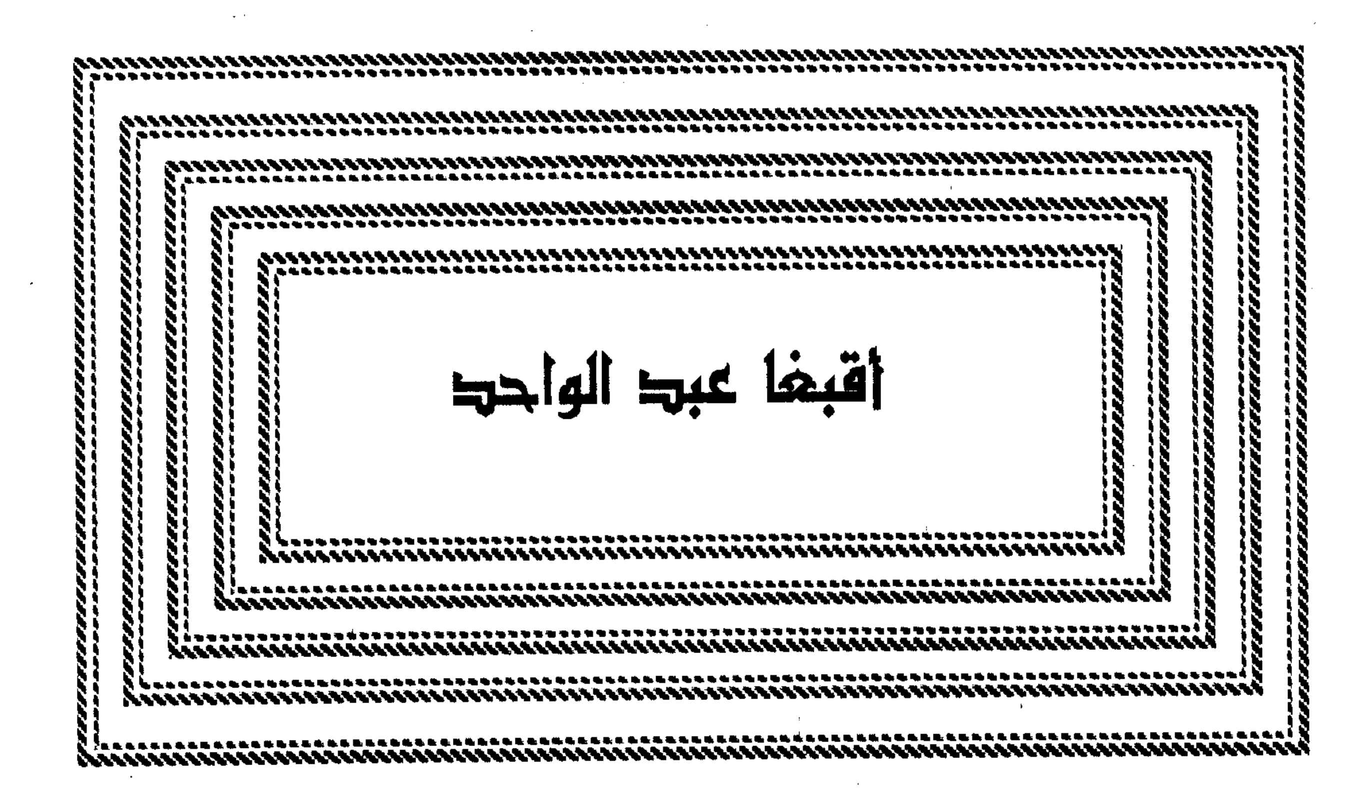
ولأن المشاعلى وجنود المماليك كانوا يعرفون مقدار كراهية الشعب للمقتول ، فقد أرادوا ان يعود عليهم موته ببعض الفوائد ، ولذا فانهم لم يسارعوا الى مواراة جيفته التراب بل حملوا راسه على رمح وطافوا بها شوارع القاهرة وأسواقها .

وبغض النظر عن فظاظة هذا التصرف ، فان الأفراح قد عمت القاهرة ، وأخذت النساء فى إطلاق الزغاريد من طاقات البيوت ابتهاجا بمقتل الشجاعى ، وتبادل الرجال التهانى فى الطرقات وكأنهم فى يوم عيد .

ومن جانبهم فان جنود المماليك كانوا يسمحون للناس بأن "يبولوا" أو "يبصقوا" على رأس القتيل لقاء دراهم يحصلونها منهم كحلوان ، فاجتمع لهم ما لايحصى كثرة من المال لشدة كراهية الشعب لعلم الدين سنجر الشجاعى .

لقد سقط علم الدين فى رأى الفقهاء والعامة والتاريخ .... وياله من سقوط أيها العلم .





أقبغا عبد الواحد

كثيراً ما وقف المستشرقون والدهشة تعتريهم وهم يشاهدون ما خلفه المماليك من مساجد ومدارس ومنشآت خيرية ، لا تتفق كثرة أعدادها وروعة مبانيها مع ما عرف عن المماليك من ظلم وقسوة ومجون .

ولكن أهل الشرق يعلمون جيداً ان بناء بيت من بيوت الله لا يرتبط بمدى ورع وصلاح مؤسسه بقدر ما يعبرعن نظرة المجتمع الإسلامى للمساجد ومشيديها ولقد كانت عمائر المماليك تعبيراً دقيقاً عن حاجات الناس وعقيدتهم الدينية الراسخة فى المقام الأول ثم مقياسا لدرجة الرخاء الاقتصادى آنذاك ، ولكنها ، وباستثناء حالات قليلة ، لم تكن مقياسا ناجعا لمدى تديُّن أو عمق إيمان أمراء المماليك ، فأغلب هؤلاء كانوا موضع انتقاد شديد من علماء المسلمين لعدم التزامهم جادة الدين أو احترامهم تعاليمه الغراء.

وبعيداً عن كون إقبال المماليك على تشييد العمائر الدينية عملا يعكس تفاعل الحكام المستوردين مع مجتمع المحكومين بكل قيمه الاسلامية ، فقد كان للمماليك كطبقة من المحاربين رؤيتهم الخاصة فى هذا الشأن ولعلها تكون انعكاسا لطبيعة التربية ونوع التعليم الذى دربوا عليه منذ وقوعهم فى الأسر وانتقالهم للتنشئة الحربية فى كنف سلاطين المماليك .

وقد مرت تربية المماليك بمرحلتين متميزتين تبدأ أولاهما بحكم المنصور قلاوون بينما يؤرخ لبداية الثانية بعهد الناصر فرج بن برقوق.

فى المرحلة الأولى .. كان المماليك يجلبون صغارا من أواسط آسيا وغيرها ليربوا فى طباق خاص بالقلعة تحت اشراف دقيق من المماليك وبعض أهل العلم .

فيتعلم الصبى أولاً ما يحتاج إليه من القرآن الكريم على يد فقيه يحضر كل يوم للطائفة التى عين لها ، فضلا عن تعليمه الخط والتمرن بآداب الشريعة وملازمة الصلوات والأذكار ، فإذا صار إلى سن البلوغ، بدأ فى تعلم فنون الحرب المختلفة من رمى السهام ولعب الرمح ونحو ذلك.

وقد أتاح هذا النظام التربوى للمماليك الأول ان يكونوا نخبة عسكريةممتازة على صلة ما بجتمع الاسلام وحضارته واستحقوا ، قياسا بآخرين جاءوا من خلفهم ، ان يوصفوا بأنهم "كانوا سادة يدبرون الممالك وقادة يجاهدون فى سبيل الله وأهل سياسة يبالغون فى إظهار الجميل ويردعون من جارٌ أوتعدّى".

ولا يعنى ذلك ان هذه التربية قد خلت من المثالب ، فكما لاحظنا كان تعليم القرآن وآداب الشريعة قاصراً تقريبا على مرحلة ما قبل البلوغ وهى فترة غير كافية لأطفال لم تكن العربية لغة لهم ، فضلاً عن إقامتهم الدائمة فى طباق القلعة دون اختلاط بمجتمع المحكومين بلغته وعاداته وتقاليده وتفاعله الحى الخلاق مع مبادئ الاسلام ومظاهره الحضارية المختلفة.

ولاغرو إذن ان اتسم تعليم الطباق بالطابع التلقيني المختصرالذى يتسهدف وضع قواعد عامة تحكم حركة الحكام الجدد مع رعاياهم.

وبديهى ان المملوك عندما يشب عن الطوق كان يعتبر تعليمه الحربى هو الأساس الوحيد فى تأهله لحكم البلاد لا سيما وانه هناك من الفقهاء وطلبة العلم من هم أكثر علماً منه بأمور الدين ، وعلى قاعدة هذا التخصص الوظيفى يأخذ المماليك فى الإبتعاد رويداً رويداً عن فحوى المفاهيم التى لقنت لهم فى أيام الصبا ، وما تلبث طبيعة الحكم الملوكى المستبد ان تصبغ سلوك النخبة العسكرية بالتعالى وعدم الالتزام بالقيود التى يفرضها المجتمع على أفراده.

ورغم ذلك كله تبقى لدى النخبة الحاكمة أطياف من القواعد التى لقنوها باكرا ، تعن لهم حينما يشاءون وتتوارى خلف أطماع الثراء وشهو القوة عندما يشاءون أيضاً.

ان الاستقراء السريع لتراجم أولئك الذين خلفوا وراءهم مساجد ومدارس دينية ليكشف عن

حقيقة مذهلة ، مفادها انه كلما زاد ظلم الأمير أو السلطان ، زاد حرصه على تشييد عمارة دينية ، ومن عجب ان مثل هذه المبانى قد شيد بأموال ووسائل يحوم حولها ما هو أكثر من الشك فى مدى شرعيتها .

ويظهران هؤلاء البؤساء قد اساءوا فهم الحديث النبوى الشريف الذى قال فيه الرسول الكريم (ص) ، ما معناه ان من بنى بيتاً لله ولو كمفحص قطاه بنى الله له قصراً فى الجنة ، فكان الواحد منهم يفعل ما يشاء من المعاصى ويسرق الأموال ويسخر الناس من أجل انشاء مسجد أو مدرسة ليعوض نظير ذلك بقصر فى الجنة ، دونما اعتداد بما يمليه الفهم الصحيح للدين ومعنى الحديث الشريف من تحرٍ للحلال وتجنب للحرام عند الاقدام على تأسيس بيت يذكر فيه اسم الله.

ويدفعنا إلى هذا الاعتقاد ان الفقهاء حرصوا دائماً على دفع المماليك نحوانشاء العمائر الدينية وتعيين الفقهاء والمدرسين والقراء والمؤذنين وغيرهم بها نظير أجور منتظمة ورواتب عينية من لحم وخبز تصرف جميعها من ريع الأوقاف التى تحبس للانفاق على ما يقوم بوظيفة المنشأة.

ولا شك ان المحصلة النهائية كانت فى صالح الفقهاء وأهل العمامة ، فتزايدت أعدادهم وترقت أحوالهم ونعموا برغد العيش فى ظل الأوقاف بينما كان الشعب يقاسى من شظف العيش واستبداد الحكام ، أما مشيدو المساجد من غير حلهم فالله أعلم بمستقرهم فى الدار الآخرة.

وفى فترات لاحقة من العصر المملوكى ، استخدم بعض السلاطين منشآتهم المعمارية لاجتذاب أهل العمامات واسترضاءهم ضمانا لعدم انحيازهم للرعية بعد أن أصبح رجال الدين ، بغض النظر عن مبلغ علمهم ، هم القادة الحقيقيون للشارع المصرى . وقد تزامن ذلك التحول مع ما أبداه أكثر من مؤرخ ممن عاصروا تلك الحقبة من ضيق وأسف على ما وصل إليه حال أهل العلم وكثرة من لاخلاق لهم بينهم .

أما فى المرحلة الثانية .. فقد اتسع الخرق على الراتق وذهبت قواعد السلوك التلقينية برمتها أدراج الرياح ، عندما استقر رأى الملك الناصر فرج بن برقوق على "أن تسليم المماليك للفقيه يتلفهم بل يتركون وشئونهم " . وصار المماليك يجلبون كبارا من الرجال "الذين كانوا فى بلادهم ما بين ملاح سفينة ووقاد فى تنورخابز ومحوّل ماء فى غيط أشجار".

ويصف العلامة المقريزى وهو المؤرخ المدقق هذا الانقلاب فى نظام تربية المماليك بأن الأرض بدلت غير الأرض "وصارت المماليك السلطانية أرذل الناس وأدناهم وأخسهم قدراً وأشحهم نفسا وأجهلهم بأمر الدنيا وأكثرهم اعراضا عن الدين ما فيهم الامن هو أزنى من قرد وألص من فأرة وأفسد من ذئب ".

وحدث بعد ذلك ولا حرج عن هؤلاء الذين ارتكبوا كل معصية واستحلوا ما حرم الله من أجل ان يظفروا بقصر فى الجنة يقيهم سوء العاقبة التى خوفوا بها إذا ماخالفوا تعاليم الدين الحنيف .

تلك مقدمة ضرورية تصلح لان توضع بحد ذاتها أمام اسم كل طاغى قتل أو سرق أو سخر رعاياه من أجل إنشاء مسجد أو مدرسة ، وكفى بها مفسرا وكاشفا للتناقض الظاهر بين سلوك البناه المشين ومبانيهم التى ما فتئت موضع تقدير واحترام واجبين من عامة الناس وخاصتهم بعد ان اعتاد الناس الفصل بين سلوك المشيدين ونواياهم ، وبين بيت العبادة الذى هو لله وحده.

□□□

لم يدر بخلد تاجر الرقيق عبد الواحد بن بدّال ان الصبى الذى باعه يوما للملك الناصر محمد بن قلاوون سيصبح أحد أهم شخصيات العصر المملوكى وأكثرها اشتهارا بالطمع فى حطام الدنيا الفانية.

وقد شاء الناصر محمد ان يلحق اسم مملوكه باسم تاجره ، فسماه علاء الدين أقبغا عبد الواحد وحظى أقبغا عنده حتى عينه شادّ للعمائر (وزير التعمير تقريباً) فقام بوظيفته خير قيام، فأضاف إليه وظيفة الأستادارية* وعينه أيضاً مقدما للمماليك "فقويت حرمته وعظمت مهابته حتى صار سائر من فى بيت السطان يخافه ويخشاه".

قضى أقبغا حياته يكدس الأموال ويجمع الذهب والجوهر ويقتنى العقارات والأراضى ، غصبا تارة ، وبالحيلة تارة أخرى.

---

* الاستادار هو المسئول عن كل ما يخص الدور السلطانية .

ومن غريب ما يحكى عن طمعه ان أحد خدامه دخل عليه وفى أصبعه خاتم بفص أحمر من زجاج له بريق فسأله أقبغا عن هذا الخاتم ، فأخذ الغافل يعظم الخاتم ويرفع من قيمته وذكر أنه من تركه أبيه ، فقال له أقبغا "بكم حسبوه عليك" فرد الخادم مفاخراً أنه قوم عليه بأربعمائة درهم ، فطلب الأمير ان يناوله اياه فأخذه وتشاغل عنه ساعة ثم قال له " والله فضيحة ان نأخذ خاتمك ولكن خذه أنت وهات ثمنه" ودفعه إليه وألزمه باحضار الأربعمائة درهم فما وسع الخادم إلا ان حمل المال إليه مرغما.

وكان لأقبغا أسلوبه الفريد المتميز فى الاستيلاء على ما بيد غيره من الأمراء وابنائهم بأبخس الأثمان ، مستعيناً فى ذلك بفريق عمل وصف المقريزى أفرداه بأنهم من أهل الشر ، ويتزعمهم رجل يعرف بابن القاهرى.

وكانت مهمة هذا الفريق من أهل الشر "تتبع أولاد الأمراء وتعرف من افتقر منهم أو أحتاج إلى شئ فلا يزالون به حتى يعطوه مالا على سيل القرض بفائدة جزيلة إلى أجل فإذا استحق المال أعسفه فى الطلب وألجأه الى بيع ماله من الأملاك وحلها ان كانت وقفا بعنايته".

وحتى عندما أراد أقبغا ان يشيد "مدرسة" يضمن بها ، على ظنه ، قصراً فى الجنة ، لم يجد وسيلة أخرى غير تلك "الحيل" الدنيئة لتوفير الأرض اللازمة لمشروعه الأخروى .

واختار أقبغا ضحاياه هذه المرة طبقا لموقع دارهم التى كانت ملاصقة لجدار الجامع الأزهر ، إذ لم يجد موقعا أفضل منه لبناء مدرسته ، وشاء الحظ العاثر لورثة الأمير عز الدين أيدمر الحلى ان يقعوا فى حبائل ابن القاهرى الذى حسن لهم ان يقترضوا مبلغا من المال من أقبغا عبد الواحد.

وكما هى عادته أقرضهم أقبغا المال وأمهلم حتى تصرفوا فيه ثم أعسفهم فى الطلب وألجأهم إلى ان أعطوه دارهم فهدمها وبنى موضعها الأقبغاويه التى تقع الآن على يسارالداخل إلى الجامع الأزهر من بوابته الرئيسية المعروفة بباب المزينين.

ولم يكتف علاء الدين أقبغا بغصب الأرض بل أضاف إلى ذلك أصنافا وأنواعا من المظالم قل ان تجتمع فى بناء مملوكى واحد من المنشآت التى أحاطت الشبهات بشرعية بنائها.

فهو أولا لم يشتر أى مواد بناء لمدرسته ولو طوبة واحدة ، بل اختلس كل ما احتاجته من الحجر والخشب والرخام والدهان وأصناف الآلات أما من عمائر الناس أو على سبيل الخيانة من عمائر السلطان التى كان الاشراف عليها (شد العمائر) ضمن صلاحياته الواسعة .

ثم زاد فى الطنبور نغمة عندما حشر لعمل المدرسة كافة الصناع الموجودين بالقاهرة ومصر من البنائين والنجارين والحجارين والمرخمين والفعلة وأرغمهم على ان يعمل كل واحد منهم يوما فى كل أسبوع بغير أجرة وصار المسخرون يجدون فى العمل نهارهم كله بغير أجرة ودون اى قسط من الراحة.

وقد ولى أقبغا أمر الأشراف على أعمال السخرة بمدرسته ، مملوكاً "قدُ من جسده" ، فجاء مناسبا لمولاه من حيث الظلم والعسف ، ولقى العمال منه مشقات لا توصف ، لانه ، سامحه الله ، كان من الجبروت بحيث لم ير الناس أظلم منه ولا أعتى ولا أشد بأسا ولا أقسى قلبا ولا أكثر عنتا"

وخشية من أقبغا ان يعتقد الناس ، والمؤرخون ، ان مملوكه قد تجاوز الحد عندما عامل بالقسوة أولئك "المتطوعين" للعمل بغير أجر ، فقد حرص ان يباشر العمل بنفسه حتى عرف عنه انه ما نزل قط إلى هذه العمارة "الا وضرب فيها من الصناع عدة ضربا مؤلما فيصير ذلك الضرب زيادة على عملهم بغير أجرة فيقال فيه كملت خصالك هذه بعمارى".

ويظهر ان صاحبنا قد استثقل ان يختلس البسط اللازمة لفرش المدرسة ، أو لأنه كان من الضرورى ان يحصل على بسط قد صنعت خصيصاً للمدرسة وفق مقاييس ايواناتها ولذا فانه عمد هذه المرة إلى زبانيته فأوحوا إلى الشريف "شرف الدين على بن شهاب الدين الحسين ابن محمد بن الحسين" ، نقيب الاشراف ومحتسب القاهرة حينئذ ان أقبغا سيوليه التدريس بالمدرسة فهرع المغرر به إلى عمل بسط على قياسها بلغ ثمنها ستة الاف درهم فضة ورشا أقبغا بها ففرشت هناك ولكن الأمير علاء الدين استنكف ، استعصاما بمكارم الأخلاق ، ان يقال عنه انه ولى التدريس لرجل رشاه ببسط مجانية فعين شيخين آخرين لتدريس المذهبين الشافعى والحنفى وحرم الشريف شرف الدين على حتى من متعة الجلوس على ألسته الاف درهم التى كلف بها البسط .

ولعل أقبغا أراد ان لا يدخل مالا حلالا فى بناء مدرسته ولا حتى فرشها ، فكل شئ فيها بدءاً من الأرض وانتهاد بالبسط جاء عنوة وغصباً ، وهو ما حدى بمؤرخى عصره ان يصفوا المدرسة الأقبغارية بأنها "مدرسة مظلمة ليس عليها من بهجة المساجد ولا أنس بيوت العبادات شئ البتة".

ذلك على الرغم من روعة التصميم المعمارى الذى أبدعه المعلم ابن السيوفي رئيس المهندسين وقتها ، واعتنائه بأن يكون لهذه المدرسة الضئيلة المساحة قبة ومنارة من حجارة

منحوته هي الثانية من نوعها في تاريخ العمارة الاسلامية بالقاهرة بعد المئذنة المنصورية المشيدة تحت اشراف سنجر الشجاعي.

ويحسن ان نتذكر هنا ان هذه المئذنة الحجرية قد سقط أعلاها وأعيد ترميمه بواسطة هيئة الآثار سنة ١٩٤٥م ، إذ ان سقوط المآذن أو قممها سيكون ظاهرة عامة في كافة المنشآت التي اتبع مؤسسوها طريقة أقبغا عبد الواحد ، وكأن ذلك عقاب سماوي صادف أول ماصادف أعلى قمم المباني فعصف بها.

ونعود إلى رجلنا ، الذي استأثر بحب السلطان الناصر محمد ، "وخلا له البر فابيض واصفر" ، فكثر تجبره وتعاظمه حتى مع أبي بكر منصور ابن السلطان الناصر محمد . فقد تصادف أن أقبغا كان يضرب مملوكا حتى أسال دمه وتشفع فيه أبو بكر منصور فلم يقبل منه شفاعته ولم يلتفت إليه ، وفي مرة أخرى هرب فراش من خدم أقبغا ولجأ إلى الأمير أبي بكر ، فألح أقبغا في تسلمه وظل يتحين الفرصة لاختطافه من إيوان ابن السلطان حتى وقع مالم يكن في حسبانه وتوفي الناصر محمد واعتلى غريمه العرش بعد ان تلقب بالملك المنصور أبي بكر .

وتنفس الكافة الصعداء ، وظنوا ان لحظة النهاية للظالم الطامع المتعاظم قد دنت ، لا سيما ان السلطان الجديد قد قبض بالفعل على أقبغا عبد الواحد في المحرم من سنة ٧٤٢ هـ واعتقل معه ولديه وصادر كل أملاكه ومتعلقاته وشَرِعَ في بيعها لصالح السلطان . فوجد له ثروة طائلة ، من جملتها سراويل امرأته التي بيعت بمائتي الف درهم فضة ناهيك عن الخيول والجواري والقماش والأسلحة والأواني .

ولما رأى التجار ان الرجل الذي روعهم قد فقد كل سطوته وسلطانه ، ساروعوا إلى المطالبة بما أخذه منهم من بضائع وقروض لا ترد ، فبعث إليه السلطان ان يسددحقوق التجار والا سمره في جمل وطاف به المدينه ، فشرع أقبغا في استرضائهم وأعطاهم نحو المائتي الف درهم فضة.

وبعد ان أطمأن السلطان إلى أنه استصفى مال أقبغا ، أرسل إليه من يقوم بعصره وضربه بالمقارع ليهلك تحت العذاب ، ولكن شاءت ارادة الله ان يقيض إليه الأمير قوصون الكبير الذي كان يسعى لعزل السلطان الجديد وتوليه أخيه الطفل كجك عوضا عنه ، فعارض الملك المنصور ونجح في عزله لينجو بجلده إلى الشام.

ولكن أقبغا سعى إلى حتفه عندما انخرط فى الصراعات الدائرة بين أبناء الناصر محمد ابن قلاوون حول وراثة العرش ، فأمر الملك الصالح عماد الدين اسماعيل بن محمد بن قلاوون ان يحمل مقيدا من دمشق إلى الاسكندرية حيث قتل بها فى آخر سنة ٧٤٤ هـ .

وهكذا أسدل الستار على سيرة عبد السؤ الأمير علاء الدين أقبغا عبد الواحد.





الأمير جمال الدين يوسف الأستادار *، علامة ، لاتخطؤها عين فى تاريخ دولة المماليك صحيح أنها علامة غير مضيئة ، ولكن الرجل على أية حال كان معلماً بارزا من معالم عصره .

قبله هو وسلفه "محمود بن على" ، كانت وظيفة الأستادارية ذات طابع ادارى نمطى يقوم شاغلها برعاية أمر البيوت السلطانية كلها من المطابخ الى احتياجات الحاشية والغلمان وله أيضا الحديث المطلق والتصرف التام فى استدعاء مايحتاجه كل من فى بيت من بيوت السلطان من النفقات والكساوى ومايجرى مجرى ذلك .

أما فى عهد جمال الدين فان الاستادارية صارت فى معنى ماكان فيه الوزير فى أيام الخلفاء وأصبح الاستادار من أهم شخصيات الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد ، لاسيما وقد أضاف الى صلاحيات وظيفته ما كان يقوم به الوزير وناظر الخاص من مهام .

وهكذا كان حال جمال الدين الاستادار مع السلطان الناصر فرج بن برقوق "كالوزير العظيم لعموم تصرفه ونفوذ أمره فى سائر أحوال المملكة واستقر ذلك لمن ولى الاستادارية من

---

* هو جمال الدين يوسف بن أحمد بن جعفر بن قاسم البيرى الحلبى البجاسى .

بعده" .

ولايعنى ذلك ان جمال الدين يوسف قد اكتسب موقعه المميز فى التاريخ المملوكى لأنه أعطى لوظيفة الأستادارية أهميتها الخاصة ومكانتها المرموقة فى دولة المماليك الجراكسة ، ذلك ان هذا الأستادار نال مكانته تلك بفضل عدائه للأوقاف الاسلامية ، سيما تلك التى أوقفها أخرون غيره على منشآت خيرية أو دينية أو حتى على ذرياتهم .

وللإنصاف فان الذين حاولوا ، قبله ان يستولوا على الأوقاف ، أكثر عددا من ان يضمهم احصاء دقيق ، وان بعضهم قد نجح بالفعل فى مسعاه الخبيث ، الاان الاستادار أفلح فيما أخفق فيه سواه ، فأضفى على تصرفاته من الشرعية الظاهرية ما يكفى لدرء مخاطر غضبة الفقهاء على السلوك البالغ الفجاجة الذى كان ياجأ اليه أخرون للاستيلاء على الأوقاف .

فقد استغل جمال الدين الاختلافات القائمة بين المذاهب السنية حول امكانية استبدال الوقف بأخر أو بنقود وراح يضغط على القضاه ليحكموا باستبدال الأوقاف التى تروق له ليستولى هو عليها .

وحدث ان ولى القضاء فى مصر "كمال الدين عمر بن جمال الدين ابراهيم بن العديم قاضى حلب الحنفى ، وأصبح هو قاضى قضاة الحنفية ، فتحالف مع جمال الدين الاستادار الحلبى الأصلى أيضا ، وشرعا معا فى إتلاف الأوقاف .

فكان جمال الدين إذا أراد أخذ وقف من الأوقاف ، أقام شاهدين يشهدان بأن هذا المكان "يضر بالجار والمار" وان المقتضى فيه ان يستبدل به غيره ، فيحكم له قاضى القضاة ابن العديم باستبدال ذلك ، وبتلك الطريقة استولى الأستادار على العديد من القصور والدور والحمامات والقياسر مقابل بعض الأراضى الزراعية بالجيزة .

ولم يكتف جمال الدين يوسف بالباب الذى فتحه ابن العديم على مصراعيه للاستيلاء على الاوقاف عن طريق الاستبدال ، بل عمل على اجبار المستحقين على استبدال أوقافهم حتى يتسنى له الاستيلاء عليها ، فمن رفض ان يبيع وقفه قام الاستادار بارسال بعض الفعلة تحت جنح الظلام الى مكان الوقف فيفسدوا أساسه حتى يكاد يسقط جانب منه ، وفى اليوم التالى يرسل الأمير من يحذر السكان ، فاذا اشتهر ذلك بادر المستحق الى الاستبدال ومن غفل أو تمنع سقط وقفه وانهار فينقص من قيمته ماكان يدفعه له لو كان قائما على حالته .

فمن القصور العامرة التى استولى عليها يوسف الأستادار قصر بشتاك وهو ما يزال

قائما بشارع بين القصرين بالقاهرة . ومن الملفت للنظر ان بشتاك شيد قصره على انقاض أحد عشر مسجدا وأربعة معابد هدمها وأدخل أرضها فى قصره الذى كان من روائع قصور القاهرة ، ويظهر ان بشتاك أحس بخطأ ما فعله فصار صدره ينقبض ولاتنبسط نفسه مادام فيه حتى يخرج منه فترك المجيء اليه ثم كرهه وباعه لزوجه الأمير بكتمر الساقى فتداوله ورثتها الى ان استقر بأيدى ورثة السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون .

وكما كان دأبه أقام جمال الدين الاستادار من شهد عند قاضيه ابن العديم "بان هذا القصر يضر بالجار والمار وانه مستحق للازالة والهدم" فحكم له باستبداله وصار من جملة أملاكه ، واعتنى به ولم يهدمه رغم ادعائه بأنه يضر بالجار والمار .

واستولى الاستادار أيضا على قصر الحجازية وهو الذى اعتنت بعمارته "خوند تتر الحجازية ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون" فجددت مبانيه الفاطمية القديمة (كان يعرف بقصر الزمرد) وعمرته عمارة ملوكية "وتأنقت فيه تأنقا زائدا وأجرت الماء الى أعلاه وعملت تحت القصر اصطبلا كبيرا لخيول خدامها وساحة كبيرة يشرف عليها من شبابيك حديد" .

وقد حدثته نفسه بالاستيلاء عليه لما رآه قصرا عامرا تبلغ مساحته عشرة أفدنة ويسكنه الامراء بالأجرة لكونه وقفا على مدرسة تتر الحجازية المواجهة لقصرها ، فأخذ يجلس أولا برحبة هذا القصر والمقعد الذى كان بها نظرا لقربه من سكنه بجوار المدرسة السابقة . وفى خطوة تالية اتخذ الاستادار من قصر الحجازية "سجنا" يحبس فيه من يعاقبه من الوزراء والأعيان فصار موحشا يروع النفوس ذكره لما قتل فيه من الناس خنقا وتحت العقوبة من بعد ماأقام دهرا وهو مغنى صبابات وملعب أتراب وموطن أفراح ودار عز ومنزل لهو ومحل أمانى النفوس ولذاتها" .

وكانت الخطوة الأخيرة بعد تشعث زخارف "القصر ـ السجن" ان تقدم الأستادار الى قاضى القضاة كمال الدين بن العديم طالبا استبداله فكان له ما أراد واستولى على القصر .

وقد امتد أذى الاستادار الى مدرسة تتر الحجازية أيضا ، فبعد ان كانت مدرسة موقرة "يجلس بها عدة من الطواشية ولا يمكنون أحدا من عبور القبة التى فيها قبر خوند الحجازية الا القراء فقط وقت قراءتهم خاصة" وعامرة بريع أوقافها المرصود لرواتب الطلاب والموظفين بها ، اتخذ جمال الدين يوسف منها حبسا يسجن فيه "من يصادره أو يعاقبه حتى امتلأت بالمسجونين والاعوان المرسمين عليهم فزالت تلك الأبهة وذهب ذلك الناموس واقتدى بجمال الدين من سكن من بعده من الاستادارية فى داره وجعلوه هذه المدرسة سجنا" .

أما الدور العامرة التى آلت الى ملكية يوسف الاستادار عن طريق التحايل على استبدالها من المستفيدين بوقفها فهى كثيرة وشهيرة ولعل أهمها دار قراسنقر التى أنشأها الأمير شمس الدين قراسنقر فى بداية القرن ٨ هـ ، وظلت جارية فى أوقاف المدرسة القراسنقرية الى ان استولى عليها جمال الدين الاستادار فيما اغتصب من الأوقاف .

واغتصب الأستادار أيضا دار الأمير أحمد (قريب الملك الناصر محمد بن قلاوون) ودار الوزير محمد بن رجب ابن محمد بن كلفت وكانت تضم مقعدا واصطبلا للخيل ودار القليجى من ورثة جمال الكفاة القاضى جمال الدين ابراهيم ناظر الخاص والجيش فى دولة المماليك البحرية.

ومن جملة الدور التى استولى عليها جمال الدين يوسف دار أوحد الدين ، وقد قبضها من ورثة عبد الواحد بن اسماعيل بن ياسين الحنفى أوحد الدين كاتب السر فى عهد السلطان الظاهر برقوق ، وكان أوحد الدين قد أوقفها على أولاده من بعده .

وفضلا عن القصور والدور الجارية فى الأوقاف ، مال الأستادار على بعض الحمامات الموقوفة أيضا واستولى عليها مثل حمام "ألتطمش خان" . وهذه الحمام انشأتها الخاتون التطمش خان زوجة الملك الظاهر ركن الدين بيبرس ثم خربت وصار موضعها زقاقا ، فأراد القاضى ابن العديم شريك جمال الدين يوسف فى الاستيلاء على الأوقاف ان يعمر هذا الزقاق فمات ولم يكمله ، فوضع الأستادار يده فى العمارة وانشأها "فندقا" لاقامة التجار وعرض بضائعهم فيه .

ولحق بهذه الحمام ، "حمام الخراطين" وهى حمام قديمة من انشاء الأمير نور الدين ابو الحسن على بن نجا بن راجح بن طلائع فى العصر الفاطمى ، وظلت ملكيتها تتنقل من يد لأخرى حتى آلت الى أوقاف الأمير علم الدين سنجر السرورى المعروف بالخياط والى القاهرة [ت . ٦٩٨ هـ) ومن يد ورثته غصبها الاستادار وألحقها بممتلكاته .

ليس ذلك فحسب بل ان نشاط الاستادار المحموم للاستيلاء على الأوقاف ليشمل بعض المنشأت التجارية وعلى رأسها عمارة أم السلطان وقيسارية عبد الباسط .

وعمارة أم السلطان ، هى قيسارية أنشأتها خوند بركة أم السلطان شعبان بن حسين لتباع بها الجلود ويعلوها ربع جليل لسكن العامة ويشتمل على عدة طباق ووقفت ذلك على مدرستها القائمة الى الان بخط التبانة بالدرب الأحمر ، فلم تزل فى وقفها الى ان اغتصبها

الوزير الأمير جمال الدين يوسف الأستادار فيما أخذ من الأوقاف .

أما قيسارية عبد الباسط فأصلها مجموعة من الحوانيت كانت تعرف بوقف تمرتاش المعظمى فأخذها جمال الدين الاستادار ضمن الأوقاف المغتصبة التى حازها فى القاهرة بتحايله مع القاضى ابن العديم .

ويظهر ان "لعبة الاوقاف" استهوت أفراد عائلة الأستادار ، فانضم الى فريقها ابن اخته وزوج ابنته الأمير شهاب الدين أحمد الحاجب ، فاستولى هو أيضا على حمام ابن عبود برأس حارة زويلة وهى من الحمامات القديمة عرفت أولا بحمام الفلك نسبه للقاضى فلك فى العصر الأيوبى ثم عرفت أخيرا بابن عبود وهو الشيخ نجم الدين أبو على الحسين بن محمد بن اسماعيل بن عبود القريشى الصوفى المتوفى سنه ٧٢٢ هـ "بعدما عظم قدره ونفذ فى أرباب الدولة نهيه وأمره" وهو صاحب الزواية المعروفة بزاوية ابن عبود بالقرافة ، ولم تزل هذه الحمام جارية فى أوقاف تربته الى ان تسلط الأمير جمال على أهل مصر ، فاغتصب ابن اخته المعروف بسيدى أحمد هذه الحمام "واغتصب دار ابن فضل الله التى تجاه هذه الحمام واغتصب آدرا أخر بجوارها وعمر هناك دارا عظيمة".

ومهما يكن من أمر أنواع وأعداد العمائر الموقوفة التى استولى عليها الأمير جمال الدين يوسف بالاحتيال والنصب ، فان جميع هذه العمائر كانت على مقربة من سكن الأمير ، فقصر الحجازية كان أمام منزله بقرب "رحبة العيد" وفى نفس الرحبة كانت "دار أوحد الدين" بدرب السلامى ، أما قصر بشتاك ودار القليجى وحمام التطمش خان فجميعها بخط بين القصرين ، وعلى مقربة من هذا الخط كانت حمام الخراطين وقيسارية عبد الباسط وكلتاهما فى منطقة تعرف بالخراطين . ولاتبتعد عمارة أم السلطان شعبان كثيرا عن منطقة نفوذه فهي بالدرب الأصفر ، وكذلك دار ابن رجب بالبستان الكافورى ودار شمس الدين قراسنقر برأس حارة بهاء الدين ، وجميع هذه الأوقاف المغتصبة تقع بشمال القاهرة الفاطمية فى الحى الذى يعرف بحى "الجمالية" . ولعل هذا الحى قد اكتسب اسمه نحتاً من لقب الأمير جمال الدين يوسف الاستادار الذى ذاع صيته وكثر أذاه فى تلك المنطقة المحيطة بداره ، فباشر منها سلطته غير المحدودة ، واتخذ من قصر ومدرسة تتر الحجازية المواجهين لداره محبسا ومعتقلا لتعذيب خصومه فضلا عن استيلائه على أهم ما بها من عمائر ، ولا غرو إذن ان يميل البعض الى الاعتقاد ان حى الجمالية ينسب فى حقيقة الأمر "للجمالى يوسف" ، أشهر من سكن به وليس لبدر الجمالى الوزير الفاطمى المعروف ، الذى شيد أسوار القاهرة وبواباتيها "النصر"

و"الفتوح" فى هذه المنطقة .

والجدير بالملاحظة ان جهود الجمالى يوسف مع قاضيه ابن العديم لم تتجاوز النطاق الجغرافى لحى الجمالية بحدوده المعروفة الان ، وان ابن اخته أمير أحمد وقد أراد ان يتخذ من خاله قدوة ومثالا يحتذى ، اختار لنشاطه منطقة جنوب القاهرة قرب باب زويلة فاستولى هناك ، كما أشرنا أنفا على دار ابن فضل الله وحمام ابن عبود المقابلة بها وعمرها دارا واسعة "اغتصب لها الرخام والأحجار والأخشاب وهدم عدة دور وكثيرا من الترب بالقرافة منها تربة الشيخ عز الدن بن عبد السلام وكانت مجيدة البناء وأدخل ذلك فى عمارته المذكورة "

ويبقى بعد ذلك سؤال منطقى عما فعله جمال الدين يوسف الأستادار بكل هذه الدور والقصور والحمامات والقياسر . والحق ان الأجابة لن تقل غرابة عن سيرة هذا الرجل مع الأوقاف .

فقد جمع الجمالى يوسف كل هذه الأوقاف التى حصل عليها بطريق الاستبدال بحكم انها "تضر بالجار والمار" لا ليهدمها منعا لضررها بل ليعيد وقفها على مدرسته التى انشأها بحى الجمالية أيضا !!

وهكذا قدر لموظفى ومدرسى وطلبة ومتصوفة المدرسة الجمالية ان ينعموا بريع أوقاف المدرسة التى جاءت جميعها من حرام وبطريق غير مشروعة :

حسنا ، فقد فعل الأستادار كل ما فعل ليضمن لبيت من بيوت الله مصادر مالية جزيلة تعينه على القيام بوظائفه فى إقامة الصلاة والتدريس ، ولكنه أيضا لم يستثن مدرسته الجمالية ، فاتبع ذات الأسلوب عند بنائها .

فهذه المدرسة التى شيدت "برحبة العيد" "كان موضعها قيسارية يعلوها طباق كلها وقف فأخذها وهدمها وابتدأ بشق الأساس فى يوم السبت خامس جمادى الأولى سنة عشر وثمانمائه وجمع لها الالات من الأحجار والأخشاب والرخام وغير ذلك " . وبنفس الطرق غير المستقيمة .

فاشترى الجمالى يوسف بثمن بخس لا يتجاوز ستمائه دينار ما كان فى داخل مدرسة الأشرف شعبان بن حسين من شبابيك نحاسية مكفتة بالذهب والفضة وأبواب مصفحة بالنحاس البديع الصنعة المكفت ومن المصاحف والكتب فى الحديث والفقه وغير ذلك من أنواع

العلوم . أشترى ذلك كله من المنصور حاجى بن الأشرف شعبان بثمن يقل عشرات المرات عن ثمنها الحقيقى .

ويكفى للدلالة على الأسلوب الملتوى الذى اتبعه الأستادار فى شراء هذه الأشياء انه كان من بينها عدة مصاحف "يقوم الواحد منها بأكثر من الستمائه دينار التى دفعها للمسكين حاجي مثل تلك المصاحف العشرة التى يبلغ طول الواحد منها "أربعة أشبار الى خمسة فى عرض يقرب من ذلك أحدها بخط ياقوت وآخر بخط ابن البواب* وباقيها بخطوط منسوبة ولها جلود فى غاية الحسن معمولة فى أكياس الحرير الأطلسى"

ناهيك عن عشرة أحمال من الكتب النفيسة جميعها مكتوب فى أوله الاشهاد على الملك الأشرف بوقف ذلك ومقره فى مدرسته .

ورغم ان بناء مدرسته جاء باعتراف المعاصرين "فى أحسن هندام وأتم قالب وأفخر زىّ وابدع نظام الا انها وما فيها من الالات وما وقف عليها أخذ من الناس غصبا وعمل فيها الصناع بأبخس أجرة مع العسف الشديد" .

المهم ان الجمالى يوسف افتتح مدرسته بحضور وجوه الدولة والقضاة والفقهاء فى ثالث شهر رجب سنة ٨١١ هـ ومد سماطا جليلا أكل عليه كل من حضر وملأ البركة التى بوسط المدرسة ماء قد أذيب فيه سكر مزج بماء الليمون ، وقرر لكل طالب بمدرسته ثلاثة أرطال من الخبز فى كل يوم وثلاثين درهما فلوسا فى كل شهر وجعل لكل مدرس ثلثمائه درهم فى كل شهر عدا رواتب المؤذنين والقومة والفراشين ولما كانت "الأوقاف" الخاصة بالمدرسة أكثر من كافية فقد جعل فائض ريعها مصروفا لذريته .

وفى الوقت الذى ظن فيه الجمالى يوسف ان الدنيا قد دانت له وأنه أفلت بغنائمه أتاه على ذات الدرب الذى سلكه من جرعه نفس الكأس التى جرعها لأصحاب الأوقاف وان ربك لبالمرصاد فقبل انقضاء عام واحد على افتتاح المدرسة الجمالية قبض السلطان الناصر فرج بن برقوق على جمال الدين يوسف الاستادار وقتله فى جمادى الأولى سنة ٨١٢ هـ واستولى على أمواله .

وحسن له أعداء المقتول ، وماأكثرهم ، ان يهدم المدرسة ورغبوه فى رخامها لانه فى غاية الحسن وان يسترجع أوقافها فان متحصلها كثير وكاد يفعل ذلك لولا معارضة "فتح الدين فتح الله" كاتب السر الذى "استشنع ان يهدم بيت بنى على اسم الله يعلن فيه بالآذان خمس

مرات فى اليوم والليلة" ، واستقر الأمر على ان الرئيس فتح الدين يتولى تصفية موقف المدرسة برمته. فتقرر بيع المدرسة للسلطان نظير مبلغ ١٢ ألف دينار ذهبا لان الفقهاء حكموا بعدم جواز الاستبدال الذى قام به ابن العديم للأرض التى بنيت عليها ، وبعد ان تسلم أولاد جمال الدين المبلغ المقرر وتم البيع استرد الناصر فرج المال منهم وأعاد وقف المدرسة وأقر المدرسين والطلاب على رواتبهم القديمة مع حرمان أولاد الاستادار من فائض ريع الأوقاف . واستولى السلطان على بعض أوقاف جمال الدين (وجميعها مغتصب أصلا) وجعلها وقفا على ابنائه وعلى الترب التى أنشأها لابيه الظاهر برقوق .

وسجل كتاب وقف جديد للمدرسة "وحكم القضاة الأربعة بصحة هذا الكتاب بعدما حكموا بصحة كتاب وقف جمال الدين ثم حكموا ببطلانه " ثم لما تم ذلك مُحِيَ من هذه المدرسة اسم جمال الدين ورنكه وكتب اسم السلطان الملك الناصر فرج بدائر صحنها من أعلاه وعلى قناديلها وبسطها وسقوفها ثم نظر السلطان فى كتبها العلمية الموقوفة بها فاقر منها جملة كتب بظاهر كل سفر منها فصل يتضمن وقف السلطان له وحمل كثير من كتبها الى قلعة الجبل وصارت هذه المدرسة تعرف بالناصرية بعد ما كان يقال لها الجمالية".

الا ان ذلك كله لم يكن الفصل الأخير فى تلك المسرحية الهزلية التى دارت حول المدرسة وأوقافها ، إذ سرعان ما قتل الملك الناصر بن برقوق اثناء محاربته للأمير شيخ بالشام ، ودخل شيخ مصر وتولى السلطنة باسم المؤيد شيخ ، وحرك هذا التغير فى السلطة كوامن الطمع فى نفوس أبناء جمال الدين المقتول وراموا استرجاع المدرسة وأوقافها التى حصل عليها الناصر فرج .

فادعى شمس الدين أخو الاستادار القتيل على فتح الله بانه وضع يده على مدرسة أخيه وأوقافه بغير حق فبادر القاضى صدر الدين بن على الادمى الحنفى وحكم برفع يده وعودة أوقاف جمال الدين ومدرسته الى ما نص عليه فى وقفيته وأيده بقية القضاة فى حكمه من غير استيفاء الشروط فى الحكم لما عرفوا من ميل الملك المؤيد شيخ لورثة جمال الدين لعلاقات طيبة كانت بينهماسابقا ولما فى نفسه من الناصر فرج .

بيد ان ورثة جمال الدين لم يهنئوا كثيرا بانتصارهم ، فقد ثار المتصوفة بالمدرسة الجمالية وأثبتوا فى محضر ان النظر فيها لكاتب السر وليس لأخى جمال الدين فمنع شمس الدين من التصرف وتولى نظرها ناصر الدين محمد بن البارزى كاتب السر .

كما خرجت بعض أوقاف المدرسة عن سيطرتهم ، فآلت "دار قراسنقر" بعد موت الناصر

فرج بن برقوق "الى الأمير طوغان الدوادار وكانوا كسارق من سارق وما من قتيل يقتل الا وعلى ابن أدم الأول كفل منه لأنه أول من سن القتل"

ونجح ورثة محمد بن رجب وأولاد أوحد الدين ان يستردوا دار ابن رجب ودار أوحد الدين بعد ما قدموا للمؤيد شيخ فى مجلس القضاء من المستندات مايدل على ملكيتهم بينما فشل ورثة جمال الدين فى اثبات أحقيتهم بهذين الدارين .

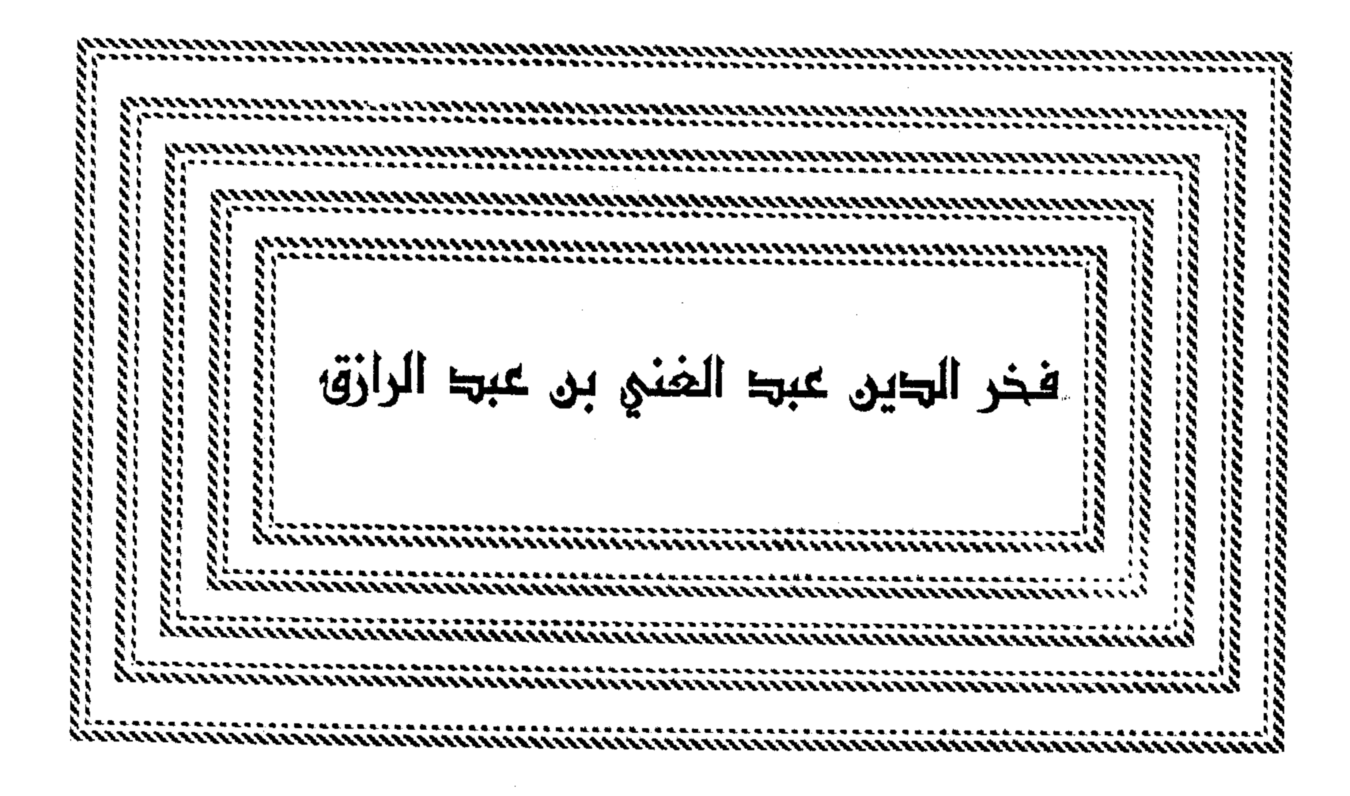
وبقى الفندق الذى عمره جمال الدين الاستادار مكان حمام التطمش خانا جاريا فى وقف الناصر فرج على تربة أبيه الظاهر برقوق خارج باب النصر .

أما عمارة أم السلطان فقد أخذها السلطان الملك الأشرف أبو العز برسباى الدقماقى وعملها وكالة فى شوال سنة ٨٢٥ هـ وغير من معالمها ومحا اسم شعبان بن حسين من أحجارها وكتب اسمه (برسباى) وكذلك استولى زين الدين عبد الباسط بن خليل فى أيام المؤيد شيخ على الحوانيت المعروفة بوقف تمرتاش المعظمى وجعل بعضها قيسارية ووقفها على مدرسته وجامعه ثم أخذ السلطان الأشرف برسباى بقية الحوانيت من وقف جمال الدين وجدد عمارتها فى سنه ٨٢٧ هـ .

ورغم ان قصر الحجازية عاد الى أوقاف جمال الدين الا انه كان خربا بعد ما نزع الناصر فرج شبابيكه الحديدية لتعمل الات حرب . وقد شرع عام ٨٢٢ هـ فى تحويله الى سجن نظرا لما كان يلاقيه المسجونون فى السجن المستجد عند باب الفتوح من شدة الضيق وكثرة الغم ودفع لجهة وقف جمال الدين عشرة الاف درهم فلوسا أجرة سنتين ليتم تحويل القصر الى سجن لارباب الجرائم ، وبالفعل أزيلت البقية الباقية من معالمه الأولى من رخام وأخشاب ثم ترك ذلك وأصبح مجرد جدران . وآل أمر القصر الى ان أصبح اصطبلا "للاستادار" الذى اختص تقليديا بسكنى دار جمال الدين برحبة العيد .

واعتقد انه قد آن الأوان لكى نسدل الستار على سيرة هذا الأفاق المحتال وقصة مدرسته التى كانت "من اعجب ما سمع به فى تناقض القضاة وحكمهم بابطال ماصححوه ثم حكمهم بتصحيح ما ابطلوه كل ذلك ميلا مع الجاه وحرصا على بقاء رياستهم ستكتب شهادتهم ويسألون" .





فخر الدين عبد الغني بن عبد الرازق

كلاهما ، المبنى وصحابه ، كان من المفردات الطبيعية التى اعتاد الناس رؤيتها فى العصرالمملوكى فالمبنى كان مجرد مدرسة مملوكية صغيرة على غرار مدارس المماليك الجراكسه ، ومشيدها ليس سوى أحد كبار موظفى الادارة المدنية ، الذين لم يتورع بعضهم عن إثبات كل معصية وجمع كل مال حرام من أجل بناء "مسجد" عساه ان يفلح فى استبداله بقصر فى الجنة ، وطمعا فى ان يغفر الله له كل ما تقدم من ذنوبه !!

ولكن كتب التاريخ أبت ان تحملهما ، كل بمفرده ، إلى ذاكرة ومخيلة المعاصرين . فالمدرسة اشتهرت ، ومازالت ، "بجامع البنات" منذ القرن الحادى عشرالهجرى (١٧م) على الأقل . وقد فسّر لنا سبب هذه التسمية الرحالة عبد الغنى النابلسى الذي زار مصر فى عام ١١٠٥ هـ (١٦٩٣م) فقال : "إن أهل مصر يعرفون هذا المسجد بمسجد البنات لأن البنت التى لا يتيسر لها زواج تأتى إلى هذا المسجد يوم الجمعة والناس فى الصلاة وتجلس فى مكان هناك ، فإذا كان المصلون فى السجدة الأولى من الركعة الأولى من صلاة الجمعة تمر بين الصفين وتذهب فيتيسر لها الزواج وقد جربوا ذلك".

ورغم ان عبور صفوف المصلين بهذا المسجد لم يعد معدوداً بين الوسائل التى تلجأ اليها الراغبات فى الزواج الآن ، إلا ان الناس كافة لا يعرفون لهذه المدرسة اسما سوى جامع

البنات.

أما صاحب البناء ومشيده الذى تكلفت "الخرافة" بمحو اسمه من الذاكرة الشعبية فهو الأمير فخر الدين عبد الغنى بن الأمير تاج الدين عبد الرازق بن أبى الفرج نقولا الأرمنى الأصل ، وقد عرفت مدرسته عند تشييدها بالمدرسة الفخرية أو الجامع الفخرى.

وقد سجلت صحائف التاريخ لهذا الأمير انه "خرب إقليم مصر بكماله وأفقر أهله ظلماً وعتواً وفساداً فى الأرض".

وربما لا يكون فى مثل تلك الصفات ما يميزه عن نظائره فى هذا العصر ، لولا انه "اجتمع فيه ما تفرق فى غيره" فهو على حد تعبير العلامة المقريزى ، المعاصر له "كان من بيت ظلم وعسف وعنده جبروت الأرمن ودهاء النصارى وشيطنة الأقباط وظلم المكّسة ، لأن أصله من الأرمن ، وربى مع اليهود وتدرب بالأقباط ونشأ مع المكّسة بقطيا" . وقطيا بلد قرب الحدود المصرية مع فلسطين كانت تحصل بها الجمارك على الصادرات والواردات العابرة لهذا الطريق.

وكان فقهاء المسلمين يعتبرون مثل هذه الضرائب من المخالفات الصريحة للشريعة الاسلامية لأنها كانت تجبى على التجارة الداخلية فى دار الاسلام ، ويرى بعضهم ان أصل كلمة "المكس" هى إنقاص القيمة "فمكس الدرهم هو نقص الدرهم فى بيع ونحوه".

وقد كان الأمير عبد الغنى الفخرى من المكسة أى الذين يحصلون المكس الذى كان فى نظر أهل عصره "الرجس النجس الذى هو أقبح المعاصى والذنوب والموبقات لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها فى غير وجهها وذلك الذى لا يقر به متق وعلى آخذه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

ويحسن بنا ان نعرج سريعا على سيرة عائلة "ماكسنا" فجده كان من النصارى الأرمن ، ونظرا لانه كان يصحب ابن نقولا الكاتب ، فقد عرف بأبى الفرج بن نقولا . وقد أشهر ابن نقولا إسلامه ، وعندما أعقب ولداً أسماه عبد الرازق ، وارتحل الابن إلى بلاد الفرنج وأشيع انه رجع إلى النصرانية . ولكنه ما لبث ان عاد إلى مصر ليستقر بقطيا.

وفى قطيا بدأ عبد الرازق فى صعود سلم الشهرة والغنى من أول درجة فيه ، ولما كانت قطيا معبراً لتجارة مصر مع الشام وما وراءها ، فقد عادت عليه وظيفة "الصيرفى" التى تولاها بعائد لا بأس به خاصة وانه كان من المعنيين بتحصيل الرسوم الجمركية (المكوس) المفروضة على أصناف البضائع وعادة ما كانت هذه الرسوم باهظ وجائرة حتى يتسنى "للماكسين" ان يختلسوا منها جزءاً لأنفسهم . وفى غضون سنوات قليلة انتقل عبد الرازق من

مجرد صيرفى إلى متولى لنظر قطيا ثم أميراً عليها . وكان لنشاطه الملحوظ فى زيادة حاصل المكوس بقطيا أكبر الأثر فى اشتهاره لدى السلطان ، الذى كان يتوق لجامع مال على نسقه ، يجمع له الأموال كالوفيرة من كل سبيل حتى لو استخرجها من بين لحوم وجلود رعاياه.

ولذا فقد تولى تاج الدين عبد الرازق بن أبى الفرج نقولا الوزارة والاستادارية للملك الظاهر برقوق أول ملوك دولة المماليك الجراكسة بمصر والشام .

وأولى عبد الرازق ولده عبد الغنى كل عناية ورعاية أثناء توليه الوزارة . فولى ابنه الذى ولد فى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢م) أمر "قطيا" فى جمادى الأول سنة ٨٠١ هـ وهو بعد فى السابعة عشر ليبدأ من حيث بدأ والده.

ولكن القدر لم يمهله طويلا مع المكـ ـة فى قطيا ، إذ سرعان ما عُزل أبوه تاج الدين عبد الرازق من منصب الوزارة ، فأبعد عن ولاية قطيا . وغير انه وليها غير مرة بعد ذلك حتى كان عام ٨١١ هـ (١٤٠٨م) فعين كاشفا للشرقية ، وكان غالب أهلها من العرب دائمى التمرد على السلطان "فوضع السيف فى العرب وأسرف فى سفك الدماء وأخذ الأموال".

ويبدو ان عبد الغنى كسائر ولاة النواحي فى عصره ، قد أثرى إبان ولايته للشرقية ، إذ لم يذكر عنه انه قد خالف سنة أقرانه فى ان "جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق إذا ظفروا به ، فلا يأتون بسارق معه سرقة إلا أخذوها منه ، فان لم تكن السرقة معه ألزموه مالا ويتركوه لسبيله . وقد تيقن انه متى عثر عليه صانع عن نفسه وتخلص . وصار كل من يقطع من السراق يده انما يقطع لأحد أمرين ، إما لقوة جاه المسروق منه ، أو عجز السارق عن القيام للولاة بالمال وكان الولاة بالأقاليم يأخذون من وجدوا معه غنما أو إبلا أو رقيقا من الفلاحين أو العربان وغيرهم . فإذا صار أحد ممن ذكرنا فى أيديهم ، قتلوه واستهلكوا ماله . ومع هذا فلأعوان الولاة فى أخذ الأموال الناس أخبار لم يسمع قط بمثل قبحها وشناعتها ، حتى انه إذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير . وكذلك من ساقه سوء القضاء اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشاكى والمشكو المال الكثير بقدر جرمه بحيث تبلغ الغرامة الافا كثيرة . وجميع ما تجمعه الولاة كلهم من هذه الوجوه لا يصرف إلا فى أحد وجهين ، اما للسلطة مصانعة عن اقامتهم فى ولايتهم أو فيما تهواه أنفسهم من الكبائر والموبقات . وينعم أعوانهم بما يجمعونه من ذلك ويتلفونه اسرافا وبدارا فى سبيل الفساد . ويتعرض الولاة لمقدميهم ويأخذون منهم المال حينا بعد حين".

وعلى أية حال فان نفس فخر الدين التواقة إلى السلطة وشرهه للمال دفعاه إلى أن "يبرطل" السلطان (أى يرشوه) بأربعين الف دينار ذهبا ليتولى الأستادارية فى ربيع الآخر

عام ٨١٤ هـ . وكان السلطان الناصر فرج بن برقوق قد ورث العرش عن أبيه برقوق مثلما ورث عنه عادة تولية المناصب المختلفة عسكرية كانت أو مدنية بل وقضائية بالرشوة.

وما هى إلا أشهر معدودات حتى عزل الأمير فخر الدين من الأستادارية فى ذى الحجة من نفس العام بعد ان سار سيرة عجيبة " من كثرة الظلم وأخذ الأموال بغير شبهة أصلاً والاستيلاء على حواصل الناس بغير تأويل" ففرح الناس بعزله فرحا شديداً وأقاموا الزينات بالقاهرة .

وكان غاية ما فعله الناصر فرج بأستاداره المعزول ان أعاده مرة أخرى إلى الدرج الأول فى سلمة ، فبقى عبد الغنى متوليا لقطيا إلى ان تسلطن الملك المؤيد شيخ فى عام ٨١٥ هـ فعلا نجمه مرة أخرى.

فى بداية علاقته بالمؤيد شيخ تولى فخرالدين كشوفية الوجه البحرى ، فأسرف فى أخذ الأموال من أهل القرى وامتدت صلاحياته إلى الصعيد ، فعاد منه ومعه من الخيول والإبل والبقر والغنم والأموال مايدهش كثرة، ثم أبت نفسه الأمارة بالسوء ان يترك أهل الوجه البحرى وحالهم فعاد لهم مرة أخرى وفرض عل كل بلد وقرية مالاً سماه "ضيافة" فاجتمع له من ذلك مالا جزيلا خشي معه من مصادرة السلطان له ففر بأمواله إلى بغداد.

ولما غلبه "الشوق والحنين" لضحاياه من أهل مصر ، عاد على وجه السرعة إلى المؤيد شيخ سائلاً إياه الصفح والغفران لقاء مائة الف دينار ذهبا ، حملته مرة أخرى وأخيرة إلى وظيفة الأستادار فى عام ٨١٩ هـ .

ووسط شرذمة الظلمة الفجرة من المماليك كان فخر الدين عبد الغنى الأستادار "أمدهم باعا وأقواهم فى الظلم ذراعا ، وأنفذهم فى ضرر الناس أمرا وأشنعهم فى الفساد ذكراً".

وعمت مصائبه وشروره أنحاء البلاد بدءاً من القاهرة ومروراً بالوجه البحرى وانتهاء بالصعيد . ففى القاهرة ألزم فخر الدين الأستادار الباعة بأن يشتروا منه السكر والعسل والصابون والقمح وغير ذلك من السلع التى اشتراها من الاسكندرية وبغيرها بأبخس الأثمان ، فيرميها عليهم بأغلى الاسعار "فلا يصير إليه درهم حتى يُغرم لأعوانه نظيره".

وفى الوجه البحرى ، استوصى الاستادار بسكانه خيرا ، لكونهم من ضحاياه القدامى. ومن أجل سابق المعرفة بهم ، فقد فرض فخر الدين على جميع القرى "فرائض" تدفع ذهبا ، فى زمن ندر فيه تداول النقود الذهبية حتى ان من وقع بيده دينار من ذهب أحمر قانى ، فكأنما حصلت له البشارة بالجنة !! وتشدد عبد الغنى فى تحصيل الفرضة التى شملت أهل النواحى عن أخرهم ولم يعف عن أحد منهم البتة . ولم يقف أعوانه وأيديهم مغلولة إلى

أعناقهم بل مدوها إلى الفلاحين بالنهب والسلب ، "فما وصلت إليه مائة دينار الا وأخذ أعوانه مائة دينار أخرى ".

وأردف الفخرى هذا الاجراء العام بآخر اختص به أرباب الأموال وهو المصادرة ، فتجمعت له ولأعوانه أموالاً كثيرة من المصادرين ، فضلا عن الجواميس التى نهبها من أصحاب الأموال .

ثم ما لبث الأستادار ان أفاض من "ظلم الخاصة" على العامة ، عندما قرر طرح الجواميس التى نهبها على جميع النواحى لتباع بالإكراه "فقومت كل واحدة من الجواميس على الناس باثنى عشر ألف درهم ، وأكثر ما تبلغ الجيدة منهم إلى ألفى درهم فجبى من الوجه البحرى على اسم الجاموس مالا جما".

ويظهر ان أهل الدلتا أظهروا قدرا لا بأس به من التجلد والاحتمال لكل تلك الرزايا التى أنزلها بهم الأمير فخر الدين ، حتى ظن الظالم أن ما وقع بهم لم يذهب بما لديهم من "ثروات" فلجأ إلى اجراء فريد فى بابه احتذاه من جاء بعده فى العصرين المملوكى والعثمانى .

فقد أقر الرجل سعرين لصرف النقود وألزم بهما الصيارفة ، فكان السعر الذى تشترى به الدولة أقل دائماً من السعر الذى تبيع به . فالدرهم المؤيدى لا يأخذه الصيارفة إلا من حساب سبعة دراهم ونصف وهو محسوب على الناس بثمانية دراهم" . وألزم الصيارفة أيضاً ان يأخذوا الفلوس النحاس حساباً عن خمسمائة وخمسين درهما للقنطار فى حين يشترى الناس القنطار بستمائة درهم "وربما كان هذا الذى حسبت عليه بستمائة قد أخذت منه أمس بخمسمائة وخمسين".

وفعل نفس الشئ فيما يتصل بسعر صرف نقد فلورنسا الذهبى "الافرنتى" ، فأخذه الصيارفة بمائتين وستين درهم وهو محسوب على الناس بمائتين وستين "واذا صرف لأحد ذهبا يحسبه عليه بمائتين وستين ، فلا يورد أحد لديوان السلطان ألف درهم الا ويحتاج إلى غرامة مثلها أو قريب منها ".

ولم يستثن الاستادار أعوانه من مصادرة الأموال ، فكان من حين لآخر "يلزم صيارفته ومقدميه وشادي أعماله ومباشريها وولاتها بمال يقرره عليهم فى نظير ما يعلم أنهم أخذوه من الناس . ثم تقرر فى أعمالهم حتى يعلم أنهم قد جمعوا شيئا آخر أعاد عليهم المصادرة . فما من مرة ألا وهم يبالغون فى الترف ويتلفون المال الكثير فى أنواع الصرف فى المحرمات".

أما أهل الصعيد فقد فرض عليهم "فرضة الذهب" التى سبق وان جربها بنجاح فى الوجه البحرى وهزم عرب بلهانه على الأشمونين وكسرهم واستولى من بلادهم على الأغنام والخيل

والأبقار والجمال وهي شئ كثير، "وجمع المال من الذهب وحلي النساء وغير ذلك من العبيد والإماء والحرائر اللاتي استرقهن ثم وهب منهن وباع باقيهن وذلك أنه عمل في بلاد الصعيد كما يعمل رءوس المناسر إذا هجموا ليلاً على القرية فانه كان ينزل ليلا على البلد فينهب جميع ما فيها من غلال وحيوان ويسلب النساء حليهن وكسوتهن بحيث لا يستر عنها لغيرها حتى يتركها عريانه فخربت بهذا الفعل بلاد الصعيد". ومن الصعيد اعاد فخر الدين عبد الغني الكرة مرة أخرى ففرض ما سلبه من غنائم الصعيد على نواحي الوجه البحري والقاهرة بأغلى الأثمان.

هذا السجل الحافل بالانجازات الشيطانية، كان كفيلا باقناع السلطان المؤيد شيخ بمدى علو همة أستاداره، فأضاف إليه الوزارة عام ٨٢١ هـ "فباشرها بعنف وقطع رواتب الناس وصار في كل قليل يصادر الكتاب والعمال وبالغ في تحصيل المال واحرازه".

وعندما وافى الفخري أجله المحتوم في منتصف شوال عام ٨٢١ هـ كان الرجل يتولى ثلاثة وظائف دفعة واحدة هي الاستادارية والوزارة ونظر الأشراف، وقد جمع عبد الغني في السنوات الثلاث السابقة على قبضه مالم يجمعه غيره في ثلاثين سنة، ولا أحد يدري ما الذي كان فاعله بنا لو طال به الأجل وامتد حبل عمره ولم ينقطع عند سن السابعة والثلاثين ربيعا ؟!

وبعيدا عن تفاصيل سيرته السيئة فان عبد الغني الفخري كان من كبار رجال الأعمال في عصره، كما تشير إلى ذلك وثائق أوقافه المحفوظة بدار المحفوظات والوثائق القومية بالقلعة*.

وتترامى ممتلكاته على مساحات شاسعة من الأرض سواء في نطاق القاهرة والجيزة أو بالوجه البحري والصعيد أو بقطيا وغزة والشام.

ففي القاهرة وحدها كان الفخري يمتلك لخمسة طواحين للغلال وثلاثة منشآت تجارية (خان وفندقان) أحداها مخصصة لتجارة الموز، وفندق رابع بالجيزة فضلا عن قاعة بفيلة ومقاعد كما أنشأ "حماما" عاما بالناحية الغربية لمدرسته وهو المعروف بالحمام الفخري وإن اشتهر بين العامة باسم "حمام الكلاب"!! وكانت له عدة منزل تطل على الخليج الناصري بالقاهرة.

وتعددت ممتلكاته بالوجه البحري فشملت بساتين وأراضي زراعية شاسعة وطواحين ومنازل بالمحلة الكبرى وسيلرجة (معصرة الزيوت) بنقس الفيلة وفندق بقليوب علاوة على

* اعتنى بدراستها ونشرها الدكتور محمد الكحلاوي في رسالة ماجستير مخطوطة بجامعة القاهرة عن جامع الفخري.

نصف فندق الموز بثغر دمياط وحمام بمدينة المنصورة.

أما إذا ما اتجهنا صوب الحدود الشرقية لمصر فسنجد له فرنا ومنازل بقطيا وعدة حوانيت وحمام بمدينة غزة وفرن بمدينة قيسارية بفلسطين.

كل هذه الأملاك أوقفها الفخرى على مدرسته أوجا معه المعروف الآن بجامع البنات !!

وعلى الرغم من ان عبد الغنى لايمت بصلة لطائفة المماليك ، الا انه سلك مسلكهم واتبع طريقتهم النكراء ليس فى ظلم الرعية ونهبهم فحسب بل وفى مادرجوا عليه من قبيح الأفعال عند تشييد المساجد ودور العبادة ، كإدخال المال الحرام في مصروف العمارة واستخدام السخرة ومواد البناء المسروقة.

فعندما رام الفخرى كان يشيد مسجداً يحمل اسمه فى الحياة الدنيا ، ويعوض به ، على ظنه ، قصراً فى الآخرة ، استولى أولا على دار بهادر الأعسر بخط بين السورين وشرع في عمارتها وعمارة ما حولها وما تجاهها من بر الخليج الغربى ، فشيد هناك عدة دور ومدرسته الفخرية وجميعها كانت تطل على الخليج الناصرى (شارع بورسعيد الآن) موطن الارستوقراطية آنذاك.

وفى هذه الأعمال العمرانية أخذ الوزير والأستادار عبد الغنى من الناس "الات العمارة بغير ثمن وبأقل شئ وتفنن أعوانه فى ظلم من يستدعيه بهم إلى هذه العمارة حمل صنف من الأصناف أو عمل شئ من أنواع العمارة حتى يغرموه لأنفسهم مالاً آخر".

ونتيجة لما حام حول المدرسة الفخرية من شبهات فى طريقة تشييدها ومصروف عمارتها فقد آثر الشيخ ناصر الدين محمد بن عبد الوهاب البارنبارى الشافعي الا يستمر في اقامة الخطبة بها تنزها عنها.

وإلى أبعد من ذلك فان سيرة الفخرى غير الحميدة دفعت المتصوفة المقيمين بمدرسته وعلى نفقة أوقافه إلى ان يقسموا بأغلظ الأيمان على انهم قد سمعوه بعد دفنه فى الضريح الملحق بمدرستة "وهو يصيح فى قبره من شدة العذاب".

ولعل ما سمعه المتصوفة ، أو ما خيل اليهم ، يكون أصدق رد فعل للتقييم العام الذى اتفق عليه معاصروه من العامة والخاصة فى الريف والحضر ، فجميعهم لا يختلف على ان الفخرى كان "جباراً قاسيا شديدا جلداً عبوساً بعيداً عن الاسلام (وانه) قتل من عباد الله مالا يحصى".

وما يزال بناء المدرسة الفخرية قائماً ، وان تعرض لكثير من المحن التى ذهبت بغالبية

عناصرها المعمارية والزخرفية لا سيما أعمال الرخام ، ويرجع ذلك إلى ما أصابها من تخرب وما طرأ عليها من اصلاحات كثيرة فضلا عن ان الفخرى توفى قبل ان يتمم بناءها .

وكما قد يتوقع القارئ فقد تهدمت المئذنة الأصلية للمدرسة وقامت سيدة من زوجات محمد علىّ باعادة تشييدها على نمط المآذن العثمانية وهى القائمة الآن ، كما أنجزت اصلاح الواجهة الغربية وأنشأت السبيل الواقع أمام المدرسة. ولم يفت السيدة ان تثبت تاريخ عمارتها بالمسجد فى لوح رخامى بأعلى الباب الرئيسى جاء فيه "قد كان تجديد عمارته وانشاء منارته على يد المصونة والدرة المكنونة والدة حسين بك نجل عزيز مصر القاهرة الحاج محمد على باشا ذى المآثر الباهرة طاب ثراهما وجعل فى الجنات قرارهما طلبا لإيصال الثواب إليهما ورغبا فى انزال الرحمة عليهما . من هجرة الرسول الأمين ١٢٦٨ "

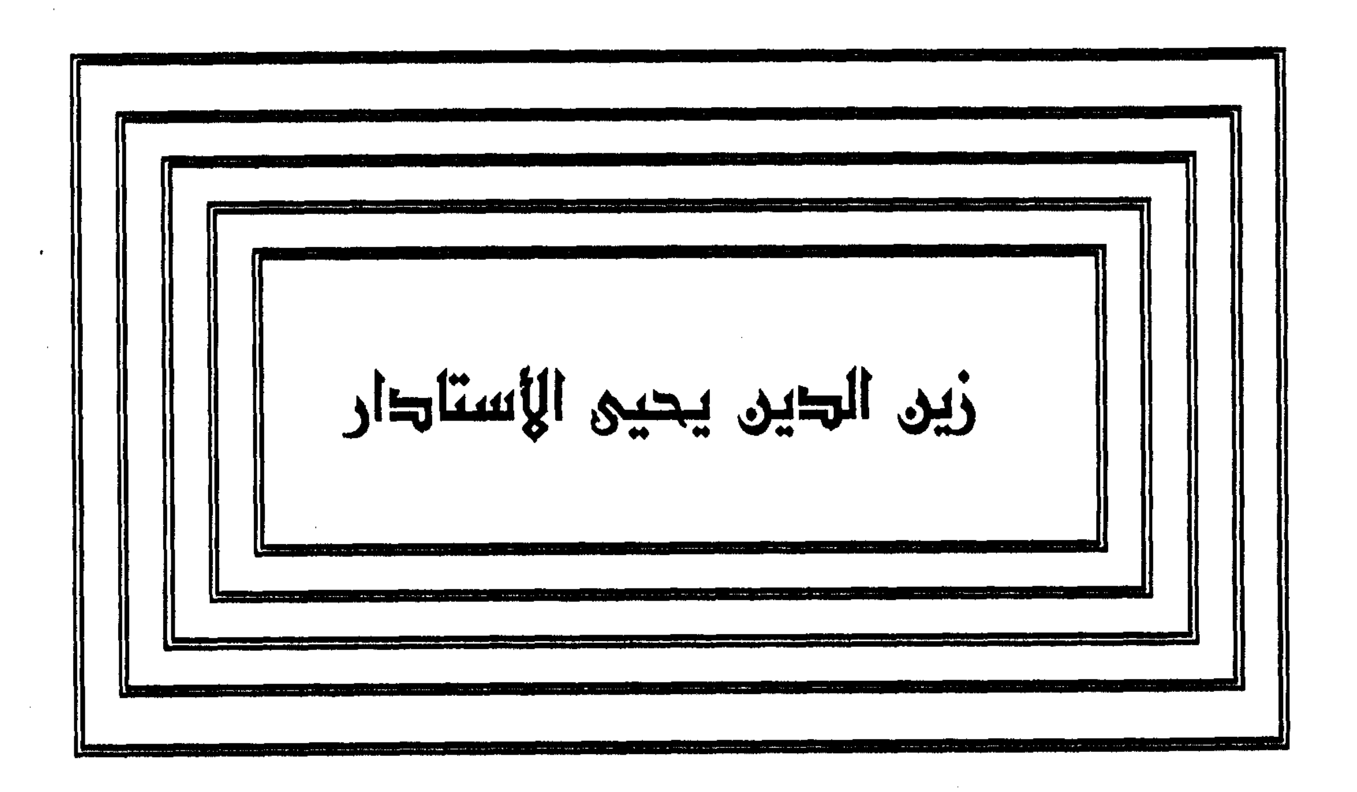
ويبدو ان المدرسة قد تعرضت بعد ذلك التجديد لمزيد من التخرب والانهيارات فى بنيانها الداخلى حتى ذهبت معظم تفاصيلها المعمارية .

ولذا قامت لجنة حفظ الآثار العربية بأعمال تجديد شاملة بالمدرسة عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥م) تم خلالها إصلاح أو بالأحرى إعادة بناء الايوانين الشرقى والغربى ، وعملت أسقف جديدة لهما ونقشت بالألوان والذهب .

كما قومت المبانى وأصلحت الأرضيات الرخامية واستكمل ما فقد من اجزائها وأعيد ترميم ما تشعث من الشبابيك الجصية المفرغة . وأصلحت اللجنة فى تجديداتها المنبر الخشبى وأكملت ما فقد من اجزائه هذا عدا ما قامت به من إصلاح الأبواب النحاسية وعمل شبابيك ودواليب فى جميع أنحاء المدرسة .

وهكذا حفظت لجنة الآثار للأجيال "جامع البنات" هذا البناء المتواضع الذى استمد شهرته بين الناس من خرافة لا أساس لها من الصحة أو ظل من الحقيقة ، ، بينما غاب عن المحدثين اسم مشيد البناء الأول الذى احتفظ لنا التاريخ بسيرته "الفواحة" . انه لمن نسى الأمير فخر الدين عبد الغنى .. ولكن أى فخر ؟ ولأى دين ؟.





زين الدين يحيى الأستادار

بين صعود وهبوط قضى الأمير زين الدين يحيى بن عبد الرازق القبطى (أو الأرمنى) سنوات عمره الثمانين معاصرا لأربعة من سلاطين المماليك الجراكسة الذين استخدموه فى خدمتهم حتى وافاه الإجل وهو حبيس بالقلعة لدى السلطان الأشرف قايتباى فى ٢٨ ربيع الأول عام ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) .

منذ البداية اختار زين الدين يحيى أقصر الطرق وأكثرها التواء وأبعدها عن الاستقامة لينضم الى صفوة الحكم المدنية فى دولة المماليك ، فكان يبذل "الرشاوى" و "البراطيل" لأولى الأمر من أجل حيازة المناصب الادارية .

وفى مسلكه المشين هذا ، كان يحيى بن عبد الرازق ، يتحسس بيديه نبض الادارة المملوكية التى شاع الفساد كل مستوياتها وصارت الوظائف بها تولى بالرشوة ، لافرق فى ذلك بين الوظائف الحربية أو الديوانية ولا حتى القضائية .

ولذا فقد أراد هذا الطموح ان يختصر الوقت ويوفر الجهد فى زمن اختفت فيه الكفاءة كشرط لتولى الوظائف ، ولما كان فقيرا معدما ، فقد لجأ زين الدين يحيى الى الاقتراض ونجح بعد سعى كبير فى ان يلى أول وظيفة تقربه من النخبة الحاكمة ، وكان ذلك فى ١٠ جمادى

الأول عام ٨٤٢ هـ ، عندما استقر فى وظيفة "ناظر الاسطبل السلطانى" مقابل مال بذله .

وقبل ان يتمكن ابن عبد الرازق من اختلاس بعض المال من عمله المتصل بشراء الأعلاف لدواب السلطان ليسدد ما اقترضه من الأموال لرشوة أولى الأمر ، فوجىء بآخر قد دفع رشوة ليتولى وظيفة .

ففى ١٧ ربيع الأول من عام ٨٤٣ هـ عزل " زين الدين يحيى بن عبد الرازق الأشقر" ، واستقر عوضا عنه شمس الدين أبو المنصور نصر الله المعروف بوزة ناظراً للاسطبل السلطانى وقد علق المؤرخ ابن تغرى بردى على تلك الواقعة بقوله "وأى فخر أو سابق رئاسة لمن يعزل بهذا الوزة عن وظيفة" ويبدو ان "الوزة" كان محقرا مرذولا ... ولكنها الرشوة مرة أخرى .

ودخل زين الدين اللعبة بكل ثقله ، وصار يقترض ليرشو ، "وكان كثيرا ما يلى الوظائف بالبذل ثم يعزل عنها بسرعة" حتى تجمد عليه جُمل من الديون .

ولاقى زين الدين الويلات من منافسة اثنين من الكتاب ، فكان عبد العظيم بن صدقة الأسلمى غريمه فى وظيفة نظر الديوان المفرد ، وغريمه فى نظر الاسطبل شمس الدين الوزة . وبسبب منافستهما له ظل "زين الدين المنكود فى بحبوحة من الفقر والذل والافلاس الى ان ولى الأمير قيز طوغان الأستادارية فاختار زين الدين هذا لنظر ديوان المفرد* وضرب عبد العظيم وأهانه".

كان ذلك ابتدأ "سعد" يحيى بن عبد الرازق وانتكاس "قيز طوغان" ، فقد ركن الاستادار الى زين الدين فصار المعول عليه بديوان المفرد ، واستفحل أمره وقضى ديونه المتراكمة . وفى ذلك كان الخطر ، كل الخطر ، على قيز طوغان ، فما ان أطمأن زين الدين حتى تاقت نفسه الى وظيفة الأستادارية .

ولأن النفس الخبيثة كما يقول المثل السائر لاتموت حتى تسيء لمن أحسن اليها ، فقد شرع زين الدين يحيى فى إزاحة ولى نعمته قيز طوغان من الاستادارية وفق خطة جهنمية . ولأنه كان لايحسن المرافعة فى طوغان ولا التجنى عليه بوجه من الوجوه ، فانه اكتفى بداية بإبعاد هذه العقبة الكؤود من طريق دون ان يطمح فى ان يأخذ مكانه مباشرة

---

* ديوان المفرد كان خاصاً بالمماليك السلطان قبل توليه الحكم ثم تطور وأصبح مخصصاً لاتباع المماليك السلطانية .

فأخذ زين الدين يحسن لطوغان ان يطلب من السلطان الإقالة من الاستادارية "حتى يعظم أمره من سؤال السلطان له باستقراره فى الوظيفة ويظهر له بذلك النصح" .

واستدرج طوغان بالفعل الى هذا الفخ الذى نصبه يحيى بن عبد الرازق بمهارة فائقة ، فانفعل طوغان وسأل الإقالة "فأقاله السلطان وخلع على الزينى عبد الرحمن بن الكويز بالأستادارية" .

ومن موقعه بوظيفته بديوان المفرد أخذ زين الدين فى الدس على ابن الكويز لسهولته حتى انفتح له الطريق نحو وظيفة الأستادار ، خاصة بعد ان خرج قيز طوغان من مصر .

ومما ساعد زين الدين على بلوغ مآربه فى نيل الاستادارية أنه اثناء توليه لنظر ديوان المفرد أغرى قيز طوغان بأن يكلم السلطان فى الغاء جميع الرزق الاحباسية والجيشية التى بالجيزة وضواحى القاهرة ونزع أراضيها وضمها لديوان السلطان ، وكاد ان يتم الأمر على هذا النحو لولا معارضة الفقهاء والأعيان ، ولكن استقر الحال "على انه يجبى من الرزق المذكورة فى كل سنة عن كل فدان مائة درهم من الفلوس فجبيت واستمرت ... فى صحيفة زين الدين المذكور لأنه هو الدال عليها ، والدال على الخير كفاعله وكذلك الشر" ، وفيما سبق ما يكفى لأن يركن السلطان الى اختياره للاستادارية .

فى السابع من رجب سنة ٨٤٥ هـ عزل قيز طوغان من الاستادارية ومعه زين الدين ناظر ديوان المفرد ، ولكن الداهية عاد الى منصبه بعد تسعة أيام فقط ، وما هى الا أشهر قليلة حتى عُزل أبن الكويز من الأستادارية وتولاها زين الدين يحيى فى ٢٦ ربيع الاخر عام ٨٤٦ هـ .

لبس زين الدين خلعة الاستادارية ونعت بالأمير "لكنه لم يتزين بزى الجند ، بل استمر على لبسه أولا ، العمامة والفرجية ، فصار فى الوظيفة غير لائق ، كونه استادارا وهو بزى الكتبة وأميرا ولايعرف باللغة التركية ، ورئيسا وليس فيه شيم الرئاسة ، وكانت ولايته وسعادته غلطة من غلطات الدهر وذلك لفقد الأماثل .

خلت الرقاع من الرِّخاخ ... فَفُرْزِنَتْ فيها البَيَادق

* الرقاع هنا المقصود بها رقاع الشطرنج والرخاخ جمع رخ وهى بالفارسية القلعة (الطابية فى الشطرنج) وفرزان الشطرنج هى القطع المعروفة بالوزراء والبيادق هى عساكر الشطرنج ، والشاعر هنا يريد أن يقول بأن قطع العسكر تحولت إلى وزراء . ومعنى البيتين واضح الدلالة .

وتصاهلت عُرْجُ الحمير   فقلت :من عُدِمِ السَّوابِق

وبعد سبع سنوات من العسف والظلم قضاها زين الدين الأستادار ، أنعم عليه السلطان جقمق عام ٨٥٣ هـ بالتكلم فى حسبة القاهرة فباشرها زين من غير ان يلبس لها خلعة المحتسب ، وقد حل فى تلك الوظيفة عوضا عن على بن اسكندر أول وأشهر من ولى الحسبة بالبذل والبرطلة .

وكان العام ٨٥٤ هـ فاتحة عهد جديد فى حياة زين الدين يحيى الاستادار . ففى هذا العام بدأ خطر المماليك الجلبان فى الظهور . وكان هؤلاء يجلبون كبارا من بلادهم ليعملوا فى خدمة السلطان ، فلاينالون أى حظ من التعليم الأولى أو الحربى ، وقد كانوا ، قياسا للمماليك الأول ، أقل إحساسا بالانتماء لدولتهم وأكثر الحاحا وفجاجة فى طلب الأموال والأقوات ولا يتورعون عن التعرض للأمراء بل وللسلطان نفسه فى سبيل نيل مطالبهم .

وحدث فى الحادى من جمادى الأولى من هذا العام ان غضب الأمير "تنم من عبد الرازق المؤيدى" من بعض مماليكه فشكاهم للسلطان الذى رسم بحبس عشرة منهم فى "سجن المقشرة" لتطاولهم على أستاذهم . فغضب لذلك المماليك الجلبان واحتاطوا بالأمير تنم من عبد الرازق وبالأتابك الأمير إينال عند نزولهما من القلعة وفحشوا لهما فى القول ثم "رجعوا غارة الى زين الدين يحيى الاستادار فوافوه بعد نزوله من الخدمة بالقرب من جامع الماردانى وتناولوه بالدبابيس فمن شدة الضرب ألقى بنفسه عن فرسه وهرب الى ان أنجده الأمير أزبك الساقى والأمير جانبك اليشبكى الوالى وأركباه على فرسه وتوجها به الى داره"

وصار المماليك الجلبان يطالبون السلطان بالافراج عن زملائهم العشرة المحبوسين ويعزل زين الدين الاستادار بعد ان حملوه مسئولية التقتير عليهم فى صرف مستحقاتهم ورواتبهم بحكم رئاسته لديوان المفرد .

ولكن الظاهر جمقق تحدى رغبتهم وخلع عليه بالاستقرار فى الاستادارية فى ثانى جمادى الاخر سنة ٨٥٤ هـ وحفظ الجلبان صنيع سلطانهم فى صدورهم ومازالوا بعدوهم الاستادار حتى أوقعوا به بباب القلة من قلعة الجبل وضربوه بقسوة حتى شجوا رأسه ونزل محمولا الى داره على أقبح حال . واضطرته هذه الوجبة الساخنة الى الانقطاع عن الصعود الى القلعة فنزل اليه السلطان وعاده فى بيته فى بداية ربيع الأول ٨٥٥ هـ . وظل زين الدين موضع تقدير السلطان وعطفه حتى توفى جقمق فى أول عام ٨٥٧ هـ .

لم يهتز لزين الدين جفن عند وفاة جقمق ، فهو قد أعد عدته منذ وقت بعيد لتلك اللحظة وصدق توقعه وتولى المنصور عثمان بن السلطان جمقق وهو بعد فى الثامنة عشر من عمره ، وفى ذلك كان يحيى الاستادار حصيفاً وقارئاً واعيا لتاريخ الصراعات المملوكية على منصب السلطان .

فقد جرت عادة المماليك اذا ما اختلفوا بينهم على تولية منصب السلطنة الشاغر لواحد من الاقوياء المتنازعين على العرش ، ان يحملوا الى كرسى الحكم ابن السلطان المتوفى حتى ولو كان طفلا رثيما يتم حسم الخلاف بين أقوى المرشحين للسلطنة .

فمنذ السنوات الأخيرة من حكم جقمق وزين الدين اخذ فى التقرب الى الملك المنصور وصار أستاداره واختَّص به ومهد أموره معه ، فلما تسلَّطن ظن أنه سيكون من أمره فى دولته أضعاف ما كان له فى دولة والده الملك الظاهر جقمق .

ويظهر ان الأستادار قد تعامل مع السلطان الجديد بوصفه طفلا يحتاج الى معاونته فى إدارة شئوون المماليك السلطانية حيث كانت وظيفة الأستادارية معنية بتوزيع الجوامك والعليق والكسوة وغيرها من الرواتب السلطانية الشهرية على مستحقيها من المماليك السلطانية . وفى ذلك ، ذلك فقط ، لم يكن حصيفا .

ففى نهاية شهر المحرم سنة ٨٥٧ هـ طلب السلطان الاجتماع مع مباشرى الدولة وكبار الأمراء لتدبير الأموال اللازمة لنفقة المماليك ، وكان الأمل يحدوه فى ان يقوم أستاداره بتدارك أمر النفقة التى كان تأخرها يهدد بثورة المماليك ، ضد سلطانهم ، وفوجىء المنصور عثمان بزين الدين يحيى يمتنع وسط هذا الجمع عن أداء ما قرر عليه من الذهب برسم نفقة المماليك "وأوسع وصمم على مقالته" ووجدها أعداء زين الدين من الأمراء والمباشرين فرصة سانحة فجادلوا الاستادار وحملوا عليه حملة شنعاء واتهموه بأنه يريد زوال المملكة حتى تغير السلطان عليه بسبب ذلك "فامر بمسكه وعزله وتوليه الأمير جانبك الظاهرى نائب جده للأستادارية" .

وقوبل خبر عزل زين الدين عن الأستادارية برنة فرح واضحة بين المماليك وعامة المصريين على حد سواء "لانه كان قد طال واستطال وظلم وعسف وأخذ عدة إقطاعات من أخباز (إقطاعات) المماليك السلطانية والامراء استولى عليها بالشوكة ، وأضافها الى الديوان المفرد وحجر على غالب الأشياء (السلع) واستولى عليها من معايش الفقراء وأرباب التكسب وصار هو يأخذها ثم يبيعها بأضعاف ما أخذها حتى جمع من هذا المال الخبيث أموالا كثيرة وعمر

منها الجوامع والمساجد". كانت سياسة زين الدين الاستادار ثابتة ، فهو يستولى من ضعاف المماليك على اقطاعاتهم ويضيفها لديوان المفرد الخاص بالسلطان ليغض الأخير النظر عما يقوم به من احتكار للسلع الغذائية وغيرها ، حيث كان يقوم بشرائها من تجار الجملة بأقل الأسعار ويطرحها على تجار التجزئة بأعلى سعر مفيدا من الفارق بين السعرين .

المهم ان السلطان لم يكتف بالاستغناء عن خدمات الزيني يحيى الاستادار بل أراد ان يستصفي أمواله التي جمعها من الاحتكار ، فأمر في نفس اليوم بتسليمه للأمير جانبك الأستادار الجديد ليقوم بمعاقبته "فنزل به من القلعة على أقبح وجه فنعوذ بالله من زوال النعم وما ربك بظلام للعبيد وازدحم الناس تحت القلعة لرؤيته ، فما منهم إلا شامت أو متهكم" . ولكن الاستادار الجديد امتنع عن عقوبته رحمة به لا خوفا عليه وأعاده الى القلعة بعد يومين ، مؤكدا للسلطان انه سوف يستقصى عن بقية ذخائره حيث أقر الزيني يحيى بأن لديه مائة الف دينار فقط وسلمها للأمير جانبك .

ولما كان مباشرو الدولة والأمراء يعرفون ان ما لدى زين الدين من ثروة يفوق المائة الف دينار ، فقد أوعزوا الى السلطان ان يشرع في تعذيبه ليبوح بمكنون أمواله لان الاستادار المخضرم لن يتكلم الا إذا تألم .

وبالفعل طالب السلطان استاداره السابق بأداء خمسمائة الف دينار أخرى للدولة ، وسلمه في ٤ صفر عام ٨٥٧ هـ الى الخازندار فيروز ليعاقب بالعصى والمعاصير (العصر الركب) وضرب على سائر أعضائه ، واجتهد الناصرى محمد بن أبى الفرج في عقوبته لخصومة قديمة بينهما ، ولكن المنكوب أظهر جلداً شديداً ولم يقر بشيء آخر .

وبعد ثلاثة عشر يوما استرد فيها الزيني يحيى بعض قوته قام جانبك الاستادار بمعاقبته وتعذيبه بقسوة أكبر أملا ان يظهر ماله من الذخائر غير ما أخذ له وهو دون المائة الف دينار".

ويبدو ان السلطان قد أيقن بأن زين الدين يحيى الأستادار لا يمتلك أكثر مما أقر به فعقد مجلساً في اليوم التالي ضم القضاة الأربعة بسبب أملاك زين الدين الموقوفة عليه وعلى جوامعه ومساجده وتقرر بسبب ذلك أمور آل الأمر فيها أخيرا الى بيع هذه الأوقاف والاستيلاء على أثمانها للخزانة السلطانية .

وقيض الزيني ان يخرج من محبسه بعد ان شفع الأمير اينال العلائي في [illegible]

عثمان وتسلم كرسي العرش مكانه ، ففي ١٩ ربيع أول ٨٥٧ هـ أفرج السلطان الجديد عن الزيني يحيى من محبسه بالبرج من قلعة الجبل وخلع عليه ترضية له.

عندئذ أيقن جانبك ان زمانه قد ولى فآثر ان يقدم استقالة من الاستادارية قبل أن يعزله الملك إينال ، وعلى الفور خلع السلطان على زين الدين خلعة الاستادارية مؤملاً ان يقوم كما فعل مع الظاهر جمقق ، بتوفير الأموال الضرورية للنفقة في المماليك من أي مصدر كان.

وبعد عدة أشهر تأكد لزين الدين عجزه عن القيام بالطلبات المتزايدة للديوان السلطاني فاختفى في هدوء تام عشية الثامن عشر من شوال عام ٨٥٧ هـ. وبلغ السلطان ذلك فعين مكانه "علي بن الأهناسي" الذي كان من جملة خدام الزيني يحيى نكاية فيه.

ثم رسم السلطان بالمناداة على الزيني يحيى وتهديد من أخفاه عنده بالشنق والتنكيل ووعد من أحضره بألف دينار ان كان متعمماً وبإقطاع ان كان جنديا" فلما ضاق الخناق على زين الدين ظهر من اختفائه في ٢٤ ذي الحجة وطلع الى القلعة وعلى رأسه منديل الأمان صحبة عظيم الدولة "الصاحب جمال الدين بن كاتب جكم" وكان هو الساعي لزين الدين في رضاء السلطان عليه ، فقبل الزيني يحيى الأرض بين يدي السلطان علامة على دخوله في الطاعة "فرسم له السلطان ان يلتزم داره ولا يجتمع بأحد ولا يكاتب أحداً من أعيان الدولة"

في صفر من العام التالي ٨٥٨ هـ أمر الأشرف إينال بنفي زين الدين الى القدس الشريف ولكنه ما ان أعد راحلته وخرج الى ظاهر القاهرة حتى ألقى القبض عليه وطوهر ثانيا وعوقب عقابا شديدا وانتهى به الأمر الى ولاية الأستادارية عوضا عن علي بن الأهناسي.

بعد عشرة أشهر قبض السلطان مجدداً على الأمير زين الدين الأستادار وحبسه في القلعة وخلع على غريمه القديم الأمير ناصر الدين محمد بن أبي الفرج بالاستادارية ، وشرع منذ الخامس عشر من ذي الحجة في تعذيب زين الدين وألزمه بجملة كبيرة من المال ، واضطر الزيني الى بيع أثاث بيته بل وملابسه لاستيفاء المطلوب منه.

وانتهت هذه المحنة بأن تسلمه الصاحب جمال الدين ناظر الجيش والخاص ، ونزل به الى بيته فدام عنده أيام وخرج بعد ذلك منفيا الى القدس في آخر ذي الحجة من عام ٨٥٨ هـ.

ولم تشر المصادر التاريخية الى المدة التي قضاها زين الدين بالقدس ، ولكن يبدو من سياق الأحداث في تلك الفترة المضطربة من حكم السلطان إينال ان الزيني يحيى عاد الى مصر وتولى الأستادارية حتى عُزل منها في ١٥ جمادى الآخر سنة ٨٦٠ هـ.

وكما هى العادة ، فقد قبض السلطان على زين الدين ووضع فى عنقه الجنزير "وحطه الى الأرض ليضربه ثم رفع من الارض بغير ضرب" واكتفى بحبسه عند الطواشى فيروز الزمام وولى مكانه سعد الدين فرج ابن النحال .

وزاد فى الطنبور نغمة ان المماليك الأجلاب عندما سمعوا بما وقع للزينى يحيى "نزلوا من وقتهم غارة الى بيت الأستادر لينهبوه فمنعهم مماليك زين الدين وقاتلوهم وأغلقوا الدروب ، فلما عجزوا عن نهب بيت زين الدين نهبوا بيوت الناس من عند بيت زين الدين الى قنطرة أمير حسين فأخذوا مالاً لايدخل تحت حصر كثرة" .

وبقى زين الدين حبيسا حتى الثالث من رجب ، فأفرج عنه السلطان ليبدأ نسخة مكررة من الرحلة التى نفى خلالها الى القدس ، فنزل أولا الى بيت الصاحب جمال الدين ريثما يحمل ما تقرر عليه الى الخزانة الشريفة وهو مبلغ عشرة الاف دينار . ولما غلق ما ألزم به لبيت المال أمر السلطان بنفيه ولكن الى المدينة الشريفة فى هذه المرة فسافرها عن طريق ميناء الطور .

ولم يلبث ان حضر فجأة الى القاهرة فى ٢٣ شوال ٨٦٠ هـ فى معية جانبك الظاهرى نائب جدة ، واتضح انه كان مقيما فى مكة . وفى وقت لاحق لعودته تولى زين الدين منصبه الأثير "الأستادارية" .

وبدءا من ١٦ رجب ٨٦٣ هـ أخذت علاقة زين الدين يحيى الاستادار مع المماليك الأجلاب فى التدهور فحاولوا فى هذا اليوم ان يفتكوا به فهرب منهم ولكنهم أفلحوا فى ٢١ ربيع الأخر من العام التالى فى مسكه وضربوه ضربا مبرحا بسبب تأخره فى صرف عليق الخيول وانقطع بسبب ذلك عن الخدمة أياما كثيرة .

وكان من الواضح الجلى ان قريحة زين الدين النابضة بالشر لم تعد بقادرة على مواكبة النفقات المتزايدة للمماليك الجلبان الذين تجرأوا على السلطان بسبب تأخر نفقاتهم ، حتى ان أحدهم ويدعى "جانبيه المجنون" قام الى السلطان وقال له "الملوك التى كانت قبلك كانوا يعطون الجوامك لأى شىء انت ما تعطى مثلهم" وعندما أراد الأشرف إينال ان يبطش به جزاء جرأته ، أخذه المماليك ولم يمكنوا السلطان منه .

لم يجد السلطان بدا من القبض على الزينى يحيى الاستادار ليخفف من حدة هجوم الجلبان عليه فأمر فى ٢٧ شوال ٨٦٤ هـ بامساكه ووضع الجنزير فى رقبته وحبسه بالقلعة وندب الصاحب شمس الدين منصور بن الصفى لمحاسبته .

وعلى غير عادتهم فطن الأجلاب الى مراوغة السلطان ، فقاموا على الصاحب منصور حمية لزين الدين "فراج أمر زين الدين ذلك لعلم الناس ان السلطان مسلوب الاختيار مع مماليكه الأجلاب" وبالفعل خرج الزينى يحيى من محبسه بعد يومين بأمر من السلطان الذى "استقر به أستاداراً على عادته ولبس خلعة الأستادارية من أول ذى القعدة" .

وبحدسه التاريخى أدرك الأستادار انه سيبقى مترددا بين الخلع والحبس الى ماشاء الله ، فآثر ان يتسحب بعد عشرين يوما فهرب واختفى "بحيث انه لم يعرف له مكان ، واستقر الصاحب شمس الدين منصور عوضا عنه فى الأستادارية " .

وشاءت الأقدار ان يتولى الظاهر خشقدم السلطنة بعد موت الأشرف إينال عام ٨٦٥ هـ فظهر زين الدين وتولى الأستادارية بعد ان نضجت شخصيته أكثر وصقلته التجارب المريرة مع من سبقوا الظاهر خشقدم من الملوك .

وخلال سلطنة خشقدم دأب زين الدين على الاختفاء والهرب قبل ان تمتد له يد السلطان بعقوبة أو حبس أو عزل وكأنما قد زود بقرون استشعار عن البعد تنبأه بحلول موعد الخطر .

ففى ٢٦ ربيع الأول ٨٦٧ هـ اختفى الأمير زين الدين الاستادار واضطر السلطان الى تعيين الزينى قاسم الكاشف استادارا ثم ظهر فى أول رجب من نفس العام وطلع الى السلطان فخلع عليه واستقر استادارا على عادته .

وقبل ان يمر عليه عام فى وظيفته اختفى الزينى يحيى عن الأنظار وقام السلطان بتعيين الصاحب مجد الدين بن البقرى أستادارا بدلا منه . وسرعان ماظهر مرة أخرى فولى الاستادارية حتى تسحب فى ٢٧ صفر عام ٨٦٩ هـ تاركا وظيفته للأمير شمس الدين منصور .

وكانت تلك هى المرة الأخيرة التى أخذ فيها شمس الدين منصب الأستادار من صاحبه المزمن ، لا لشىء سوى ان السلطان غضب عليه وحبسه بقلعة الجبل وظل يعاقبه بأنواع العذاب الى ان آل أمره الى ضرب الرقبة ، وحل مكانه الزينى يحيى فى ٢٨ ربيع أول عام ٨٧٠ هـ .

لم يمكث زين الدين يحيى فى الاستادارية سوى شهرين اختفى بعدهما واستقرفي منصب الاستادار الكاتب شرف الدين بن كاتب غريب وظل محافظا على دفء مقعده حتى عاد اليه صاحبه الزينى يحيى فى ٧ صفر عام ٨٧١ هـ ليغادره مرة أخرى فى ٧ شوال فيما يشبه لعبه

الكراسي الموسيقية مفسحا الطريق لشرف الدين موسى ليتولى الاستادارية مرة أخرى .

وهكذا أمضى زين الدين يحيى الأستادار الهزيع الأخير من حياته في حل وترحال بين منصب الاستادارية والاختفاء ، محاذرا ان يقع في قبضة السلطان أو تحت طائلة العذاب المهين بالمعاصر التي طالما اعتصرت مفاصله سابقا ، ولكن لا يغني حذر من قدر .

فقد شاء حظه العاثر ان يقبض عليه الملك الأشرف قايتباي بعد ان ترك منصب الاستادارية لمرة وهو ابن الثمانين خريفا ، طمعا منه وبوشاية آخرين ان لديه جملا من المال قد تقيل الدولة المملوكية من عثراتها التمويلية ، وظل الرجل يحيى حبيسا معذبا ومصادرا بقلعة الجبل حتى وافته المنية ليلة الخميس ٢٨ ربيع الأول عام ٨٧٤ هـ فقضى غير مأسوف عليه .

ورغم ان الرجل لم يتورع في حياته المديدة عن إتيان كل منكر بدءا من الرشوة واغتصاب أرزاق المماليك الضعفاء وانتهاء باحتكار السلع ورميها بأغلى الأثمان على التجار والباعة ، من أجل ان يحوز ثروة تقيه شر الفاقة التي طالما عاني منها في بداية حياته ، رغم ذلك كله فقد أنفق الزيني يحيى مرغما جزءا من ثروته في المحن والمصادرات التي تعرض لها مرارا وتكرارا ، وأنفق الباقي طائعا مختارا في تجديد رباط أبي طالب بشارع بين السورين بالقاهرة وتشييد ثلاثة مساجد بأنحاء العاصمة فضلا عن بعض الأسبلة برسم توزيع مياه الشرب على المارة صدقة لله .

وفيما يبدو ان زين الدين يحيى الأستادار كان ينشئ مسجدا جديدا كلما زاد عسفه وتراكمت لديه الأموال التي جمعها بطرق غير مشروعة ، وقد شيد مساجده الثلاث جميعا في عهد السلطان الظاهر جمقق .

وكان مسجده الكائن الان بتقاطع شارعي بورسعيد والأزهر أول ماشيد من عمائر دينية ، وقد اختار له موقعا قريبا من الدار التي كان يسكنها آنذاك . ويرجع تاريخ انشاء المسجد الى عام ٨٤٨ هـ وهو من المساجد الجميلة الحافلة بشتى الصناعات خاصة أعمال الرخام والمقرنصات والواجهة الحجرية الدقيقة المحكمة البناء وقد ألحق زين الدين بمسجده هذا قبة دفن بها بعد وفاته ومن الجدير بالانتباه ان المسجد وصل الى حالة يرثى لها من التشعث في بداية هذا القرن لولا أن تداركته عناية وجهود لجنة حفظ الاثار فقد كان خاليا من أكثر السقوف ونصفه متخرب تقريبا والمنارة لم يكن بها سوى دورتها الأولى .

أما بناء المئذنة الحالي فهو من تصميم لجنة حفظ الاثار التي استوحت تفاصيل المنارات

المعاصرة لوقت انشاء المسجد وقامت على هدى ذلك باستكمال بناء المئذنة التى سقط أعلاها !!

أما المسجد الثانى فقد أسسه الزينى يحيى فيما بين عامى ٨٥٢ و٨٥٣ هـ فى حى بولاق الشهير ، وقد علق ابن تغرى بردى على واقعة افتتاحه للصلاة بقوله "ولم أدر المصروف على بنائه من أى وجه ومن كان له شيء فله أجره" وفى ذلك غمز ولمز لمصدر الأموال التى انفقها الأستادار على بيت أذن الله ان يرفع ويذكر فيه اسمه .

وقد عرف هذا الجامع الذى شيد على نمط المساجد الجامعة الأولى "بجامع المحكمة" لانه أتخذ مقرا لمحكمة بولاق الشرعية بدءا من أواسط القرن العاشر الهجرى (١٦ م) حتى منتصف القرن الماضى .

وبالطبع فقد أدركت لجنة حفظ الاثار هذا الجامع خربا مندثرا مهدماً وجدرانه مائلة وعقوده ساقطة وسقوفه مفقوده ، إذ كان عبارة عن أطلال ، فقامت بترميمه وان كانت قد تركت مئذنته القائمة على يسار الباب الغربى على حالتها بعد ما فقدت هى الأخرى أجزاءها العلوية ولم يتبقى منها سوى قاعدتها حتى الدورة الأولى .

ولم يفلت مسجده الثالث والأخير من ذات المصير الذى واجه سابقيه وكذلك كافة المساجد التى شيدها أصحابها على غير تقوى من الله .

ويقع هذا المسجد بحى الحبانية بالقاهرة وكان الفراغ من انشائه فى شهر جمادى الآخرة سنة ٨٥٦ هـ (١٤٥٢م) وفى هذا المسجد عناية واضحة بأعمال الحجر والرخام سواء فى المدخل والواجهة أو فى داخل المسجد وبصفة خاصة فى المحراب الحجرى الذى طعمت تواشيحه برخام أسود وهو من بواكير المحاريب الحجرية فى عمارة المماليك .

ورغما عن متانة البناء بالحجر والعناية الواضحة بزخرفة المسجد بالأحجار والرخام بألوان متعددة الا ان المسجد تشعث وأعيد تجديده فى مطلع هذا القرن . ولا يفوتنا ان ننوه الى ان المئذنة الحجرية لهذا المسجد قد سقطت هى الأخرى ولم يتبق منها سوى قاعدتها حتى دورتها الأولى المزدانة بالنقوش والكتابات والمقرنصات .



أبــو الخــير النحــاس

هو بحد ذاته استثناء تاريخى فى مسار تطور النخبة الحاكمة فى عصر المماليك ، وسيرته فى هذه النخبة هى أيضاً استثناء آخر.

فخلافا لما درج عليه الأمر من اقتسام سلطات الحكم وصلاحياته فيما بين أرباب السيوف من المماليك وأرباب الأقلام من المتعممين وموظفى الدواوين ، جاء صاحبنا إلى صفوة الحكام من صفوف الباعة ، قاطعاً المسافة بين حانوته بالقاهرة وقلعة الجبل فى أقل من ثلاث سنوات.

أنه محمد بن محمد بن أحمد بن محمد المصرى الأصل والمولد الشافعى النحاس المكنى بأبى الخير . نشأ أبو الخير النحاس تحت كنف والده وحفظ القرآن ، وتعلم من والده وجده صناعة عمل النحاس ومهر فيه واتخذ له حانوتاً بسوق النحاسين قرب باب زويلة.

وشرع أبو الخير محمد فى الاتجار بالنحاس وأخذ فى حانوته وأعطى حتى صار بينه وبين الناس معاملات ومشاركات أدت فى النهاية إلى تحمله الديون.

وساقت إليه الاقدار الشيخ أبا العباس الوفائى فاقرضه حتى صار عليه جمل مستكثرة من الديون وكان الستر مسبولا بينهما أولا ثم وقعت وحشة بينهما ، فأخذ أبو العباس يطالبه بأداء

ما عليه ، وأبو الخير يماطله وتملك الشيخ الوفائى اليأس من استخلاص أمواله ودفعه ذلك إلى الالحاح على أبى الخير فى طلب حقه " والدعوى عليه بمجالس الحكام والتجرى عليه والمبالغة فى إنكائه بحيث انه ادعى عليه مرة عند الأمير سودون السودونى الحاجب بعد أن أخرجه من السجن محتفظاً به فضربه سودون المذكور علقتين فى يوم واحد ودام هذا الأمر بينهما أشهراً ، بل وسنين ".

وأعمل النحاس فكرة للخلاص من مطالبة أبى العباس بعد ان صار لا يرق لفقر أبى الخير وافلاسه وعدم موجوده وهداه تفكيره الجهنمى إلى الباب الذى فيه كل الهلاك للوفائى.

ففى هذا العصر كانت وشاية بسيطة للسلطان عن اخفاء أحد المماليك المغضوب عليهم أو المتوفين لبعض ذخائرهم وثرواتهم لدى بعض التجار ، كانت هذه الوشاية كفيلة بأن يخرق السلطان بمن وُشيَ به تحت زعم ان المملوك وماله للسلطان.

وفتح أبو الخير هذا الباب واسعاً على غريمه الوفائى ، بعد ان توصل إلى السلطان الظاهر جقمق وأخبره ان الذى بيد أبى العباس من المال "إنما هو من جملة ذخائر الصفوى جوهر القنقبائى الخازندار وقد بقيت عند أبى العباس بعد موت جوهر" . فما كان من السلطان إلا ان أوكل للنحاس طلب "حقه" من أبى العباس .

عندما وقع ذلك فى عام ٨٤٦ هـ صار أبوالخير مطالباً بعد ما كان مطلوبا ، واجتهد فى اثبات دعواه ضد الوفائى وخدمة السعْد فى إظهار بعض موجود جوهر عند أبى العباس فحسن ذلك ببال السلطان ونَبُل أبو الخير فى عين السلطان ووكله بعد مدة فى جميع أموره.

وبسبب ذلك كثر تردد النحاس إلى السلطان "وحسن حاله من لبس القماش النظيف وركوب الحمار وأكتسى كسوة جيدة" ، وتجاوز نطاق خدماته للظاهر جقمق مطالبة الوفائى بثروات جوهر القنقبائى "فمشى أمره وظهر عند العامة اسمه واستمر على ذلك إلى سنة ثمان وأربعين ، فركب فرسا من غير لبس خُفٍّ ولامهماز ، وصار يطلع إلى القلعة فى كل يوم مرة بعد نزول أرباب الدولة من الخدمة ويتقاضى أشغال السلطنة".

كل ذلك وأعيان الدولة لا تلتفت إليه ، ولا يعاكسه أحد فيما يرومه ، لعدم اكتراثهم به وإهمالهم أمره ، لوضاعته لا لجلالته ، فاستفحل أمره بهذه الفعلة وطالت يده فى الدولة .

وحدثته نفس بأن ينتقل إلى الخدمة فى دواوين الدولة بصفة رسمية ليصعد إلى القلعة مع الصاعدين فى أوقات الخدمة وليس بعدها كالمتطفلين.

واستعرض النحاس رهط الصاعدين إلى الخدمة عند كل صباح لينتقى من بينهم ضحيته الجديدة التى سيحل مكانها فى خدمة السلطان ، ولم يكن صعباً عليه ان يكتشف الحلقة الأضعف بين أباب الوظائف ، متمثلة فى "ولى الدين السفطى".

وكان هذا السفطى يتولى عدة وظائف من بينهما وكالة بيت المال ونظر الكسوة الشريفة ونظر البيمارستان المنصورى ، سار فيها جميعاً سيرة سيئة فصار "يأخذ مالا يستحقه ويدفعه لمن لا يستحقه" واشتهر بأنه لا يدخل المرضى إلى البيمارستان إلا بسفارة أى واسطة وجعل من نقود .

وما أن بدأ أبو الخير فى معارضة السفطى ، حتى مال السلطان اليه نظراً لسوء سيرة السفطى وملل السلطان منه ،ففى ربيع الآخر من عام ٨٥١هـ أصدر الظاهر جقمق أمرا بتنحية السفطى عن وكالة بيت المال وتعيين النحاس فى تلك الوظيفة . ثم كرت البكرة سريعا .

فتولى ابوالخير النحاس نظر الجوالى فى ١٤ رمضان من نفس العام عن برهان الدين بن الديرى ، وفى ٢١ ربيع الأول عام ٨٥٢هـ استقر ابو الخير النحاس فى نظر الكسوة عوضا عن السفطى وعزل السلطان السفطى عن قضاء الديار المصرية فى نفس اليوم وبعد عشرين يوما تولى النحاس نظر البيمارستان المنصورى الذى كان لغريمه السفطى .

وخشى ابو الخير أن يعود السفطى الذى أشتهر بالهلب لكثرة ما يطلب من الناس إلى وظائفه التى استقر بها بعد ما أفلت سالما من ادعاء البعض عليه بأنه تناول خمسة الآف وخمسمائه دينار من الكسوة الشريفة ، إذ قام بتسديد المبلغ كاملاً وكافأه السلطان بخلعة خضراء.

فشمر النحاس عن ساعد الجد ، وأخذ يوغر صدر السلطان على السفطى مدعيا عليه بأنه قام بتهريب بعض ثروته وأودعها خفية لدى آخرين مما دفع جقمق إلى الحط على السفطى وبالغ فى ذلك بحيث أنه قال "هذا ليس له دين وهذا استحق القتل بما وقع منه من الأيمان الفاجرة بأن ليس له مال ثم ظهر له هذه الجمل الكثيرة وقد بلغنى ان له عند شخص آخر وديعة مبلغ سبعة وعشرين الف دينار" وظهر من كلام السلطان انه يريد أخذ الوديعة ومعها روح السفطى وهو ما أثار هلع ورعب ولى الدين السفطى.

ومن السفطى إلى أعوانه انتقل النحاس ليصفيهم ويبعدهم عن مواقعهم المؤثرة حتى لا يكونوا عوناً عليه ، فمازال بمحتسب القاهرة "يَرْ على العجمى الخراسانى" حتى عزله السلطان

وأخرجه من القاهرة ثم جيء بأحد أصحابه وهو على ابن اسكندر ليتولى حسبة القاهرة فى ٤جمادى الأخر ٨٥٣ هـ .

وعندما حل ابن اسكندر محتسبا بدأ النحاس فى استغلاله لصالحه ، وكانت البلاد تعانى وقتها من غلاء ونقص فى المواد الغذائية ، فأوعز إلى المحتسب ان يطلب من الأمير سودون السودونى دون سواه من الأمراء ان يبيع نصف مخزونه من الغلال لقلة الموجود منها فى الأسواق ، ولما أمتنع سودون عن تنفيذ ذلك شكاه أبوالخير النحاس للسلطان واتهمه بأنه يريد استثارة الرعية ضد مليكهم المحبوب.

فما كان من الظاهر جقمق إلا ان أمر فى ١٩ جمادى الآخر ٨٥٣ هـ بنفى سودون فشفع فيه فاكتفى بأن يقيم بطالا بالصحراء خارج القاهرة.

وسبب هذه العناية الخاصة التى أولاها النحاس للأمير المنفى ان الأخير ، كما ذكرنا آنفا ضربه مرتين فى يوم واحد إبان مطالبه.الوفائى له بمديونيته . فضلاً عن واقعة أخرى يحسن ذكرها لطرافتها.

فعندما ترقت الأحوال بأبى الخير ونال الوظائف السنية وأصبحت له حظوة لدى السلطان ، خشى سودون ان يضمر النحاس له شراً لما كان وقع منه فى حقه قديماً "فأراد ان يزول ما عنده ليأمن شرّه ، فدخل إليه فى بعض الأيام ، وقد جلس أبو الخير النحاس فى دست رئاسته وبين يديه أصحابه وغالبهم لا يعرف ما وقع له من سودون السودونى فلما استقر بسودون الجلوس ، أخذ فى الاعتذار لأبى الخير فيما وقع منه بسلامة باطن على عادة مغفلى الأتراك ، وساق الحكاية فى ذلك الملأ من الناس من أولها ، وأبو الخير ينقله من ذلك الكلام إلى كلام غيره ويقصد كفّه عن الكلام ، بكل ما تصل قدرته إليه ، وهو لا يرجع عما هو فيه ، إلى أن استتم الحكاية ، وكان من جملة اعتذاره إليه ان قال له ما معناه "والله يا سيدى القاضى ، أنا رأيتك شاب فقير ، من جملة الباعة وحرضونى عليك بأنك تأكل أموال الناس ، فما كنت أعرف أنك تصل إلى هذا الموصل فى هذه المدة اليسيرة ، ووالله لو كنت أعرف أنك تبقى رئيس لكنت وزنت عنك المال ".

وشرع فى اعتذار آخر وقد ملأ النحاس مما سمع من التوبيخ ، فاستدرك فارطه بأن قام على قدميه واعتنق السودونى وأظهر له أنه زال ما عنده وأوهم أنه يريد الدخول إلى حريمه حتى مضى عنه إلى حال سبيله" . وكان ما حدث بعد ذلك.

ولكن لم يكن تعيين صاحبه على ابن اسكندر في الحسبة ، خيرا محضا ، إذ كان كرفيقه النحاس سيئ السيرة ، عديم الكفاءة ، ولذا فانه لم يستطع ان يتدارك أزمة الغذاء التي شملت القاهرة ، بل تردّت الاحوال بعامة الناس حتى أجمعوا أمرهم على الاخراق بالمحتسب المسئول الأول عن مراقبة الأسواق.

في ٢٩ رجب ٨٥٣ هـ وقفت العامة بشوارع القاهرة من داخل باب زويلة إلى تحت القلعة في وقت طلوع على بن اسكندر إلى القلعة وأخذ الناس يستغيثون ويصرخون بالسبّ واللعن ويهددون بالقتل إلى ان اجتاز على بن اسكندر محتسب القاهرة "فلما رأوه أخذوا في زيادة ما هم فيه وحطوا أيديهم في الرجم فرجموه من باب زويلة إلى ان وصل إلى باب القلعة بعد ان أشبعوه سبا وتوبيخاً بألفاظ يستحى من ذكرها" . وفي نهاية المطاف استطاع ابن اسكندر ان ينجو بنفسه إلى القلعة .

ووجد المماليك السلطانية ضالتهم المنشودة في هذه الانتفاضة الشعبية لينتقموا من النحاس الذي اقتحم صفوفهم اقتحاماً. وأخذ المماليك يذكرون الناس بأن الذي أتى بمحتسبهم الأرعن هو صاحبه النحاس ، فاستمرت المظاهرات في شوارع القاهرة بانتظار صعود أبي الخير إلى القلعة وكانت عادته ان يصعد للخدمة بعد نزول أعيان الدولة ليخلو له وجه السلطان.

وعرف أبو الخير ما يراد به من شر فسلك طريقاً آخر إلى القلعة يمر بظاهر القاهرة وليس بوسطها وقبل ان يبلغ مرامه عرف المتظاهرون انه قد فاتهم ، فأطلق المماليك رؤوس خيولهم غارة والعامة خلفهم حتى وافوه أثناء طريقه "فأكل ما قسم له من الضرب بالدبابيس وانهزم أمامهم وهم في أثره والضرب يتناوله وحواشيه وهو عائد إلى جهة القاهرة وترك طلوع القلعة لينجو بنفسه" واستمر على ذلك إلى أن بلغ جامع أصلم السلحدار بخط سوق الغنم فضربه عبد أسود وأخذ عمامته من على رأسه ، ووقع النحاس من على فرسه لشدة الضربة ورمى بنفسه في أقرب دار مفتوح بابها ، فكانت دار أصلم السلحدار.

ومن عجب أن المقيم بهذه الدار هو الأمير يشبك الخاصكي كان أحد الذين سعى أبو الخير النحاس فيهم لدى السلطان وأرسل إلى النحاس فصفح عنه خوفا من أقرانه الخاصكية.

المهم ، ان الناس هجمت على بيت يشبك ، وكان غائباً آنذاك ، وقبضوا على أبي الخير وأوسعوه ضرباً وعروه من جميع ملابسه حتى أخذوا أخفافه من رجليه ، وأخذوا في الاخراق

به وفى ذلك اختلفت الاقوال "فمن الناس من قال : أركبوه حماراً عريانا وأشهروه فى البيت المذكور ومنهم من قال أعظم من ذلك" ثم نجا منهم ببعض من ساعده ، وألقى بنفسه من حائط إلى موقع آخر فتبعه الناس أيضاً وأوقعوا به وهو معهم عريان ونهبوا ما كان موجودا فى بيت يشبك".

ولما حضر يشبك لم يستطع حولا ولا طولا مع النحاس لكثرة المتكالبين عليه ، ولم ينجد المنكود الا نجدة بعث بها السلطان بقيادة جانبك والى القاهرة ، فأدرك النحاس وقد أشرف على الهلاك وخلصه من أيدى الناس وأراد ان يركبه فرسا فما استطاع أبو الخير الركوب لعظم ما به من الضرب فى رأسه ووجهه وسائر بدنه ، فأركبه عريانا وعليه ما يستره على بغلة وأردفه برجل يسنده من خلفه على البغلة ، وانطلق هذا الموكب الغريب بحماية الوالى وأعوانه إلى بيت "تمربغا"، والعامة خلفه وهم ينادمونه بأنواع السبّ ويذكرون له فقره وإفلاسه وما قاساه من الذل والهوان إلى ان وصل إلى بيت تمربغا بغير عمامة على رأسه" فمكث بالبيت ليلة وغادره متخفياً إلى منزله.

وكان ماسبق كله فريداً فى بابه فتلك هى المرة الأولى ، وربما الوحيدة اليت اتفق فيها القاهريون مع المماليك وأجمعوا أمرهم على شئ واحد وهو الفتك بأبى الخير النحاس ، وبغير رضا السلطان.

ويعطى مؤرخنا ابن تغرى بردى تفسيرا لهذا الموقف الغريب ملتمسا العذر للذين أرادوا الفتك به لأن " النحاس" كان بالأمسْ فى البهموت من الفقر والذل والإفلاس وصار اليوم فى الأوج من الرئاسة والمال والتقرب من السلطان ومع هذا الانتقال العظيم صار عنده شمم وتكبر ، حتى على من كان لا يرضى أقل غلمانه ان يستخدمه فى أقل حوائجه ، واما على من كان من أمثاله وأرباب صنعته فانه لم يتكبر عليهم ، بل أخذ فى أذاهم والإخراق بهم حتى أبادهم شراً".

ومع ذلك فان النحاس لم يفلت فقط من القتل بل ومن العزل عن وظائفه ، فبعد ان أقال السلطان على بن اسكندر من الحسبة ، خلع على النحاس "كاملية مُخَمَّل أحمر بمقلب سَمُّور" تعبيرا عن انحيازه لأبى الخير الذى تماسك بالكاد ونزل إلى داره وهو فى وجل من شدة رعبه من المماليك والعامة.

وشق النحاس القاهرة فى نزوله حتى يرى العامة خلعة السلطان الحمراء عليه ، ورغم ذلك لم يرتدع الناس فأسمعوه ما يكره "وصار بعض العامة يقول "أيش هذه البرودة" فيقول آخر

"إذا اشتهيت ان تضحك على الأسمر لَبِّسْه أحمر" ، هذا وأبو الخير يسلم فى طريقه على الناس من العامة وغيرها فمنهم من يرد سلامه ومنهم من لا يرد سلامه".

ولم تؤتى الحملة التأديبية الجماهيرية أى ثمرة مع أبى الخير الذى ازداد تعاظماً وطغى وتجبر ونسى ما وقع له من البهدلة والإخراق . وشرع فى الايقاع بالجمالى ناظر الخاص لدى السلطان فلم يمهله القدر.

ففى ١١ جمادى الأول سنة ٨٥٤ هـ أهتبل المماليك فرصة إحدى الخلافات المملوكية المتكررة ووقفوا تحت القلعة فى انتظار أبى الخير النحاس ، الذى خشى من تكرار ما حدث آنفا فاثر ان يبقى طول النهار بالقلعة ولم يطق المماليك صبراً ، فاجمعوا أمرهم على نهب دار أبى الخير النحاس ، ولكن مماليكه وأعوانه أحكموا اغلاق باب الدار فى وجه المهاجمين.

ولم يعدم المهاجمون وسيلة لاقتحام الدار ، فأشعلوا النار فى باب جانبى لدار أبى الخير ، ودخلوا إلى البيت ، "وامتدت الأيدى فى النهب فما عفوا ولا كفوا وأخذوا من الأقمشة والأمتعة والصينى والتحف مايطول الشرح فى ذكره".

ومن تصاريف القدر ان النار التى اشتعلت فى باب دار النحاس لم تمتد إلى داخل الدار ، بل طالت عدة بيوت مجاورة ، ومن ثم "حضر والى القاهرة وغيره لطَفْىْ النار فطُفيت بعد جهد".

أما المماليك فلم يغادروا بيت النحاس إلا وقد تركوه خاليا من جميع ما كان فيه ، "بعد ان سلبوا حريمه جميع ما كان عليهن من الأقمشة وأفحشوا فى أمرهن من الهتكة والجرجرة والهجم عليهن" ، ولم يتعرضوا فى طريق عودتهم لأى من بيوت أو حوانيت القاهرة.

وفى اليوم الثانى أحدق المماليك بالقلعة وقد ملأهم العزم والتصميم على الفتك بأبى الخير النحاس الذى بات ليلته بالقلعة ، وطالبوا السلطان بعزلة وتسليمه لهم . ولم يستطع النحاس ان يغادر القلعة الا بعد أربعة أيام ، فنزل خلسة قبل العصر وانحاز بداره وأغلق عليه بابه. وما لبث أن أصدر السلطان أمراً بنفيه إلى المدينة الشريفة.

وكما جرت به العادة فى مثل تلك الأحوال رسم السلطان لأبى الخير ان يكتب جميع ممتلكاته فى قائمة ويرسلها إلى السلطان وهو ما يعنى ضمناً ان مال وثروات النحاس ستصادر لصالح السلطان.

وبينما داخل الجميع الظن بأن النحاس قد دالت دولته ، كان أبو الخير قد تسلل من بيته

قبيل صلاة الفجر وطلع إلى القلعة من غير إذن السلطان ، وتحيل حتى دخل إلى الظاهر جقمق "واجتمع به ، ثم نزل من وقته وقد أصلح ما كان فسد من أمره وأنعم له السلطان بوجوده ، وترك له جميع ما كان عزم على أخذه واستمر بداره وقد هابته الناس وكثر ترددهم إليه .. وكفّ جميع أعداء النحاس عن الكلام فى أمره مع السلطان".

وعندما عاد أبو الخير إلى منزله استدعى إليه التاجر شرف الدين موسى التتائى الأنصارى وتوعده بالانتقام ان طالت يده . وكان أبو الخير النحاس فى أيام محنته التى ضُرب فيها وقعد فى بيته يتخذ من شرف الدين هذا رسولاً إلى السلطان ومهما كان للنحاس من الحوائج يقضيها له عند السلطان "فظهر لأبى الخير المذكور بطلوعه إلى القلعة فى ذلك اليوم ان شرف الدين ليس هو له بصاحب وأنه ينقل عن إلى السلطان ماليس هو مقصوده ، بل يُنهى عنه ما فيه دماره".

ولم يجد شرف الدين موسى بدأ من ان يسبق النحاس فى هذه المرة ، فادعى عليه لدى السلطان بجملة دعاوٍ توجب مصادرة أموال النحاس ، فأذن له السلطان بأن يدعى عليه بمجلس القضاء ، ليجرع النحاس ذات الكأس التى جرعها للشيخ أبى العباس الوفائى سابقاً.

وهكذا لم ينعم أبو الخير النحاس بعفو السلطان عنه وتركه أمر المصادرة ، أكثر من أسبوع واحد وجد نفسه بعده وقد أمسك به الصفوى جوهر الساقى وأخرجه من داره ماشيا ممسوكاً مع نقيب الجيش" وقد ازدحم الناس على بابه للتفرج عليه والفتك به فحماه جوهر ومن معه من المماليك منهم وأخذه ومضى وانطلقت الألسن إليه بالسب واللعن والتوبيخ وجوهر يكفيهم عنه ساعة بعد ساعة وهم خلفه وأمامه" وعلى هذا النحو مشى أبو الخير إلى ان وصل إلى بيت قاضى الشافعية الذى قدر له ان ينظر فى دعاوى التتائى على النحاس . وريثما يحضر القاضى أودع النحاس المدرسة الصاحبية المجاورة لبيت القاضى مترسما عليه.

وعاد جوهر الساقى وشرف الدين التتائى لمصادرة موجود أبى الخير النحاس بداره وحواصله ووجدت العامة بغياب جوهر فرصة إلى الدخول على أبى الخير بمحبسه "فهجموا عليه وأخذوه من أيد الرسل وضربوه ضرباً مبرحاً" فصاحت رسل القاضى عليهم وأخذوه من أيديهم واحتموا به فى مكان بالمدرسة الصباحية ، وأعلموا القاضى فأرسل إلى جانبك وإلى القاهرة حتى حضر وقدر على إخراجه من المدرسة إلى بيت القاضى حيث أقام التتائى دعاواه فى مواجهة النحاس.

ومن اليوم التالى طلب السلطان خيول ومماليك النحاس فطلعوا بها فى الحال بعد أن شقوا

بهم القاهرة وازدحم الناس لرؤيتهم فكانت عدة الخيول نيفا وأربعين فرسا ، والمماليك نحو عشرين نفرا ، واستمر شرف الدين يتتبع اثار النحاس ومخازنه ، فاستخرج منها من الذهب نحو سبعة عشر ألف دينار ووجد أيضا من الأقمشة والتحف وأواني الصيني والكتب النفيسة أشياء كثير ، ووجد للنحاس حجج مكتتبة على جماعة بنحو ثلاثين ألف دينار فحمل الذهب إلى السلطان وبعض الأشياء المستظرفة وختم على الباقي ليباع بعد ذلك.

ومع هذا الاجتهاد في تقصي ممتلكات أبي الخير النحاس ، لم يفت شرف الدين ان يشهد على النحاس "ان جميع ما يملكه من الأملاك والذخائر والأمتعة والقماش وغير ذلك هو ملك السلطان الملك الظاهر دون ملكه وليس له في ذلك دافع ولا مطعن".

ومن جانبه فان السلطان جقمق قام بحرمان أبي الخير من جميع الاقطاعات والحمايات والمستاجرات وغير ذلك مما كان بحوزته ، وكافأ شرف الدين موسى التتائي بأن أسند إليه كافة وظائف النحاس وهم عدة وظائف ما بين نظر البيمارستان المنصوري ونظر الجوالي ونظر الكسوة ووكالة بيت المال ونظر خانقاه سعيد السعداء ووكيل السلطان ووظائف دينية ومباشرات "ولبس شرف الدين خفا ومهمازا وتولى جميع هذه الوظائف عوضا عن أبي الخير دفعة واحدة" وانطبق عليه قول المتنبي:

بذا قضت الأيام ما بين أهلها مصائب قوم عند قوم فوائد

أما أبو الخير فاستمر في بيت قاضي الشافعية شرف الدين يحيى المناوي متحفظا عليه وصارت الحارة التي بها بيت القاضي كبعض المتفرجات لازدحام الناس بها لرؤية النحاس وقد سروا بما جرى له . ذلك وأبو الخير يسمع من الناس "من أنواع البهدلة والسب مالا مزيد عليه مواجهة" ولم يسلم من ألسنة النساء وأهل الذمة.

وما ان شبع أهل "سويقة الصاحب" من رؤية النحاس محبوسا حتى أمر السلطان بنقله من بيت القاضي الشافعي إلى بيت القاضي المالكي "ولي الدين السنباطي" بالدرب الأصفر ليدعى عليه عند القاضي المذكور بدعاو ، "فأخذه والي القاهرة ومضى به .. وقد أركبه حماراً وشق به القاهرة والناس صفوف وجلوس بالشوارع والدكاكين وهم ما بين شامت وضاحك ثم باك ، فأما الشامت فهو من أذاه وظلمه ، والضاحك من كان يعرفه قديما ثم ترافع عليه والباكي معتبر بما وقع له من ارتفاعه وهبوطه".

وكان المدعي لدى القاضي المالكي دلال العقارات السيد الشريف شهاب الدين أحمد بن

مصبح وهو من الأشراف الذين يمتد نسلهم إلى الرسول (ص) .

أما التهمة فهى من أشنع التهم ، واستوجبت وضع الجنزير فى رقبة أبى الخير بن النحاس بعد ان كُتب محضر بكفره، ذلك انه سلم على السيد الشريف بقوله "أهلاً بالكلب ابن الكلب" وفى ذلك ما يعد سباً فى حق الرسول الكريم . وأقام الشريف البينة عند القاضى المالكى بذلك فلم يقبل القاضى بعض البينة ومع ذلك فقد استمر النحاس محبوسا فى بيت القاضى إلى العصر "فنقل إلى حبس الديلم على حمار وفى رقبته الجنزير وشق شوارع القاهرة على تلك الحالة" وعليه من الذل والصغار ما أحوج اعدائه للرحمة عليه وحاله كقول القائل:

لم يبق الا نفس خافت ... ومُقْلَة انسانها باهت

رثى له الشامت مما به ... يا ويح من يرثى له الشامت

ومماقيل فى هذا الموقف أيضاً:

يا من عَلا وعلُوُّه ... أعجوبة بين البشر

غلط الزمان برفع قد ... رك ثم حطك واعتذر

وبقى أبو الخير رهن الاعتقال بحبس الديلم مدة أشيع أثناءها أنه قد أصابه مس من الجنون وصار يخلط فى كلامه "وحُقَّ له ان يتجنن ، فإنه كان فى شئ ثم صار فى شئ ، ثم عاد إلى أسفل ما كان ، وهو أنه كان أولاً فقيراً مملقا متحيلاً على الرزق ، دائراً على قدميه فى النزه والاوقات ، ثم وافته السعادة على حين غفلة حتى نال منها حظاً كبيراً ثم حطه الدهر يداً واحدة ، فصار فى الحبس ، وفى رقتبه الجنزير ، يترقب ضرب الرقبة ، بعد ما وقع له من الإخراق والبهدلة وشماتة الأعداء وأخذ أمواله ما وقع ، فهو معذور "دعوة يتجنن ويتفنن فى جنونه".

وعلى وجه اليقين فان ادعاء النحاس للجنون لم ينطلى على خصمه الشريف أو على السلطان ، فأرسل الأخير اليه فى محبسه جوهرا التركمانى الطواشى ليسأله عن الأموال ويهدده بالضرب وبالنكال ، فلم يلتفت أبو الخير إلى ما جاء فيه جوهر وقال ان السلطان أخذ جميع ماله وما بقى فهو يباع فى كل يوم.

أما الشريف فاستغاث على رؤوس الأشهاد وطالب بضرب رقبة النحاس لانه أقام البينة كل كفره واتهم القاضى المالكى بالتباطؤ فى تنفيذ شرع الله ، فاستدعى السلطان القاضى وأفهمه أن هذا الأمر راجع إليه وحده وانه إن ثبت على أبى الخير كفر فليضرب رقبته بالشرع ولا

يلتفت لما بقى عنده من مال السلطان "فان حق النبى (ص) أبدا من حق السلطان".

وفى تطور لاحق أثبت القاضى الشافعى فسق القاضى عز الدين البساطى أحد نواب الحكم المالكى وهو أحد من شهد على أبى الخير لأمر من الأمور ، فانهارت دعوى السيد الشريف شهاب الدين وأمر السلطان بحبسه والشهود فى الحبس بالمقشرة وتراجع أمر أبى الخير النحاس بعد ما أرجف بضرب رقبته غير مرة.

وكان من الطبيعى أن يفرج عن النحاس ، ولكن السلطان أمر به فأخرج من حبس الديلم مجنزراً بين يديه وشق به الوالى الشارع وهو راكب خلفه ماشٍ على قدر مشية النحاس حتى وصل به إلى بيت قاضى الشافعية بسويقة الصاحب وقد ازدهم الناس لرؤيته "ومر أبو الخير على مواضع كان يمر بها فى موكبه أيام عزه والناس بين يديه".

وفى مجلس القاضى الشافعى ادعى شخص على أبى الخير بدعاوٍ كثيرة شنعة ، أعترف أبى الخير ببعضها وسكت عن البعض فحكم القاضى عند ذلك بإسلامه وحقن دمه وفعل ما وجب عليه من التعزير بمقتضى المذهب الشافعى "وسلمت مهجته بعد ان أيقن كل أحد بسفك دمه وذهاب روحه وذلك لعدم أهلية أخصامه وضعف شوكتهم" . وبعد التعزير أمر القاضى باستمرار حبسه إلى ان يوفى الأموال التى يطالبه بها السلطان.

ولم يشأ السلطان ان يطيل من عذابات النحاس ، فاستحلفه ، فاقسم يمينا مغلظاً بمجلس قاضى القضاة شرف الدين يحيى المنياوى أنه لم يبق معه شئ من المال غير مبلغ يسير لنفقته وانه صار كما كان أولاً فقيراً لا يملك ما قل ولاجل.

وعندئذ أمر السلطان بالإفراج عن الشريف غريم النحاس وعن الشهود من حبس المقشرة ورسم بنفى النحاس إلى مدينة طرسوس محتفظاً به ، وأنه يقيد ويجنزر من خانقاه سريا قوس (الخانكة حالياً) فخرج على هذه الهيئة ليلة التاسع والعشرين من جمادى الأخرة عام ٨٥٤ هـ

فى ١٤ رجب ورد كتاب نائب غزة متضمناً ان أبا الخير النحاس توعّك وأنه يسأل ان يقيم بغزه إلى ان ينصل من مرضه ثم يسافر إلى طرسوس ، فكتب الجواب اليه بالتوجه إلى طرسوس من غير ان يتعوق باليوم الواحد.

فى رمضان تذكر السلطان انه فى شهر الصدقات والقربات لله فأرسل لنائبه فى طرسوس

ان يقبض على أبى الخير النحاس ويضربه على سائر جسده خمسمائة عصاة وان ياخذ جميع ما كان معه من المماليك والجوارى . ووقع ما رسم به السلطان.

وبعد عدة أشهر وبالتحديد فى ربيع الآخر من عام ٨٥٥ هـ أشيع بالقاهرة ان السلطان ذكر أبا الخير النحاس بخير وانه فى عزمه الافراج عنه والرضا عليه وبلغ ذلك السلطان فبادر إلى تكذيب الشائعة بان أرسل مرسوماً إلى نائب طرسوس بضرب النحاس مائة عصاة افتقده بها.

وبقى النحاس فى طرسوس قرابة العامين محبوساً بقلعتها ، نال اعداؤه منه خلالها فوق الغرض ، ولم يتوقف السلطان خلالها عن تفقده فى كل قليل بُعَصيَّات حتى أنه ضرب فى مدة حبسه بطرسوس على نفذات متفرقة نحو الألف عصاة.

على حين غرة ظهر النحاس بالقاهرة فى ٩ رجب عام ٨٥٦ هـ وصعد إلى القلعة فى معية المعزى عبد العزيز ابن أخى الخليفة العباسى القائم بامر الله حمزة وقد أمره عمه القائم بامر الله ليشفع فى أبى الخير المذكور على لسان الخليفة . فقام السلطان لابن أخى الخليفة وأجلسه ثم دخل أبو الخير النحاس وقبل رجل السلطان فسبه الظاهر جقمق ولعنه وأخذ فى توبيخه وذكر أفعاله القبيحة ثم أمر بحبسه بالبرج من قلعة الجبل وقال معتذراً لابن أخى الخليفة "أنا كنت أريد توسيطة (قتله) ولاجل الخليفة قد عفوت عنه".

نام السلطان وقام فى الصباح ، فكان أول ما باشره من أمور الدولة ان أمر بالنحاس فاحضر من حبسه ثم وعلى ملأ من الناس أمر به فضرب بين يديه نحو الألف عصاة أو دونها تخمينا على رجليه وسائر بدنه ثم أمر بحبسه ثانياً بالبرج من القلعة".

وبعد شهر من هذه الوجبة الساخنة ، كان الخروج الثانى للنحاس، ففى ١٤ شعبان ٨٥٦هـ أخرج أبو الخير "منفيا إلى البلاد الشامية ورسم بحبسه بقلعة الضبية ، فنزل على حالة غير مرضية ، وهو أنه أركب على حمار وفى رقبته باشة (قيد) وجنزير وموكل به جماعة من الجبلية (العربان) شقوا به شوارع القاهرة إلى أن أخرج من باب النصر والمشاعلى ينادى عليه .

"هذا جزاء من يكذب على الملوك وياكل مال الأوقاف ، ونحو ذلك ورسم السلطان ان يفعل به ذلك فى كل بلد يمر بها إلى أن يصل إلى محبسه".

ومرت سبع نسوات عجاف والنحاس فى منفاه إلى ان أمر السلطان بطلبه من البلاد الشامية فى أواخر رجب من عام ٨٦٣ هـ ، فوصل المذكور إلى القاهرة فى يوم ثانى شهر

رمضان "وخلع السلطان عليه كاملية بمقلب سمّور" . وهاداه النحاس، باثنين وسبعين فرسا وثلاثين بغلا ، لا يعرف أحد مصدر شراءها لكونه كان منفياً.

وبفضل هذه الهدايا استقر أبو الخير النحاس ناظر الذخيرة السلطانية ووكيل بيت المال ، وظن الغافل ان أيام سعده قد عادت ولكن الرياح أتت بما لا تشتهى سفنه . وصار كمن كلما قام أقعده الدهر وكلما أراد القوة ضعف.

ففى يوم الخميس ثالث شوال ٨٦٣ هـ وقعت الواقعة "وضربت المماليك الأجلاب أبا الخير النحاس وأخذوا عمامته من على رأسه فتزايد ما كان به من الضعف فإنه كان مستضعفاً قبل ذلك بمدة وأخذ أمره يومئذ فى انحطاط ولزم الفراش".

ورغم شدة مرضه ، لم يرق له قلب السلطان ، ان كان له قلب ، فأرسل إليه الرسل تترى بطلب المال فعظم ما به من المرض من الخالق ومن المخلوق ، وحُمل على قفص حمال عل رأس رجل للمحاسبة أمام السلطان بالقلعة وذلك لثقل المرض عليه.

وظل السلطان يستحثه فى طلب الأموال إلى ان قبضه ملك الموت فى يوم الجمعة العشرين من المحرم عام ٨٦٤ هـ ، فاستراح وأراح بعد ان قاسى أهوالاً فى مرض موته.

واستكمالا لهذه الأمثولة نترك للمؤرخ أبى المحاسن الذى عاصر النحاس الحديث عن صفاته الجسمانية والشخصية.

"كانت صفته رجلاً طوالا ، أسمر جسيماً عامّيا ، كانت صفته مشبهة لصناعته (النحاس) وأهلها فى الكثافة ، الا انه كان يكتب المنسوب بحسب الحال ليس فيه بالماهر ، ويحفظ القرآن على طريق قراء الأجواق من مواظبته لليالى جُمع الإمام الليثى ، لا يحفظه على طريق القراء ، وبالجملة فان ابتداء ترقيه كان عجيبا وانحطاطه كان أعجب".

وإذا كان المثل القائل بأنه على قدر الصعود يكون الهبوط ينطبق على سيرة أحد من الناس فانه ولا شك سيكون ملخصا وافيا وشافيا لسيرة محمد أبى الخير النحاس ، شهرة ومكسبا ، الذى غادر صفوف الباعة مسرعا ليزاحم أهل الصفوة فى البلاد ، وما ان تبوأ المكانة التى يرجوها أهل العمامة وأرباب السيوف على حد سواء حتى هوى من شاهق جزاء وفاقا من الله عز وجل على ما أرتكبه بحق العامة ورفقاء مهنته الأولى ، فكان عبرة لكل متكبر عنيد.





البباوى وصبيانه

ان يصبح الفقير العصامى غنيا ثريا ، فذلك ما اعتاد المجتمع الاسلامى ان ينظر اليه باحترام وتقدير ، أما ان يستغل الثرى الغنى ثراءه فى إذلال الآخرين أو للتوصل الى ما لا يليق به وقدراته من الوظائف والمناصب ، فهذا ما يرفضه المجتمع ويدينه بشدة .

ولعل فى موقف المجتمع المصرى من المعلم محمد البباوى ثم الوزير شمس الدين محمد البباوى ما يؤيد صدق هذا الاستخلاص التاريخى .

والبباوى هذا أحد أشهر شخصيات العصر المملوكى المتأخر (الجركسى) ، وأكثرها استثارة لشهية الشعراء من معاصريه حتى ان المؤرخ ابن تغرى بردى جمع فى أحد مؤلفاته كما غزيرا من الهجاء الذى نظمه الشعراء فى حقه . وان كان لم يأخذ حقه فى الكتابات التاريخية الحديثة سواء تلك المعنية بالتاريخ السياسى للملوك والامراء والصراعات الكبرى أو حتى الدراسات التى تولى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى مساحة أكبر من الاهتمام والتحليل.

فالبباوى رغم توليه الوزارة لم يؤثر فى مجرى الأحداث السياسية ولذا لم يكن من المعدودين بين الشخصيات السياسية البارزة فى عصره ، وهو بوصفه من الباعة الذين تولوا مناصب فى الحكومة المملوكية كان استثناءاً فى طبيعة تركيب وتكوين نخبة الحكم ، وخلافاً

لابى الخير النحاس ، فان البباوى لم يعمر طويلا فى مناصبه ، فمر على اعادة كتابة التاريخ المملوكى كأن لم يكن .

أصله من "ببا" احدى قرى محافظة بنى سويف بصعيد مصر ولهذا اشتهر عندما جاء الى القاهرة باسم محمد البباوى .

عمل محمد البباوى خفيرا فى بلده وقيل راعيا للغنم ، وعندما قدم القاهرة التحق بخدمة بعض الطباخين وعمل مرقدارا أى مسئولا عن المرق . ومن مرق اللحم انتقل البباوى ليعمل صبياً عند بعض معاملى اللحم وهو المعنى بتوريد اللحوم للدولة . وكان معاملو اللحم يجنون أرباحا طائلة من عملهم مع السلطنة المملوكية لان غالبية أمراء المماليك كانوا يتلقون رواتب ثابتة من اللحم لهم ولاتباعهم .

ولازال محمد البباوى يتنقل فى هذه الصناعات الى ان صار معاملاً ، وحسنت حاله ، فركب حماراً !!

وترقت به الأحوال ونمى فى "كاره" الى ان أثرى وحصل مالا كثيرا "وصار مُعَوَّلُ الوزاره عليه فى حمل اللحم المرتب للمماليك السلطانية ، وبقى يركب بغلا بنصف رحل (بردعة) بسلخ جلد خروف (فرو خروف) ويلبس قميصا أزرق كأكابر المعاملين"

وكان هذا الاقتراب الحميم من قمة السلطة بالقلعة سببا فى اشتهار أمر البباوى لدى الملك الظاهر خشقدم بوصفه أحد أكثر موردى الأغذية ثراء فى القاهرة ، وكان خشقدم "من الخسة والطمع فى محل كبير" ، "ويميل الى جمع المال ويشره فى ذلك من أى وجه كان جمعه" ، فراق له ان يأخذ ثروة البباوى دون ان يلجأ الى مصادرته حتى لا يوقع ذلك الاجراء الرعب فى قلوب معاملى الدولة .

وكانت خطة خشقدم لاصطياد المعلم محمد البباوى غاية فى البساطة ، وتدور حول محور واحد هو تعيين البباوى فى احدى الوظائف الحكومية وتكليفه ما لا يطيق من النفقات ثم الاستيلاء على أمواله فى النهاية إما لعجزه أو بحجة ان موظف الدولة وماله للسلطان .

فى يوم السبت ١٣ ذى الحجة من سنة ٨٦٧ هـ استقر معامل اللحم المعلم محمد البباوى ناظر الدولة دفعة واحدة وترك زى الزفورية السوقة من لبس القميص الأزرق وركوب البغل ببردعة من فرو خروف . ولبس زى المباشرين الكتاب بدءا من "العمامة" و "الفرجية" وانتهاء "بالخف والمهماز" .

وكان لتعيين البباوى صداه لدى الناس قاطبة ، الذين شق عليهم ذلك وعدوه من قبائح الملك الظاهر خشقدم .

فالمماليك ومن انحاز اليهم من الكتاب والمباشرين لا يرون للبباوى أحقية فى تلك الوظيفة "لانحطاط قدره وجهله ووضاعته وسفالة أصله" بينما يعتب عامة الناس والعلماء على خشقدم لتعيينه فى نظر الدولة رجلاً أميا لا ينطق بحرف من حروف الهجاء الا إن كان تلقينا وفوق ذلك كان محمد البباوى فى نظر الكافة غير لائق فى زى الكُتّاب .

وبالجملة "كانت ولايته لهذه الوظيفة من أقبح ما وقع فى الدولة التركية بالديار المصرية" ولايوجد ما هو أسوأ من ذلك سوى ولاية البباوى نفسه للوزارة .

ففى ١٧ ربيع الأول سنة ٨٦٨ هـ ارتكب خشقدم خطيئته الثانية وأمر بأن يعين معامل اللحم سابقا وناظر الدولة حاليا وزيرا بالديار المصرية ولبس الرجل خلعة الوزارة ، فالله دره الشاعر أبى العلاء المعرى حينما قال :

فياموت زر إن الحياة ذميمة　　　　ويانفس جِدى إن دهرَك هازِلُ

ورغم قصر المدة التى تولى فيها البباوى الوزارة الا انه باشرها "بظلم وعسف وعدم حشمة وقلة أدب مع الأكابر والأعيان وساءت سيرته ، وكثر الدعاء عليه ، الى ان أخذه الله تعالى أخذ عزيز مقتدر وأراح المسلمين منه"

وكانت توليته الوزارة مثار انتقاد واسع نظرا لما تتمتع به من مكانة فى نظر المسلمين ، لاسيما "وقد وليها قديما جماعة كثيرة بالديار المصرية وغيرها من سادات الناس من زمن عبد الملك بن مروان ، الى أيام الملك الظاهر بيبرس البندقدارى" .

ورغم اعتراف المعاصرين بأن الوزارة كانت أرفع الوظائف قدراً فى سائر بلاد الله وفى كل قطر من الاقطار الا الديار المصرية حيث انحط بها قدرها ووليها من أوائل القرن التاسع الهجرى جماعة من الأوباش وصغار الكتبة . رغم هذا الاعتراف إلا أن البباوى كان فلتة حتى بين هؤلاء الأوباش.

فوسط وزراء ضعاف مثل "ابن النجار وعلى بن الأهناسى البُردار وأبوه الحاج محمد ويونس بن جربغا دوادار فيروز النوروزى" كان البباوى أعظم بلاء نزل بهذه الوظيفة العظيمة ، لأن كل واحد ممن سبق ذكرهم كان له "ميزة فى نفسه ، وقد تقدم له نوع من أنواع الخِدم والمباشرات الا البباوى هذا فانه لم يتقدم له نوع من أنواع الرئاسة"

وقد توفى الوزير شمس الدين محمد البباوى غريقا ببحر النيل بساحل بولاق بالقرب من فم الخور وقت المغرب من يوم الأربعاء ثامن عشرين ذى الحجة عام ٨٦٩ هـ ، وهو كهل . وسبب موته انه توجه فى مركب الى ناحية طناش بشمال الجيزة "وعاد فغرق من شرد ريح وافى مركبه قلبتها ولله الحمد" .

وعندما توفى محمد البباوى قال ابن تغرى بردى فى آخر ترجمته "ما ولى الوزر فى الدنيا أحد أخس من البباوى هذا ، ولايليها أيضا أحد أقبح منه الى يوم القيامة" . ولكن السلطان خيب ظن المؤرخ الشهير .

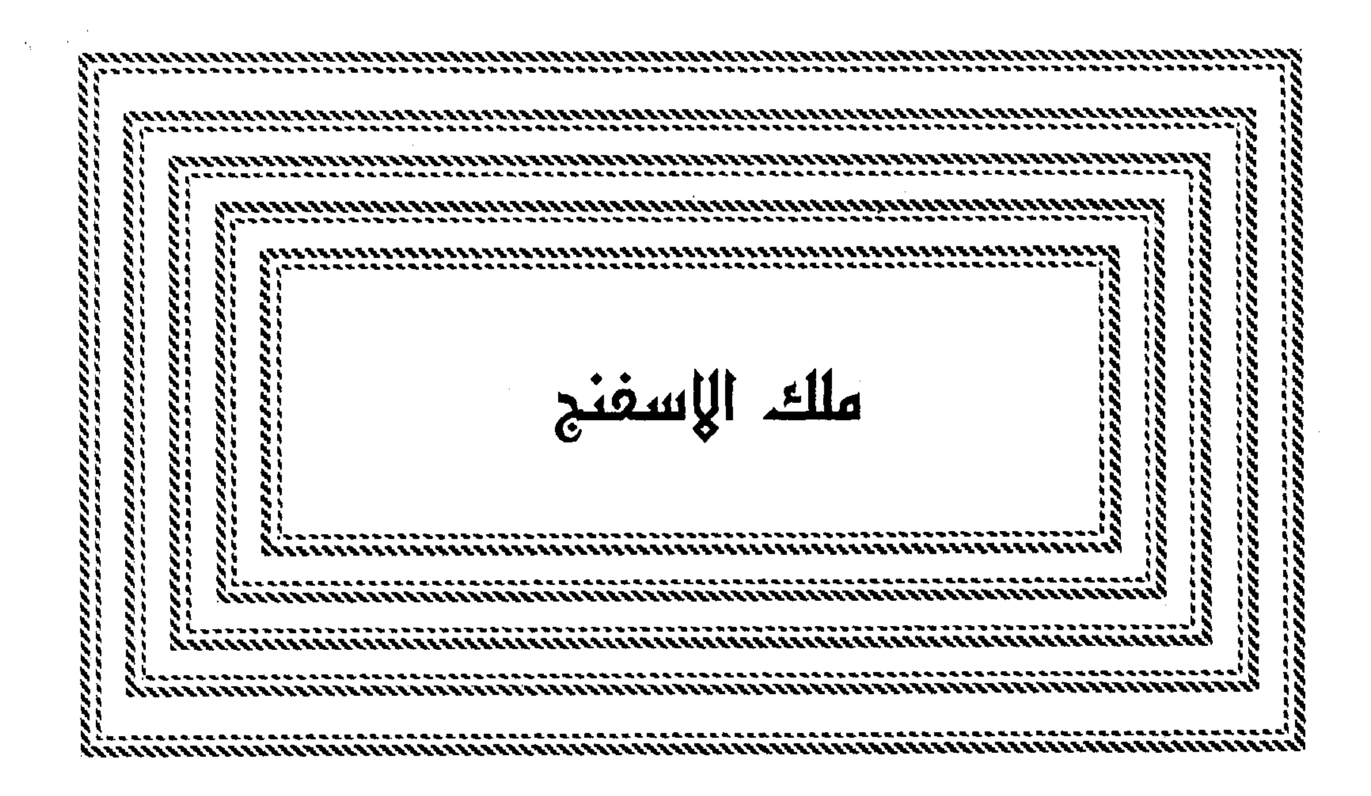
فبعد عام واحد من وفاة البباوى استقر أحد غلمانه وهو المعروف بقاسم جُغيته (شغيتة) صيرفى اللحم وزيرا بالديار المصرية ، وكما فعل أستاذه ، قلع لبس العوام والسَوقة وتزين بزى الكتاب وركب فرسا .

ولحق به فى نظر الدولة شخص آخر من شاكلته اسمه عبد القادر "وكان لبسهما لهاتين الوظيفتين عارا كبيرا على ملوك مصر الى يوم القيامة .. وليس لأحد فى ولايتهما عذر مقبول وآفة هذا كله عدم المعرفة وقلة التدبير وإلا ما ضيق الله على ملك مصر حتى يكون له وزير مثل هذا ومثل أستاذه محمد البباوى المقدم ذكره" .

ولا غرو بعد ذلك وقد رأى الناس معاملى اللحم يتولون الوزارة ، ان يلهجوا بأن الدنيا كالسواقى (الدواليب) لاتدور الا بالبقر !!

ولعل أبلغ ما قيل من شعر بصدد تولية البباوى ثم قاسم جغيته للوزارة هذه الأبيات :

ما كنت أوثر أن يمتد بى زمنى	حتى أرى دولة الأوغادِ والسفَّل
هذا جزاء امرىء أقرانه دَرَجُوا	من قبلِهِ فتمنى فُسحة الأجـل



ملك الاسفنج

الملك المؤيد شيخ أحد أهم شخصيات العصر المملوكى التى نشأ حولها خلاف بين اثنين من أشهر مؤرخى هذا العصر وهما العلامة تقى الدين أحمد بن على المقريزى والمؤرخ الكبير جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى .

وحقيقة الأمر ان الخلاف بين المؤرخين فى تقييم سيرة المؤيد شيخ هو اختلاف بين منهجين وموقعين اجتماعيين متباينين أشد التباين .

فالمدرسة المقريزية فى التاريخ إضافة الى التزامها التقليدى بالنقل عن المصادر المعاصرة للأحداث (العنعنة) واعتنائها بالأحداث السياسية التى تدور حول الشخصيات الرئيسية من الحكام ، تُطعم كتاباتها بنوع من التقصى الاجتماعى لما يجرى بعيدا عن كواليس السلطة وفى كل الأحوال ، كانت لدى المقريزى معايير مرجعية وتقييمية يقيس عليها سلوك الحكام ، هذه المعايير تنقسم الى فرعين رئيسين ؟

أولهما دينى وبه يقاس مدى مطابقة هذا السلوك للشرع الاسلامى ، وثانيهما تاريخى يقارن بواسطته الحكام مع من سبقوهم منذ العصر الاسلامى الأول .

وقد أتاح له هذا المنهج المتميز ان يفرق بين ما هو نسبى وماهو مطلق ، فهو يرى ، على

سبيل المثال ، ان حكام المماليك على إطلاقهم كانوا أهل ظلم ، ارتكانا الى معايير الدين الاسلامى ، وإذا ما أراد ان يتناول سيرة كل سلطان أو أمير منهم فانه يلجأ الى التاريخ المقارن ليخرج باستخلاصات عامة تدور غالبا حول محورين ، الأول انه لا وجه للمقارنة بينهم وبين السلف الأول من حكام المسلمين والثانى ان بعض حكام المماليك أظلم من بعض ، فالفارق بينهم نسبى فى إطار الظلم .

أما المنهج الذى اتبعه ابن تغرى بردى ، فهو أقرب الى تسجيل الوقائع اليومية ، وجميعها يتمحور حول قرارات الحكام ، ولايتطرق الى ما يتصل بالحياة الاجتماعية الا فى اطار ردود الأفعال الشعبية التى تكون صدى لمثل هذه القرارات .

وثمة خلاف أخر بين منهجى المقريزى وابن تغرى بردى وهو ان الأخير يتخذ من نظم الحكم المملوكية معيارا رئيسيا يقيس عليه مدى التزام السلاطين والامراء "بالناموس الأول" و "عادات الملوك" ، وهو كما نرى معيارا نسبياً فى الأصل ، ولكن ابن تغرى بردى يستخدمه كمرجع تقييمى مطلق .

ولعل هذا الاختلاف المنهجى الذى مررنا سريعا على بعض عناصره ، قد نشأ نتيجة لاختلاف الموقع الاجتماعى لكل من المؤرخين وطبيعة التعليم الذى تلقياه .

فالمؤرخ أحمد بن على المقريزى رغم ان أصول عائلته تعود الى إحدى البلاد الشامية إلا أنه مصرى النشأة والمولد ، وتلقى تعليما دينيا رفيعا كما تنبىء بذلك مؤلفاته الكثيرة التى شملت عدة فنون . وفوق ذلك فان المقريزى لم يكن كآحاد الناس ، يرقب التاريخ وهو يمر أمام عينيه ، بل تقلب فى عدة وظائف لعل أهمها حسبة القاهرة التى وليها لبعض الوقت ، ومناصب القضاء.

ومن موقعه هذا كوسيط بين الحكومة والرعية وكحارس على قيم الاسلام فى أدق تفاصيل الحياة اليومية للناس فى الأسواق وغيرها ، استقى المقريزى معلوماته عن الحياة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية فى عصره ، منحازا فى نقدها وتفسيرها لما لدية من معايير دينية وأخلاقية ، ومفيدا فى ذات الوقت من ثقافتة الموسوعية وعلى النقيض من ذلك ، كان أبو المحاسن يوسف تركيا جركسيا ، شغل والده المملوك تغرى بردى الأتابكى عدة مواقع سياسية فى دولة المماليك وخاصة فى الشام حيث توفى وهو يتولى نيابة دمشق للمرة الثالثة وتطفح كتاباتة بالتمييز بين العامة أوالعوام (أى جموع المصريين) وبين أولاد الناس الذين هم بكل بساطة ، أبناء المماليك . وباختصار كان أبن تغرى بردى مخلصا فى انتمائه لابناء جنسه وهو مثلهم فى نظرته لأحقيتهم فى الحكم وسلامة النظم الادارية والاقطاعية التى أرساها مماليك

العصر الأول وبين موقع المقريزى وسط الناس والحياة والحكم وموقع ابن تغرى بردى فى قلعة الجبل ، كانت هناك فوارق فى طبيعة الرؤية ومداها ، عكست نفسها فى إختلاف المواقف من الأحداث والأشخاص ، وشمل هذا الاختلاف ضمن ما شمل الملك المؤيد شيخ .

فمن ناحيته ، ورغم الاعتراف ببعض الهنات، كان ابن تغرى بردى يرى فى الملك المؤيد سلطاناً عالى الهمة كثير الحركات والأسفار جيد التدبير حسن السياسة يباشر الأحكام بنفسه مع معرفة تامة وحذق وفطنة وجودة حدس فى أموره ، عظيم السطوة على مماليكه وأمرائه ، هينا مع جلسائه وندمائه ، طروبا يميل الى سماع الشعر والأصوات الطيبة، على أنه كان يحسن أيضا أداء الموسيقى ويقوله فى مجالس أنسه وكان يميل الى الدقة الأدبية ويفهمها بسرعة"

ويتضح فى هذا التقييم المملوكى تركيز ابن تغرى بردى على الصفات الشخصية للسلطان ولاسيما ما يتعلق منها بحياته فى القلعة وصلاته بمماليكه وندمائه ، دون كلمة واحدة عن علاقة حب المؤيد للموسيقى مثلا بالسياسة التى ينتهجها بين رعاياه وفى موضع أخر يتحدث أبو المحاسن مدللا على ان المؤيد كان "سلطاناً جليلاً مهاباً شجاعاً مقداماً عاقلاً ناقداً " فيذكر أن من بين انجازاته فى الحكم تخفيض عدد المماليك الخاصكية من ألف نفر الى ثمانين خاصكيا "كما كانت أيام أستاذة الملك الظاهر برقوق " ، وتنزيل أعداد الدوادارية من ثمانين إلى ستة وكذلك الخازندارية والبجمقدارية والحجّاب " وكان يتأمر الشخص فى أيامه ويقيم سنين ولم يَسْمُع له بلبس تخفيفة (عمامة صغيرة) على رأسه كل ذلك مراعاة لأفعال السلف ".

وبالطبع فلا حديث هنا عن علاقة ما سبق بسير الحياة فى السلطنة ، ومناط تقييم ابن تغرى بردى للمؤيد شيخ ، كما هو واضح فى ذلك النص انما هو مراعاته لأفعال السلف .. من المماليك بالطبع.

وقد كشف لنا أبو المحاسن ، وبدون قصد منه ، عن سر تحيزه للملك المؤيد ، وهو يعدد مناقبه فقال ان السلطان "كان يميل إلى جنس الترك ويقدمهم حتى إن غالب أمرائه كانوا أتركاً" وكما أسلفنا ، كان ابن تغرى بردى تركى الأصل.

وإلى جانب هذا السبب العام كان لدى مؤرخنا المملوكى سببا خاصا للاعجاب بالسلطان الذى قابله وجها لوجه فى حادثة أثبتها بنصها فى ترجمته للمؤيد شيخ ، إذ يقول "دخلت إليه مرة وأنا فى الخامسة فعلمنى ، قبل دخولى إليه ، بعض من كان معى ان أطلب منه خبزاً (المراد إقطاعاً) فلما جلست عنده وكلمنى سألته فى ذلك ، فغمز من كان واقفاً بين يديه وأنا لا أدرى ، فأتاه برغيف كبير من الخبز السلطانى ، فأخذه بيده وناولنيه وقال : خذ هذا خبز كبير

مليح ، فأخذته من يده وألقيته إلى الارض وقلت : أعط هذا للفقراء ، إن ما أريد إلا خبزا بفلاحين يأتوننى بالغنم والأوز والدّجاج ، فضحك حتى كاد أن يغشى عليه ، وأعجبه منى ذلك إلى الغاية، وأمر لى بثلاثمائة دينار ووعدنى بما طلبته وزيادة".

ان عدم قدرة ابن تغرى بردى على التمييز بين "العام" و "الخاص" أو الفكاك من أسر علاقاته الحميمة بالنخبة المملوكية ، وهو أحادها ، قاداه إلى الاختلاف مع المقريزى ليس فقط عند تقييمهما للمؤيد شيخ بل وفى الترجمة لقاضى القضاة ناصر الدين محمد المعروف بابن أبى جرادة وابن العديم.

فبينما يرى ابن تغرى بردى ان المقريزى "قد ثلمه بقوادح ليست فيه" ، يذكر فى ترجمته لابن العديم انه "كان عالما ذكيا فطنا ، مع طيش" وخفة ومهابة وحرمة وثروة وحشم" ، وأنه أى ابن تغرى بردى أعلم بحال ابن العديم من الشيخ تقى الدين وغيره . لماذا ؟ " لكونه كان زوج كريمتى ومات عنها " !!.

وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى المؤيد شيخ فسنجد ان المقريزى فى تناوله لسيرته يميز بين صفاته الشخصية وممارسته لحكم المسلمين .

فيتفق دون تحفظ مع ابن تغرى بردى على ان المؤيد كان "شجاعا مقداما يحب أهل العلم ويجالسهم ويجل الشرع النبوى ويذعن له ولا ينكر على طلب من إذا تحاكم إليه ان يمضى من بين يديه إلى قضاة الشرع بل يعجبه ذلك وينكر على امرائه معارضة القضاة فى أحكامهم ، وكان غير مائل إلى شئ من البدع وله قيام فى الليل إلى التهجد أحياناً ".

ومن محاسنه الشخصية ينتقل المقريزى إلى قائمة مطولة من السوءات وجميعها غير مكذوب وتؤيده فيما ذهب إليه الأحداث والوقائع التاريخية حينا، وما قاله ابن تغرى بردى نفسه دفاعاً عن المؤيد حينا آخر.

فيقرر المقريزى ان السلطان "كان بخيلاً مسيكاً يشح حتى بالأكل ، لحوحاً غضوباً نكداً حسوداً معياناً ، يتظاهر بأنواع المنكرات فحاشا سبابا شديد المهابة حافظاً لأصحابه غير مفرط "فيهم ولا مطيع لهم" .

وإذا كان ابن تغرى بردى يعارض المقريزى فيما وصف به المؤيد من الشح مؤكداً أن سلطانه كان يشح فقط على أولئك الذين لا يعجبونه !! فانه فى مؤلفه الضخم " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " ، أورد ما يؤكدان أن المؤيد شيخ كان بالفعل ، لا ادعاء ، يتظاهر بأنواع المنكرات فحاشا سبابا".

فهو أولا يتظاهر بشرب الخمر من قبل ان يلى السلطنة ، كما تشير إلى ذلك حادثة غضب

سيده ومعتقه الملك الظاهر برقوق التى تكررت كثيراً ، وفى كل مرة كان برقوق يضرب مملوكه "شيخ ضربا مبرحا" «لانهماكه فى السكر وعزّره وهو لا يرجع عما هو فيه».

وعندما أصبح سلطانا لم يتورع عن إتيان هذا الفعل علانية ، فيذكر عنه انه فى الثانى والعشرين من صفر عام ٨٢١ هـ نزل من القلعة لعيادة الأمير الطنبغا القرشى لمرض ألم به ثم عرج على بيت جقمق الدوادارد " فأقام يومه كله وعاد من آخر النهار إلى القلعة على حالة غير مرضية من شدة السكر ".

كما كان المؤيد مقامرا يلعب الورق ، وقد اشترى بما ربحه من القمار فى إحدى المرات مملوكا له هو أقباى الى أصبح فيما بعد نائباً لحلب حتى قتله السلطان عام ٨٢٠ هـ .

وكأن ما سبق لم يكف المؤيد ، فأضاف إلى شرب الخمر والميسر الميل إلى الغلمان.!!

وقد أتهمه المقريزى بأنه من "أكبر أسباب خراب مصر والشام لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن أيام نيابته بطرابلس والشام ، ثم ما أفسده فى أيام ملكه من كثرة المظالم ونهب البلاد وتسليط أتباعه على الناس يسومونهم الذّلة ويأخذون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولاناه "من دين".

وليس بوسع أحد ، ولا حتى ابن تغرى بردى ، ان ينكر أن المؤيد شيخ قبل توليه السلطنه كان هوالقاسم المشترك الأعظم فى محاولات نقض سلطنة الملك الناصر فرج بن برقوق ، وهى التى انتهت بواقعة اللجون بالشام وقتل فيها أمراء كثيرون فضلا عن الناصر فرج نفسه.

ولما لم يفلح المؤيد بسبب منافسة الأمراء له فى الانفراد بالملك ، ارتضى ان يكون الخليفة العباسى المستعين بالله سلطانا لمصر ، وحضر معه إلى مصر ، إلى ان نجح فى الحجر على الخليفة فخلعه وتولى هو السلطنة . وما لبث ان أرسل الخليفة نفسه إلى سجن الاسكندرية.

وبعد تسلطنه ثارت المماليك ضده بالشام ومصر محتجين بأنه قد خادعهم عندما تعهد بأن يدين بالطاعة " للخليفة السلطان " ، ولم يستطع المؤيد شيخ ان يثبت أركان دولته فى مصر والشام إلا بأنهار فياضة من الدماء جرفت معها كل من اشتبه فى معارضته لتوليه الملك.

وفى سياق تبرير أبى المحاسن لإسراف المؤيد فى القتل ، ذكر انه قيل للسلطان "إن الناس تقول عنك إنك قتلت من أعيان الملوك نحو ثمانين نفسا ، فقال : ما قتلت واحدا منهم إلا وقد استحق القتل قبل ذلك والسلطان له ان يقتل من اختار قتله" ولا يوازى هذا القول فى الفجاجة سوى تعليق ابن تغرى بردى على رد السلطان والذى تحسر فيه على انه قد "شنع عنه هذه المقالة من لا يعرف معناها من الأتراك الذين يقصر فهمهم عن إدراك المعانى " فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولاعجب فأبو المحاسن يعدد من ضمن حسنات الملك المؤيد شيخ توسيطه (أى القتل بالسيف من وسط الجسد) للأمير سيف الدين بلاط لان الأخير كان "من مساوئ الدهر ، فاسقا متهتكا زنديقا يرمى بعظائم فى دينه قيل انه كان يقول للملك الناصر فرج : أنت أستاذى وأبى وربّى ونبىّ أنا لا أعرف أحدا غيرك" . وحدث فى عام ٨١٨ هـ ان أمر السلطان بقتل جميع الامراء المسجونين بالاسكندرية فكان ذلك اليوم من أيام القاهرة المعدودة "من مرور الجوارى المسببات الحاسرات بشوارع القاهرة ومعهن الملاهى والدفوف" !!

وإذا ما نحينا جانبا حوادث سفك الدماء التى انحصرت غالبا فى إطار النخبة المملوكية ، فأننا سنجد أنفسنا أمام عبقرية فذة فى ظلم الرعية عبر تسليط بعض الظلمة القساة عليهم.

وعلى الرغم من ان المصادر التاريخية لم تشر من قريب أو بعيد إلى ان السلطان كان من أشد المعجبين بحيوان "الإسفنج" ، الا ان المؤيد شيخ أفاد إفادة كبيرة من الكيفية التى يمتص بها الإسفنج الماء وطبق النظرية الاسفنجية فى حكمه للرعية.

وبايجاز غيرمخل اتخذ المؤيد من موظفيه ومباشريه اسفنجا يرميه على رعاياه ليمتص ما بحوزتهم من مال ثم يقوم هو بعد ذلك بعصر الاسفنج واستصفائه موهما الناس أنه يفعل ذلك انتقاماً من هؤلاء القساة العتاه بعد ان اكتشف على حين غرة انحرافهم عن جادة الصواب وبذا يبقى السلطان بعيداً عن مفاسد ولاته وقريباً فى ذات الوقت مما جمعوه من مال.

يأخذه تارة بوصفه من متحصلات الدولة وتارة أخرى باعتباره هدايا يقدمها الموظفون إليه فى كل مناسبة وبدون مناسبة ثم تارة ثالثة كثروات غير شرعية يصادرها من أصحابها الذين أفحشوا فى ظلم الرعية .

وقد فطن المقريزى إلى تلك الحيل وكان دقيقا حينما قال ان المؤيد دأب على "تسليط أتباعه على الناس يسومونهم الذلة ويأخذون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولاناه من دين".

ومن أشهر الولاة الأسفنج فى سلطنته عبد الغنى الفخرى الاستادار الذى استوعبنا أمره فى هذا الكتاب وقد صادره المؤيد غير مرة.

ومما يجدر ذكره عن هذا الفخرى أنه قدم للسلطان فى حملته على الشام عام ٨٢٠ هـ مائتى ألف دينار ، وفى عودته قدم الأستادارا هدية للسلطان مقادرها ٤٠٠ ألف دينار وثمانية عشر ألف أردب غلة فضلا عما وفره من ديوان المفرد ومبلغه ثمانين ألف دينار وما جباه من البلاد قبليا وبحرياً مائتى ألف دينار ومن إقطاع السلطان ثلاثين ألف دينار.

وعندما توجه السلطان لحضور سماط بمنزل الفخرى أهداه المذكور خمسة آلاف دينار

ذهبا ، ومن عنده خرج السلطان إلى بيت الصاحب بدر الدين حسن بن نصر الله ناظر الخاص ونزل عنده فقدم له ثلاثة الاف دينار ومثلهما فعل كبار موظفى الدولة وقدموا الهدايا للسلطان.

أما حوادث عصر الاسفنج واستصفائه المال فهاك بعضها :

١ـ ٩شـوال ٨١٥ هـ «أمسك السلطان فتح الله كاتب السر واحتاط على موجوده وصادره فضرب فتح الله المذكور وعوقب أشد عقوبة حتى تقرر عليه خمسون ألف دينار».

٢ـ ١٩ رجب ٨١٨ هـ « أمسك الوزير تاج الدين عبد الرازق بن الهيصم وضربه بالمقارع وأحيط بحاشيته وأتباعه وألزمه بحمل مال كثير ».

٣ـ ١٢ ربيع الأول ٨١٩ هـ « أمسك السلطان الأستادار حسن بن محب الدين بعد ان أوسعه سبا وعوقه نهاره بقلعة الجبل حتى شفع فيه الأمير جقمق الدوادار على ان يحمل ثلاثمائة ألف دينار فأخذه جقمق ونزل به إلى داره ثم تقرر الحال على ابن محب الدين ان يحمل مائة ألف دينار وخمسين الف دينار بعد ما عوقب وعُصر فى بيت الأمير جقمق عصراً شديداً ».

٤ـ ٣ نو القعدة ٨٢١ هـ « أمسك الوزير بدر الدين بن محب الدين الطرابلسى (مرة أخرى) وسلمه إلى الأمير أبى بكر الاستادار بعد إخراق السلطان به ومبالغته فى سبه لسؤ سيرته وتتبعت حواشيه»..

ولم يتوقف المؤيد عن استصفاء موظفيه حتى بعد موتهم ، بل كان يستولى على تركاتهم غير عابئ بورثتهم ففى ذات اليوم الذى توفى فيه عبد الغنى الفخرى (١٦ رمضان ٨٢١ هـ) "رسم السلطان بالحوطة على موجوده وضبطه ، فاشتملت تركته على ثلاثمائة ألف دينار وثلاث مساطير (سبائك ذهب ؟) بسبعين ألف دينار وغلال وفرو وقماش بنحو مائة ألف دينار وأخذ السلطان جميع ذلك ".

ولأن "المساواة فى الظلم عدل" ، فان الملك المؤيد لم يستثن أقرب ندمائه وأخلص رجاله من هذا الإجراء . ففعل نفس الشئ مع القاضى ناصر الدين بن البارزى الذى كثيراً ما حل ضيفا عليه بقصره المطل على النيل ببولاق ، ولطالما قضى هذا "البارزى" لياليه فى حضرة السلطان بالقلعة يقرأ له القصص وينادمه.

وفى استيلائه على تركة ابن البارزى طرفة تستحق الذكر . إذ لما مات القاضى طلب المؤيد شيخ الذى خلفه من المال فلم يجد ولده كمال الدين شيئاً فظن السلطان أنه أخفى ذلك فخلّفه ثم خلع عليه ونزل على ان يقوم للسلطان من ماله بأربعين ألف دينار.

وبينما كمال الدين منهمك فى تدبير الأربعين ألف دينار حضر إليه شخص يعرف بشهاب الدين أبى دُرّابه وأسر إليه بوجود كنز لوالده فى مكان معين " فلما سمع كمال الدين كلامه أخذه فى الحال وطلع به إلى السلطان وعرّفه مقالة شهاب الدين المذكور ، فأرسل السلطان فى الحال الطواشى مرجان الهندى الخازندار وصحبه جماعة ومعهم شهاب الدين المذكور إلى بيت القاضى كمال الدين المذكور ، فدخلوا إلى المكان وفتحوه فوجدوا فيه سبعين ألف دينار فأخذوها وطلعوا إلى السلطان ".

وكعادته علق ابن تغرى بردى على هذه الحادثة برأى أكثر طرافة من استيلاء السلطان على التركات ، فقال "لله درّه من كمال الدين ، ما كان أعلى همته وأحشمه وأسمحه" : ، ولا تعليق واحد على فعل المؤيد شيخ. !!

ولم يشأ الملك المؤيد ان يغادرنا ونحن فى حيرة من أمره ، هل نصدق فيه شناعة المقريزى أم مقالة ابن تغرى بردى ، فخلف وراءه أثراً معماريا خالدا لم ينتطح فى الكيفية التى شيد بها عنزان . ذلك هو الجامع المؤيدى الملاصق لسور القاهرة الجنوبى عند باب زويلة أو بوابة المتولى.

وكان سبب اختياره هذا المكان دون غيره لتشييد جامعه ان المؤيد حبس وهو أمير فى "خزانة شمائل " التى كانت تشغل تلك البقعة من الأرض.

وكانت خزانة شمائل من أشنع سجون القاهرة وأقبحها منظراً يحبس فيها من وجب عليه القتل أو القطع من السراق وقطاع الطريق ومن يريد السلطان إهلاكه من المماليك وأصحاب الجرائم العظيمة .

وعندما حل شيخ سجينا بهذه الخزانة أثناء تغلب الأمير منطاش وقبضه على مماليك الظاهر برقوق "قاسى فى ليلة من البق والبراغيث شدائد فنذر لله تعالى ان تيسر له ملك مصر ان يجعل هذه البقعة مسجدا لله عز وجل ومدرسة لأهل العلم فأختار لذلك هذه البقعة وفاء لنذره.

وقبل ان يسارع البعض فيحسن الظن بالسلطان الذى ألغى أحد أبشع سجون القاهرة ، ننوه إلى ان المؤيد شيخ أمر بعد هدم خزانة شمائل "بهدم البيوت التى فوق البرج المجاورة لباب الفتوح من القاهرة ليعمل ذلك سجناً لأرباب الجرائم عوضا عن خزانه شمائل .. وسمى

هذا الحبس بالمقشرة لانه كان موضعا معداً لتقشير القمح".

وهنا قد يظن بعض ممن حسنت نياتهم ان السلطان قد شيد سجنا جديداً أفضل حالاً من خزانة شمائل ، ولكن حبس المقشرة جاء كسلفه "من أشنع السجون وأضيقها يقاسى فيه المسجونون من الغمّ والكرب مالا يوصف . المهم ان الخزانة هدمت ووجد بها " من رمم القتلى ورؤسهم شئ كثير وأفرد لنقل ماخرج من التراب عدة من الجمال والحمير بلغت علائقهم فى كل يوم خمسمائة عليقة ".

ولم تتسع رقعة الأرض التى كانت تحتلها خزانة شمائل لطموحات السلطان الذى أردا بناء يليق باسم سلطان مصر ، فهدم ماجاورها من دور وقياسر وأدخلها فى المسجد إما غصبا أوشبه غصب عن طريق دفع مبالغ رمزية لملاكها أو للمستفيدين منها إذا كانت وقفاً.

فبالاضافة إلى هدم الدور التى كانت فى درب الصفيرة ، هدمت قيسارية سنقر الأشقر وأدخلت أرضها فى الجامع المؤيدى ، وكذلك قيسارية رسلان التى جعلها مشيدها وقفا على خانقاة له بمنشأة المهرانى وكانت من أحسن القياسر ، فهدمها المؤيد شيخ وعوض أهل الخانقاه خمسمائة دينار لا غير وطال الهدم كذلك سوق الاقباعيين بخط تحت الربع ليضاف إلى الجامع المؤيدى.

أما فندق دار التفاح فقد شاء حظه العاثر ان يقف فى طريق الشبابيك الغربية للجامع المؤيدى فعمل فيه السلطان "كما صار يعمل فى الأوقاف وحكم باستبدالها ودفع فى ثمن نقضها ألف دينار".

وقد استشنع الكافة ، بما فيهم ابن تغرى بردى هذا الفعل لان هذا الفندق كان من أجمل أسواق القاهرة ، تصل إليه الفواكه على اختلاف أصنافها مما ينبت فى بساتين ضواحى القاهرة ومن التفاح والكمثرى والسفرجل الوارد من بلاد الشام ، وكان بظاهر فندق دار التفاح قبل إزالتها "حوانيت تباع فيها الفاكهة تذكر رؤيتها وشم عرفها الجنة لطيبها وحسن منظرها وتأنق الباعة فى تنفيذها واحتفافها بالرياحين والأزهار وما بين الحوانيت مسقوف حتى لا يصل إلى الفواكه حر الشمس".

وإذا كان شاد عمارة هذا المسجد قد استخدم بضع وثلاثين بناء ومائة فاعل "وفيت لهم ولمباشريهم أجورهم من غير ان يكلف أحد فى العمل فوق طاقته ولا سخر فيه أحد بالقهر"، فان المؤيد كان أكثر منه حرصا على ان يتبع خطى أسلافه من السلاطين ، فلم يخرق الناموس القديم وادخل فى عمارته فضلا عن اغتصاب الأرض ، سرقة مواد البناء وخاصة من الرخام والأحجار.

فمنذ عام ٨١٩ هـ ألزم السلطان مباشرى الدولة بالرخام الجيد لجامعه ، فعمدوا إلى أعمدة وألواح الرخام يخلعونها من الدور والمساجد والقاعات والأماكن المطلة على المفترجات بشاطئ النيل " ومن يومئذ عز الرخام بالديار المصرية لكثرة ما احتاجه الجامع المذكور من الرّخام لكبره وسعته:.

وضاقت الدنيا على المؤيد بما رحبت ، فهجم على مدرسة السلطان حسن ليسلبها بابها الخشبى المصفح بالنحاس وتنورها المعلق تجاه المحراب وكان السلطان حسن قد اشتراهما بخمسمائة دينار . وما زال الباب قائماً عند فتحة الدخول الرئيسية للجامع المؤيدى وهو باب هائل الحجم دقيق الصنع بينما فقد التنور النحاسي.

ولم يسع ابن تغرى بردى أشد المتحمسين للمؤيد إلا ان يدين فعله هذا لانه كان بمقدوره "ان يصنع أحسن منهما لعلو همته ، فإن فى ذلك نقص مروة وقلة أدب من جهات عديدة" . ويسجل ذات المؤلف مدى امتعاض مماليك المؤيد من شحه وإمساكه وهو يشيد مسجداً يرفع فيه اسم الله بالأذان والصلاة ، فيذكر ان بعض أعيان المماليك المؤيدية قد وعده (أى ابن تغرى بردى) أنه «إن طالت يده فى التحكم ان يصنع بابا وتنوراً للجامع المؤيدى المذكور أحسن منهما، ثم يردهما إلى مكانهما من مدرسة السلطان حسن فقبضه الله قبل ذلك».

وكغيره من الجوامع والمدارس التى بنيت بطرق شابها "الحرام" فى مال أو مواد بناء ، فقد أصيب الجامع المؤيدى بآفة انهيار المآذن ، وانهارت واحدة من مئذنتيه المشيدتين فوق برجى باب زويلة قبل ان يكمل بناء الجامع وكان ذلك فى عام ٨٢١ هـ.

ففى أثناء شهر ربيع الآخر من هذا العام ظهر بالمئذنة الغربية اعوجاج ، فكتب محضر بجماعة من المهندسين أنها مستحقة الهدم وعرض على السلطان فرسم بهدمها ، واستمر العمل فى الهدم ثلاثين يوماً أغلق خلالها باب زويلة "ولم يعهد وقوع مثل هذا قط منذ بنيت القاهرة" . وكان السبب فى اغلاق باب زويلة ان حجراً سقط من المئذنة فهدم ملِكا تجاه الباب هلك تحته رجل.

وحسب التقرير الهندسى الذى أعد أنذاك فان ميل المئذنة قد حدث نتيجة خطأ فنى فادح حيث شيد أساس المئذنة بحجر صغير ثم عُمّر أعلاها بالحجر الكبير "فأوجب ذلك ميلها وهدمها بعد فراغها" . وقد أعيد بناء المئذنة الحالية فى عهد المؤيد شيخ أيضاً.

وقد شد سقوط المئذنة انتباه العامة ولهجوا بذلك ، فانبرى الشعراء إلى عمل أبيات تتناول هذه الحادثة بالتفسير والتأويل . وكان القاضى بهاء الدين محمد بن البرجى محتسب القاهرة متولى نظر عمارة الجامع فقال بعض الشعراء :

عتـبنا على ميل المـنار زويـلة وقلنا تركت الناس بالميل فى هرج

فقالت قرينى بـرج نحسٍ أمـالها فلا بارك الرحمن فى ذلك البرج

وفى ذلك تورية فى برج باب زويلة الذى شيدت المئذنة فوقه وفى بهاء الدين البرجى ناظر العمارة كما وقعت مساجلة شعرية بين بدر الدين العينى وابن حجر العسقلانى ، فقال ابن حجر:

لجـامع مـولانا المـؤيد رونـق منارتـــه بالحسـن تزهـو والـزيـن

تقول وقد مالت عن الوضع أمهلوا فليس على حسنى أضر من "العينى"

وتحدث الناس انه فى قوله بالعين قصد التوريه لتخدم فى عين التى تصيب الأشياء فتتلفها وفى الشيخ بدر الدين محمود العينى ، مما دفع الأخير إلى معارضته بقوله :

منارة كعروس الحسن قد جليت وهـــدمها بقضـــاء الله والقــدر

قالوا أصيب بعينٍ قلت ذا خطأ ما أوجـب الهدم إلا خسّة "الحجر"

والتورية هنا واضحة فى الحجر الذى شيدت ب المئذنة وفى ابن حجر العسقلانى.

وبعد فراغ بناء الجامع شهد المقريزى له بأنه "الجامع لمحاسن البنيان الشاهد بفخامة أركانه وضخامة بنيانه ان منشئه سيد ملوك الزمان يحتقر الناظر له عند مشاهدته عرش بلقيس وايوان كسرى أنو شروان ويستصغر من تأمل بديع اسطوانه الخورنق وقصر غمدان ويعجب من عرف أوليته من تبديل الأبدال وتنقل الأمور من حال إلى حال بينما هو سجن تزهق فى النفوس ويضام المجهود ، إذ صار مدارس آيات وموضع عبادات ومحل سجود".

ومن أسف ان التلف قد دب سريعاً إلى هذا الجامع الزاخر بأنواع الفنون ، وربما يرجع ذلك إلى مهاجمته بالمدافع عام ١٠٧٦ هـ (١٦٦٥م) على أثر تحصن بعض الخارجين على الباشا العثمانى بالجامع فصوب جنود الأتراك أثنا عشر مدفعاً عليهم من الصباح إلى وقت العصر .

وإذا كان الخراب قد هدد هذا البناء الحجرى الشامخ بالفناء ، فان صاحبه قد لاقى الويلات قبل ان تزهق روحه ، ولعل فى موته عبرة لمن يعتبر من الظلمة أقرانه.

إذ ظل طوال مدة سلطنته يعانى من ألم فى رجله يعوقه عن المشى ، وفى العام الأخير من سلطنته تزايد به الألم حتى صار يحمل على الاكتاف فى كل تنقلاته " واشتد به المرض فتجلد اليوم الأول والثانى فأفرط به الاسهال حتى أرجف بموته" وكان ذلك فى ذى الحجة عام ٨٢٣ هـ وفى هذا الشهر عانى السلطان من الاسهال والزحير (إخراج الصوت أو النفس بأنين عند

عجز أو شدة) والحصاة والحمى والصداع والمفاصل والأغماءات المتكررة.

واستهل المحرم من سنة ٨٢٤ هـ والسلطان ملازم للفراش "وقد أفرط به الإسهال الدموى مع تنوع الأسقام وتزايد الآلام بحيث أنه لم يبق مرض من الأمراض حتى اعتراه فى هذه الضعفة غير انه صحيح العقل والفهم طِلْقُ اللسان" . ولم يسترح المؤيد من عذاباته إلا فى التاسع من المحرم .
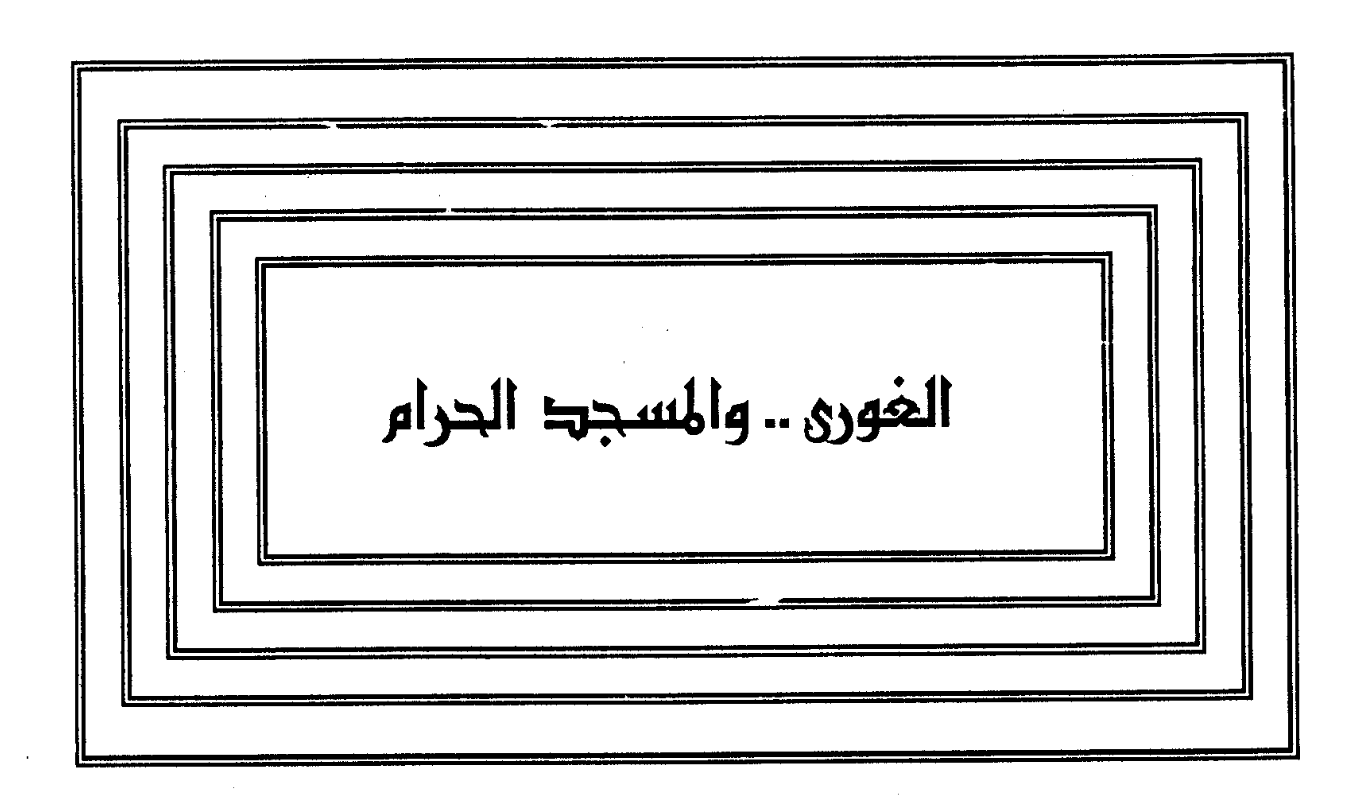
فهل فى ذلك كفاية ؟ بل هناك من مزيد.

فبعد موته أخذ فى تجهيزه ليدفن بالقبة الملحقه بالجامع بالمؤيدى ، ولما حان وقت الدفن قبيل صلاة العصر لم يشهد دفنه أغلب الأمراء الذين كانوا يهابونه حتى وهو فى مرض موته ، وذلك لانشغالهم بالصراعات التقليدية التى تدور حول اختيار الشخص الذى سيخلف السلطان الميت .

واتفق فى أمر المؤيد موعظة فيها أعظم عبرة "وهو أنه لما غسِّل لم توجد له منشفة ينشف فيها ، فنُشِّف بمنديل بعض من حضر غسله ، ولا وُجد له مئزر تُستُر به عورته حتى أخذ له مئزر صوف صعيدى من فوق رأس بعض جواريه فستر به ، ولا وُجد له طاسه يُصَبُّ بها عليه الماء وهو يُغَسَّل مع كثرة ما خلفه من الأموال".

وهكذا غادر المؤيد شيخ الدنيا وحيداً بلا مماليك أو أعوان ، إلا من عمله .. فلله المنتهى.





« كانت مدة سلطنته بالديار المصرية والبلاد الشامية خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وخمسة وعشرين يوما ، فكانت هذه المدة على الناس كل يوم منها كألف سنة مما تعدون ».

بهذه العبارة قدم المؤرخ المملوكى محمد بن أحمد بن أياس لترجمة حياة الملك الأشرف قانصوه الغورى آخر سلاطين دولة المماليك التى دالت على أيدى الأتراك العثمانيين .

وفيما قاله صاحب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" لم يكن مبالغاً أو متجاوزا للحقيقة ولامتجنيا على الغورى .

كان الغورى أسوأ خاتمة للتاريخ المملوكى ، ومثلما كان تعبيراً موجزاً عما آلت إليه دولة المماليك تولى الحكم وهو شيخ هرم فى الستين من العمر ، فكأنما أراده القدر وأنتقاه لهذه السلطنه التى تطاول بها الزمن ودبت فى أوصالها عوامل الضعف والانحلال .

وكان الغورى تداعيا من تداعيات انهيار منصب "السلطان" فى عصر المماليك ، بعدما تقلب عليه أطفال صغار وأمراء بلا كفاءة وآخرون كانوا مسلوبى الإرادة مع مماليكهم الأجلاب.

فهو أولا كان كل شئ فى الدولة رغم انه بلغ من العمر عتيا . ويكفى ان السلطان الذى سبقه وهو العادل طومان باى ، قالت له أرباب الملاحم "ما يأخذ منك الا حرف القاف فظن انه (الأمير) قصروه فقتله ظلما ولم يكن يحسب لقانصوره الغورى حسابا".

وعندما اختلف المماليك ، كدأبهم دائماً ، على من يتولى السلطنة بعد اختفاء الملك العادل طومان باى انتهى أمرهم إلى اختيار "سلطان مؤقت" ريثما يستطيع أحد الأقوياء التخلص من منافسيه على العرش ولأن العادل فر مغضوبا عليه ، ولم يكن من اللائق تولية طفل من صلبه كما كان يحدث قديما ، فان القرعة أصابت الغورى الواقف على أعتاب القبر.

ولان العجوز كان يعرف قدره ومدى أهليته لحكم دولة المماليك ، فقد أمتنع عن تولى السلطنة غاية الامتناع وانخرط فى البكاء والأمراء يشدونه غصبا ليلبس شعار السلطنه (العمة والجبة السوداء) فلما تولى السلطنه تشبث بها وبالدنيا أيضا ، ولم يغادرهما إلا قتيلا تحت سنابك الخيل فى مرج دابق.

واحقاقا للحق فان قانصوه الغورى ظل طيلة مدة حكمه من "الزاهدين" فى مباشرة أمور الحكم وتسيير شئون رعاياه فكان يهرب من المحاكمات بين الرعيه "كما يهرب الصغير من الكُتّاب وما كانت له محاكمة تخرج على وجه مرُض بل على أمور مستقبّحة" فتعطلت لذلك أشغال الناس ، وتجاهل الغورى أيضاً أمور القتلاء وآثر دوما دفع الأخصام إلى الشرع وكثيراً ما أدى هذا المسلك إلى ضياع حقوق الناس.

وزاد فى الطنبور نغمة ان الغورى كان يتكاسل عن توقيع المراسيم ومهرها بالعلامة السلطانية وقد يمضى أربعين يوما لا يمسك فيها قلما ولا يعلم على مرسوم "فيوقف أشغال الناس بسبب ذلك حتى كانت تشترى العلامة العتيقة بأشرفى حتى تلصق على المرسوم لأجل قضاء الحوايج".

إذن كيف أمضى السلطان مدة حكمه الطويلة وفيما أنفق سنواتها الخمسة عشر ؟! .

أكثر من نصف هذه المدة قضاها السلطان فى "المواكب" التى حرص على ان يركب فيها على صهوه جواده أيام السبت والاثنين والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، مفيداً من انه كان يملك من علامات السلطنه والرئاسة ما يكفى ، ظاهراً ، لان يملأ منظره أعين الناس كافه.

فقد كان ، "طويل القامة غليظ الجسد ذو كرش كبير أبيض اللون مدّور الوجه ، مشحم العينين ، جهورى الصوت مستدير اللحية ، ولم يظهر بلحيته الشيب إلا قليلاً وكان ملكا مهابا

جليلا مبجلاً فى المواكب ملئ العيون فى المنظر".

أما بقية مدة سلطنته فقد قضاها بين "الترف" وتحصيل الأموال من رعيته وعماله للانفاق منها على ملذاته الخاصة ومطالب مماليكه الأجلاب المتزايدة.

ففى ذات الموقع الذى يحتله الآن ميدان صلاح الدين (القلعة سابقا) أنشأ قانصوه الغورى بستانا ببحيرة صغيرة حملت إليه كميات هائلة من الطمى ، وزود السلطان بستانه بأنواع الفواكه والأزهار ، والحيوانات والطيور ، وظل يتردد على بستانه من آن لآخر ليتفقد العمل به وليشبع ولعه "بغرس الأشجار وحب الرياضات وسماع الأطيار المغردة ونشق الأزهار العطرة".

وإذا ما صعد الغورى إلى قصره صرف همه إلى سماع الأطيار المغردة واستعمال طاسات الذهب لشرب الماء وتعاطى الأشياء المفرحة (المخدرات) وكان السلطان فوق ذلك نهما فى الأكل . مولعا بشم الرائحة الطيبة من المسك والعود والبخور ويلبس فى أصابعه الخواتم الياقوت الأحمر والفيروز والزمرد والماس . وبالجملة "كان ترفا فى مأكله ومشربه وملبسه" .

أفنى الملك الأشرف فى ولايته مالاً لا يقع تحت الحصر فى تشييد عمائر ليس بها نفع للمسلمين وزخرف حيطان هذه العمائر والسقوف بالذهب وأتلف فى سبيل ذلك ما يمتلكه الآخرون.

ففى عام ٩١٠ هـ ، شرع السلطان فى تجديد قاعة البيسريه وقاعة العواميد وغيرها من الأماكن بالقلعة ، فأمر القاضى شهاب الدين أحمد ناظر الجيش ان يفك رخام قاعة والده ناظر الخاص يوسف التى سماها "نصف الدنيا" . وكان بهذه القاعة من الرخام النادر كمية هائلة أفنى ناظر الخاص يوسف عمره فى جمعها ووضعها بقاعته . ولازال السلطان بناظر الجيش حتى فك رخام نصف الدنيا ونقله إلى قاعة البيسرية وقاعة الأعمدة ، وقيل فى ذلك زجل مطلعه:

سلطاننا الغورى قد جار	والصبر منا قد أعيا
وصار فى ذا الجور عمال	حتى خرب نصف الدنيا

وبعد عام واحد من تخريبه لنصف الدنيا عنّ للغورى ان يصلح قاعة الدهيشه بالقلعة وان يطم البركة التى كانت بها ليفرش أرضها بالرخام الملون وبالفعل أصبحت هذه القاعة "مدهشة للناظرين" وجاء الرخام هذه المرة من قاعات كاتب السر أبو بكر بن مزهر التى أخربت ودمرت

عن آخرها .

ونظراً لضخامة نفقات الترف ، واصرار مماليك السلطان على نيل كامل مستحقاتهم المالية والعينية حتى لو أدى الأمر بهم إلى مخاشنة سيدهم فى الكلام ومحاولة الاعتداء عليه ، فان الغورى لم يجد سبيلا أيسر ولا أهون من ظلم العباد للحصول على الأموال ، لا سيما وان طريق التجارة مع الهند الذى كانت مصر تحصل منه على أرباح طائلة ، أضحى تحت سيطرة البرتغاليين بعد كشفهم لطريق رأس الرجاء الصالح.

وقد أفاد الغورى من جماع تجارب سلاطين المماليك الذين سبقوه فى الحكم ، فأبدع فى استصفاء الأموال ولم يترك باباً يجلب عليه مالاً إلا وطرقه بل واقتحمه عنوة.

فى البداية فكر السلطان ان يملأ خزائنه الخاوية من مال الأوقاف التى تزايدت أعدادها فى عصر المماليك ، فيبقى منها مايقوم بشعائر الجوامع والمدارس ، " ويفرق بلاد الأوقاف بمثالات على الأمراء والمماليك ".

فلما قوبل ذلك برفض من قضاة المذاهب الشافعى والمالكى والحنبلى ، لم يسع السلطان سوى ان يأمر بابقاء الأوقاف على حالها مع أخذ ريع سنة كاملة منها .

ولم يكتف بهذا الإجراء المؤقت ، فأتبعه بتعيين شخص يسمى محمد بن يوسف فى "نظر الأوقاف" ليراقب أوجه صرف ريعها لما فى ذلك من فائدة قد تعود على السلطان من فوائض ريع الأوقاف . وبسبب ناظر الأوقاف الجديد حصل للناس غاية الضرر "وصار يشوّش على أعيان الناس ويبهدلهم وصار يعضده شخص من أمراء العشرات حتى لا يحتمى عليه أحد من الناس. فوقع منه أمور مهولة فى حق الناس".

ولكن محمد بن يوسف خيبٌ آمال الغورى ولم يستوف ما كان مقدراً له استيفائه من أموال الأوقاف ، فغضب عليه بعد عام واحد من شغله للوظيفة ، وأمر فى عام ٩٠٨ هـ بسجنه فى العرقانه بسبب المال الذى لم يقم به .

ثم أعمل الغورى جهده فى الرشوة بالباع والذراع ، فأخذها حتى على وظائف القضاء والمناصب الدينية.

ففى المحرم من عام ٩٢٢ هـ أخلع السلطان على "شمس الدين السكندرى" وقرره إماما عوضا عن الشيخ محب الدين الشاذلى الإمام بحكم وفاته ، "وقيل إن شمس الدين السكندرى سعى فى هذه الوظيفة بألف ومائتى دينار حتى قرر بها".

أما الحسبة التى تعد من الوظائف الشرعية ، فقد ولاها الغورى فى نفس العام لملوكه الأمير ماماى الصغير نظير رشوة قدرها خمسة عشر ألف دينار.

بيد ان مافعله السلطان مع القضاة والقضاء ليتضاءل أمامه كل ما سبق من مهازل وآثام . فمنذ الأيام الأولى لسلطنته أظهر الغورى عدم اكتراثه بحرمة القضاء ، ويكفى انه أمر فى ١٦ شوال عام ٩٠٦ هـ بأن يهاجم والى القاهرة بيت قاضى القضاة الحنفى برهان الدين بن الكركى بسبب التفتيش عن السلطان السابق العادل طومان باى ، ولما لم يجده عنده نهب جنود الوالى بيت القاضى وأخذوا منه عُلبة كان فيها مال الأوقاف الذى كان تحت يده.

ثم عزل الغورى ابن الكركى عن القضاء وقبض عليه مطالبا إياه بأموال قيل ان طومان باى أودعها عنده وأقام القاضى فى الترسيم يوما وليلة حتى تكلم الأمراء فى أمره مع السلطان، فرسم بالافراج عنه على مبلغ من المال يورده للسلطان.

ولم تذكر المصادر التاريخية ان الغورى قد تدخل فى شئون قضاء المذهب الحنفى إلا فى أخريات أيامه عندما أقدم فى رمضان من عام ٩٢١ هـ على عزل قاضى القضاة الحنفى شمس الدين السمديسى رغم انه كان من إخصاء السلطان وإمامه . ولكن الغورى ضحى به لأن "ما عنده أعزّ ممن يورد له مال ويكون مهما كان " وحدث أن قدم له حسام الدين محمود بن قاضى القضاه سرىّ الدين عبد البر بن الشحنة " رشوة قدرها ثلاثة آلاف دينار ليتولى قضاء الحنفية فتولاها رغم انه كان "شابا قليل الرأسمال من العمل ولم يكن فى طبقة علماء الحنفية ممن ولى قضاء الحنفية " ، وقيل فى ولايته للقضاء:

لا وأخذ الرحمن سلطاننا	أفعاله بالطبع رهّاجة
ولىّ علينا الغورى قاضيا	ما كان للدهر به حاجة

وفى ذات اليوم الذى أخلع فيه قانصوه الغورى على الحسامى محمود ليتولى قضاء الحنفية ، أخلع أيضا على "محيى الدين يحيى بن قاضى القضاة برهان الدين الدميرى" وأعاده إلى قضاء المالكية عوضا عن جلال الدين بن قاسم ، وقد دفع الدميرى رشوة للسلطان بلغت ألفين من الدنانير .

ومن الطريف ان المعزولين عن قضاء الحنفية والمالكية كان قد وليا منصبهما فى يوم واحد ثم عزلا معاً فى يوم واحد ولسبب واحد هو الرشوة .

أما قضاء الشافعية فكان ألعوبة فى يد السلطان بسبب أحد الطامعين فى منصب قاضى

القضاه وهو المدعو "محى الدين عبد القادر بن النقيب" ، وكان غير مشكور السيرة رث الهيئة يُجافى النفس يزدريه كل من يراه".

ففى ثامن ذى الحجة من عام ٩٠٦ هـ ، استغل ابن النقيب ما أصاب قاضى القضاه زين الدين زكريا الشافعى من مصيبة العمى فسعى للعودة إلى قضاء الشافعية وأورد للغورى مالا له صورة فأخلع عليه وأعيد إلى القضاء.

ولم يمر عليه فى ولايته سوى ثلاثة عشر يوما غضب عليه السلطان بعدها ، فعزله عن منصب القضاء ورسم بنفيه إلى قوص وتوجه إليه نقيب الجيش وأركبه على حمار وتوجه به البحر ولكنه عاد بعد شفاعة بعض الأمراء وقُرر عليه مال .

وظل ابن النقيب يتحين الفرصة حتى واتته فى ذى القعدة سنة ٩١١ هـ ، وكلفته هذه الفرصة سبعة آلاف دينار ، دفع منها للسلطان خمسة آلاف دينار ، وغرم نحواً من ألفى دينار للذى سعى له من الأمراء وغيرهم ، وعلى رأسهم الأمير أزدمر الدوادار . وهذه هى الولاية الثالثة لابن النقيب فى القضاء وكانت عوضا عن جمال الدين القلقشندى .

وقد أثارت هذه الولاية ثائرة المجتمع المصرى لكثرة تردد ابن النقيب على مناصب القضاء بالرشوة مع جهله وقلة علمه . ومما قيل فيه فى هذه الولاية:

"قاضى إذا انفصل الخصمان ردّهما ... إلى جدالٍ بحكمٍ غير منفصل

يُبدى الزهادة فى الدنيا وزخرفها ... جهراً ويقبل سراً بعرة الجمل

وقيل عنه أيضاً :

يا أيها الناس قفوا واسمعوا ... صفات قاضينا التى تطرب

يلوط يزنى ينتشى يرتشى ... ينمّ يقضى بالهوى يكذب

وكما وقع قبل ذلك ، فقد عُزل ابن النقيب عن قضاء الشافعية سريعا وولى مكانه القاضى كمال الدين الطويل الذى مال إليه غالب العسكر والأمراء.

ولكن شعبية الطويل هذه لم تشفع له عند السلطان عندما دفع "بدر الدين محمد بن قاضى القضاة صلاح الدين المكينى " للغورى ثلاثة آلاف دينار رشوة ، فعزل الطويل وتولى المكينى قضاء الشافعية .

وما لبث الغورى ان عزل المكينى من منصبه بعد شهرين وأربعة عشر يوماً ، ليس لان

الناس كانت غير راضية عن توليه القضاء.

توﻻها وليس له عدوٌ   وفارقها وليس له صديق

ولكن لوجود ابن النقيب الذى سعى بمال آخر حمله إلى منصب قاضى قضاة الشافعية للمرة الرابعة . وقد بلغت نفقاته على رشاوى هذا المنصب حتى هذه المرة سبعة وعشرين ألف دينار.

وكانت توليه ابن النقيب سببا فى غضبة بعض أمراء المماليك حتى انهم لم يصلوا بالقلعة فى مدة ولايته لتحزبهم للقاضى كمال الدين الطويل ، وهو ما دفع بالسلطان إلى إقصاء ابن النقيب بعد شهرين وستة عشر يوما ، لا سيما وان الطويل قد سعى بالفعل فى هذه الوظيفة بخمسة الاف دينار.

فكان حال ابن النقيب فى هذه المدة اليسيرة بمنصب القضاء كقول الشاعر:

لم أستتمٌ عناقه لقدومه   حتى ابتـدأت عناقـه لوداعه

من المثير للضحك ، وشر البلية ما يضحك ، ان السلطان قبض على ابن النقيب ولم يخل سبيله إلا بعد ان دفع ألف دينار كانت متبقية عليه من مبلغ الرشوة الذى وعد به الغورى.

لم يفت ذلك فى عضد ابن النقيب فسعى بالبذل والبراطيل حتى عاد إلى منصب القضاء عوضا عن الطويل وبدوره قام كمال الدين الطويل بدفع رشوة أخرى للغورى تولى على أثرها القضاء "وهذه ثالث ولاية وقعت لكمال الدين الطويل وقد نفذ منه فى هذه الثلاث ولايات فوق العشرة آلاف دينار ، وأما محيى الدين بن النقيب فإنه تولى خمس ولايات ، فكانت مدته فى هذه الخمس ولايات سنة وتسعة أشهر وثمانية أيام لاغير".

ولم يتوقف الغورى عن قبول الرشوة لتعيين القضاة إلا مرة واحدة ، وكانت فى ذى القعدة من عام ٩١٩ هـ . فقد غضب على القضاة الأربعة لأنهم قضوا بحكم فى واقعة زنا ولم يوافق حكمهم هواه ، فعزلهم جميعاً وولى غيرهم فى يوم واحد " ولم يقع قط فيما تقدم من الدول الماضية ان السلطان ولى القضاة الأربعة فى يوم واحد ، فعُد ذلك من النوادر الغريبة التى لم يسمع بمثلها قط" ولكن الأعجب من هذا على حد تعبير ابن إياس "أن السلطان لم يأخذ من هؤلاء القضاة الذين تولوا ولا الدرهم الفرد وقد فاته فى ولاية هؤلاء القضاة الأربعة نحو أثنى عشر ألف دينار ، فعُدّ ذلك من النوادر الغريبة ولا سيما من الأشرف الغورى ، فكانت ولايتهم على وجه العز والإقبال من غير سعى ولا كلفة بخلاف ما وقع لغيرهم من القضاة فيما تقدم

فعدّ لهم ذلك من جملة السعد" .

ويظهر ان الغورى أبى أن تطوى صحائفه على هذه المحمدة ، فعاد فى سنته الأخيرة إلى ما اعتاده من سوء الخُلق وقبول البرطلة من قضاة الشافعية على وجه الخصوص.

ففى السادس من جمادى الآخر ٩٢١ هـ عزل السلطان قاضى القضاة الشافعى علاء الدين الإخميمى "وكان ما شيا فى منصب القضاء على الأوضاع كما ينبغى ، ومباشراً هذه الوظيفة بعفة زائدة وحسن تصرّف ، وجاء فى منصب القضاء كفؤاً لذلك ، وعُزل عن هذه الوظيفة والناس عنه راضية وحاز الثناء الجميل من الدين والخير ومنع الرشوة وكان فى مدة ولايته لا يتعاطى شيئاً من معلوم الإنظار بل كان ينعم بذلك على طلبة العلم والفقهاء".

صاحب كل هذه الأوصاف ، اشترى ابن النقيب موقعه بثلاثة الاف دينار "غير خدمة للأمير الدوادار الكبير والدوادار الثانى والقاضى كاتب السر" وحل صاحبنا قاضيا للمرة السادسة ، "فقيل نفذ منه فى هذه السته ولايات فوق الثلاثين ألف دينار" ذلك مع اشتهاره بالبخل والشحّ "ويا ليته لو شبع من ماله بنصف رطل سكر أو طير دجاج برّ به نفسه" فكان كما يقال فى المعنى:

ويحبس روثه فى البطن شهراً مخافة أن يجوع إذا خريه

ويبكى بالدموع لهضم أكل كما يبكى اليتيم على أبيه

وكما جاء ابن النقيب ذهب بعد خمسين يوما لا غير ، ضحية لثلاثة آلاف دينار أخرى اعتلى بها كما الدين الطويل كرسى القضاء للمرة الرابعة.

وقد ذاع صيت الغورى فى ديار الاسلام لأخذه الرشاوى فى مناصب القضاء حتى لامه على ذلك السلطان سليم العثمانى قبيل معركة مرج دابق مباشرة.

وعلاوة على إفساده للقضاء بمصر ، فقد حاصر قانصوه الغورى رعاياه فى المدن والريف والصحارى بكل أنواع المظالم الماحقة.

وقد حرص الغورى ان يبدأ هذا الحصار منذ الأيام الأولى لحكمه ، فقرر فى شهر محرم الحرام عام ٩٠٧ هـ ان يأخذ أجرة عشر أشهركاملة مقدماً من أجرة أملاك القاهرة من بيوت وربوع وحوانيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك لينفق على مماليكه الأجلاب الثائرين بسبب تأخر رواتبهم .

وأخذ رجال السلطان فى الحث على سرعة استخراج الأموال وأطلقوا فى الناس "نيران

الأهوال وعملوا فيهم بالباع والذراع ولم يجدوا لهم من حميم ولا شفيع يطاع ، ثم إن أصحاب الأملاك ضيقوا على السكان وألزموهم بأن يعجلوا لهم من أجرة الدكاكين والبيوت عشرة أشهر معجلا"، وأدى هذا الاجراء المالى المتعسف إلى تعطل أسواق القاهرة ، فأغلقت الحوانيت أبوابها وبدأ الناس فى التمرد على أوامر السلطان ، فأغلقوا بعض الجوامع ومنعوا منها الخطبة وهاجموا الأتابكى قيت الرجبى القائم بأمر هذه المظلمة وكبروا عليه عند باب زويلة ورجموه وكادوا يفتكوا به لولا المماليك الذين سلوا سيوفهم وهجموا على المتظاهرين فقتلوا منهم ثلاثة وجرحوا جماعة أخرى . وفى مشهد " قديم ـ جديد" عمت المدينة مظاهر السلب والنهب"حتى كادت القاهرة ان تخرب عن آخرها مما جرى فى هذا الحادث العظيم" . ولم يسكن الأمر قليلا إلا بعد ان خفض السلطان ثلاثة أشهر من أجرة البيوت والدكاكين وصارت الأجرة المطلوبة سبعة أشهر فقط !!

وخشى الغورى ان يفلت زمام الأمور من بين يديه فأرسل المهندسين إلى أصحاب الأملاك فطافوا الحارات وهجموا البيوت وأخذوا أجرة السبعة شهور .

ونفس الشئ فعله السلطان مع الفلاحين ، فبعد أن أورد المساكين خراجهم للأمير قيت الرجبى سلط الغورى عليهم ظالما يقال له "نانق الخازن" ليأخذ منهم الاموال مرة ثانية إذا ما عجزوا عن تقديم الأوراق التى تثبت دفعهم للخراج سابقاً ، وفر بسبب عتوه وقسوته العديد من الفلاحين ولم يحل نانق عن الأرياف إلا بعد أن غرم الفلاحون له جملة من المال . وجاء مكانه قانصوه بن سلطان جركس الذى عصى عليه عربان الشرقية وسموه "هات لبن" لكثرة ما يطلبه من خيرات الريف .

ومن الريف إلى القاهرة ، عاد رجال السلطان ليتابعوا تحصيل رسوم المشاهرة التى قررها الغورى على أهل الأسواق . فقد فرض المحتسب على السوقه فوق الألفى دينار يسددونها كل شهر لتسد بها رواتب بعض الأمراء المقدمين وامراء العشرات عوضا عن الاقطاعات.

وظل السلطان يجبى رسوم المشاهرة من بداية عام ٩٠٧ هـ إلى شهر ذى القعدة عام ٩١٠ هـ فعم وباء الطاعون البلاد ، وأراد الغورى ان يفعل خيراً يرفع الله به الوباء عن عباده ، فأظهر السلطان العدل فى الرعية ونادى فى القاهرة بأن المشاهرة التى كانت مقررة على الحسبة قد أبطلت . فلما ارتفعت له الأصوات بالدعاء وفرح الناس بذلك ، ومضى أمر الطاعون أعيدت كما كانت وزيادة .

ولم يتذكر الغورى هذه المظلمة التى أبتلى بها رعاياه الا عندما ألمت به نازلة أخرى ، فأراد ان يستجلب رضاء الله عنه بالغائها .

كان ذلك فى عام ٩١٩ هـ ، عندما تزايد به رخَو فى جفونه لم يفلح الكحالون والأطباء فى مداواته ، وأشيع بين الناس أنه قد عمى وغارت عينه ، ومما أكد هذه الشائعة ان السلطان احتجب أياما عن الناس فى قبة الأشرف بارسباى بالصحراء.

ورغم الغائه لرسوم المشاهرة إلا ان الناس نسبت ألم عينيه لكثرة مظالمه فقال بعضهم :

سلطاننا الغورى غـارت عينَه   لما اشترى ظلم العباد بدينه

لازال ينظر أخذ أرزاق الورى   حتى أصـيب بآفة فى عينه

ويبدو ان السلطان كان يعتقد فى ذات المقولة التى أطلقها عامة الشعب ، فأصابه الرعب من احتمال فقدانه للبصر بسبب ظلمه حتى انه كان "يقف فى شباك القبة الأشرفية بطول الليل ويتضرع إلى الله تعالى ويقول : يا من لا يوصف بالظلم والجورى ، ارحم عبدك قانصوه الغورى، ثم يقول: "ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين".

وثُقلت عليه الشربة وتمنع بشدة عندما طَلبَ منه الأمراء إعادة "الدكك" وهى رسوم كانت تجبى على أبواب الحكام لصالح الأمراء معللاً ذلك بأنه تنازل عن نحو ثلاثين ألف دينار كانت تحصل سنويا من رسوم المشاهرة المقررة على الحسبة ، وأولى بالأمراء ان يبطلوا ما كان يحصل لهم من أمر الدكك.

ولكن ما ان عوفى الغورى من مرضى عينه ، وعاود نشاطه المعتاد حتى أمر باعادة رسوم المجامعة والمشاهرة والمكوس التى كانت على القمح والبطيخ وغير ذلك كما كانت وزيادة ، وبدأ كما لو كان قد ندم على ما فعله من إظهار العدل فى أيام مرضه فاستحق ان يقول فيه ابن أياس:

سلطاننا مُذ كان فى ضعفه   يمنحنـا عـدلا وإحسانا

فمُذ شفـاه اللـه من دائــه   أحدث ظُلما فوق ما كانا

وإضافة إلى فرض الرسوم الجائرة على الأسواق والأنشطة التجارية ، فان السلطان لم يتورع عن التدخل السافر فى شئون التجارة بالزامه التجار شراء أصناف وبضائع بعينها بأسعار مبالغ فيها.

ففى رجب سنة ٩١٧ هـ :أرمى على التجار قاطبة شاشات وأزراً وأثوابا صوفا وأرمى على السوقة زيتا وعسلا وزبيبا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث" وأخذ رجال السلطان يستحثون التجار فى سرعة تسديد الثمن ، فغلقت الأسواق بسبب ذلك وأقامت مغلقة عدة أيام .

وما ان أهل شهر شعبان حتى كان السلطان قد أرمى على التجار ثيران ، وألزمهم بدفع أربعين دينارا ثمنا لكل ثور "فهرب الجزارون من هذه الرماية وتعطل بيع اللحم البقرى والضانى".

وكرر الغورى هذه الأفعال فى صفر عام ٩٢١ هـ فأخرج "من حواصل الذخيرة أشياء كثيرة من الأمتعة التى كانت فى الحواصل من ترك الخواندات والستات التى ماتوا واحتوى السلطان على موجودهم ، ما بين قماش وبشاخين زركش وعنبر وأوانى بلّور وصينى وكفت وغير ذلك ، وأخرج أشياء كثيرة من شاشات وأزر وأثواب بعلبكى وأثواب صوف قبرسى وغير ذلك فقوم ذلك بنحو خمسين ألف دينار ، فطلب التجار وأرمى عليهم تلك الأصناف بأغلى الأثمان فأطلق فى التجار النار".

وقد خسر التجار عند بيعهم لهذه السلع خاصة الصوف الذى أكلته " العته " وكذلك أصناف القماش .

ولأن المساواة فى الظلم عدل ، فان السلطان لم تغفل عين رعايته عن الفلاحين فى قراهم.

فرسم لكاشفى الشرقية والغربية فى عام ٩١٨ هـ ان يشرعا قبل وفاء النيل فى استخراج "الحمايات والشياخة وقدوم الكشاف عن سنة ثمان عشرة وتسعمائة الخراجية قبل ان تدخل" وأهتبل الكشاف الفرصة ، ونزلوا على البلاد وكبسوا على الفلاحين يستخرجون المال منهم بالضرب "والذى يهرب يقبضون على نسائهم وعلى أولادهم فخرب غالب البلاد ورحلت عنها الفلاحون .. والذى يكون مسافراً من المقطعين يرسمون على زوجته وأولاده ووصيّه حتى يأخذون منهم الحماية ".

وبالتوازى مع هذه الاجراءات التعسفية التى كانت تطبق من آن لآخر ، لم يتوقف الغورى عن مصادرة التجار والأمراء والموظفين والنساء والاستيلاء على التركات من الورثة إلا فى فترة مرض عينه.

ويظهر ان السلطان كان من أنصار المقولة المملوكية الشهيرة التى ترى ان المماليك (وعموم

الرعية بالأحرى) وما يملكون من صامت وناطق ملك للسلطان.

وكدأبه ، لم يطبق الغورى هذه المقولة فجأة أو على حين غرة بل اعتنى بوضعها موضع التنفيذ العملى منذ الأشهر الأولى لسلطنته.

وكان أول ضحاياه ناظر الخاص ووكيل بيت المال "ناصر الدين بن الصفدى" الذى انتحر فى رابع ذى بالحجة سنة ٩٠٧ هـ ، لان السلطان طلب منه مالا فلم يقدر على ذلك ويقال انه ابتلع فصاً من الماس فمات من ليلته.

ودرج الغورى على مصادرة الموظفين والمباشرين وفرض الغرامات عليهم كلما احتاج إلى المال لينفق فى مماليكه أو ليجهز تجريدة حربية ، كما وقع فى عام ٩٠٨ هـ وهو يستعد لاخراج تجريدة لاستطلاع أمر الشاه اسماعيل الصفوى . ففى هذه السنة قبض السلطان على مجموعة من المباشرين ووزع عليهم مالا بسبب أمر التجريدة ، فقبض على الشهابى أحمد ناظر الجيش وسلمه إلى الأمير طراباى "فعرضه للضرب غير ما مرة حتى أورد ما قرر عليه من المال" ، وقبض على صلاح الدين بن الجيعان وفخرالدين بن العفيف كاتب المماليك وموفق الدين بن القمص القبطى وعبد الباسط بن تقى الدين ناظر الزردخاناه وشمس الدين بن مزاحم ناظر الاسطبل "فأقاموا هؤلاء فى التراسيم والضرب حتى غلقوا ما قرر عليهم من المال".

ورغم ان الاخبار وردت برجوع الشاه اسماعيل إلى بلاده ، وبطل أمر التجريدة الا ان المصادرات استمرت كما هى . وفى ذات العام توفى الجمالى يوسف بن الزرازيرى كاشف الوجه القبلى ، محبوساً بالمقشرة وهو تحت العقوبة ليورد مالا قرره عليه السلطان .

ومن الطريف ان القائم على أمر جمع الأموال المصادرة بالضرب والحبس ، طلع عند صلاة الفجر ومعه بغل يحمل ١٢ ألف دينار لتفرقتها صباحاً على المماليك ، فلما وصل هو والبغل والموكل به قرب باب زويلة خرج عليهم جماعة من الأتراك فى زى العرب واستولوا على المال والبغل فذهب مال المصادرات دون ان ينتفع به السلطان.

وايمانا من الغورى بأهمية التخصص الوظيفى فقد عين "على بن أبى الجود" ناظراً للأوقاف ومسئولاً فى المقام الأول عن المصادرات ، على ان يورد للخزينة السلطانية فى الشهر الواحد اثنى عشر ألف دينار . فاظهر ابن أبى الجود الظلم الفاحش بالديار المصرية وصادر حتى تجار الأروام وعادى أرباب الدولة قاطبة من أمير ومباشر من كثرة المصادرات.

وكان أصل أبو الجود هذا ، سوقى من الصليبة (بحى طولون) يقوم فى دكان أبيه الحلوانى بقلى المشبك بيده فى رمضان ولذا كان عارفا بأحوال التجار عالما بالطرق التى يستخرج بها أموالهم ، وبسبب مظالمه تلاشى أمر الثغور كالاسكندرية ودمياط وبندر جدة.

ولان المذكور كان متمتعا برعاية السلطان ، فقد هابته الناس قاطبة وصارت له حرمة وافرة بمصر ، فكان كما يقال فى المعنى :

إذا ما اللئيم رقا رتبةً   تملــقْ له وانتظــرْ وضَعْهَا

وقبل يداه إذا مــدها   إذا كنت لم تستطع قطعها

وبعد ان نال الغورى أغراضه من مصادرات على بن أبى الجود ، التفت إليه ونكبه فى كل ما يملك فأمر بالقبض عليه وعلى حاشيته وغلمانه وختم على حواصله وبيوته ورسم على نسائه وأحاط به البلاء من كل جانب وكان هذا آخر سعده وأول عكسه.

ودار صاحبنا فى ساقية العذاب ، فأُنزل فى الحديد من القلعة إلى دار الزينى بركات الذى ورث وظائفه وأعيد إلى القلعة فى اليوم التالى ليعرض أمام السطان الذى "ضربه بالمقارع عشرين شيباً حتى خرق جنبه وأشرف على الموت فلم يرث له أحد من الناس بموجب ما كان يفعله من أنواع المظالم بالناس وقد أُخذ من الجانب الذى كان يأمن إليه".

وانتهى المطاف بابن أبى الجود إلى ان نقل إلى بيت الوالى ليعاقبه "فلما تسلمه الوالى عصره فى رجليه ويديه حتى أورد بعض شئ من المال الذى قررّ عليه".

أما عنبر مقدم المماليك فقد خشى ان يواجه مصير ابن أبى الجود ، فآثر الهرب من وجه السلطان الذى طلب منه مالا لم يقدر عليه ، ولكن قبض عليه بعد أربعة أيام وقيل انه لما وقف بين يدى الغورى وبخه السلطان بالكلام وقال له "من إيش هربت وإنت بقيت مقدم المماليك أمير عشرة ، فقال له عنبر : من عادة العبيد السودان الهروب ، فاستحسن السلطان منه الجواب".

ولكن القاضى بدر الدين بن مزهر لم يحرك ساكنا وهو يواجه ما هو أسوأ من مصير ابن أبى الجود . ففى الثانى والعشرين من جمادى الأولى سنة ٩١٠ هـ ، أحضره السلطان وهو فى الحديد ووبخه ثم بطحه وضربه ضرباً مبرحاً حتى كاد ان يهلك . وكان ذلك أول الغيث الذى أغرق ابن مزهر.

فمن أجل استصفاء أموال القاضى بدر الدين أوكل السلطان مهمة تعذيبة إلى فريق على درجة عالية من الكفاءة فى مثل هذه الأمور يضم بين صفوفه "الحاج بركات بن موسى ومعين

الدين بن شمس وكيل بيت المال وإبراهيم داوادار الوالى والريس كمال الدين المزيّن (مشرف طبى) فما أبقوا ممكنا فى عذابه".

بدأ التعذيب أولا بالطريقة المألوفة وهو عصر الأكعاب والركب وأُتبع ذلك بدق القصب فى أصابعه واحراقها بالنار حتى وقعت عُقد أصابعه ، فلم يفلح ذلك كله فى فك عقدة لسان ابن مزهر. فما كان من أعضاء فريق التعذيب الا ان "نوعوا له أنواع العذاب ، فأخذوا له كمّاشة حديد وأحموها بالنار واختطفوا بها أبزازه وأطعموها له ثم أخذوا له حبل قنب ولووه على أصداغه حتى نفرت عيناه من وجهه وسالت على خديّه وقاسى مالا خير فيه وعُذّب بأنواع العذاب الشديد".

ولم يرفع الغورى عن ابن مزهر سوط العذاب الا بعد ان وافاه الأجل المحتوم ، فغُسل وكُفن وصلّىّ عليه ونزلوا به من القلعة وتوجهوا به إلى تربة أبيه فدفن عليه.

وعلى النقيض من حالة بدر الدين بن مزهر ، فقد "أنعم " السلطان على القاضى فخر الدين بن العفيف كاتب المماليك بعزله وتغزيمه ألفى دينار يوردها للخزائن الشريفة مع حبسه حتى يوردها .

وترفق أيضا بالزينى فرج الحاجب الذى قرر عليه أولا عشرة آلاف دينار ثم عاد فخفضها إلى خمسة آلاف دينار "فأباع جميع قماشه ورزقه وما يملكه وأقام مدة طويلة وهو فى التوكيل به وقاسى شدائد ومحنا عظيمة" ولكنه خرج بروحه.

وفى رجب سنة ٩١٥ هـ قبض السلطان على جلال الطنبدى أحد نواب الحنابلة ، وقد كذب عليه بعض أعدائه وأوحى للسلطان بأن قانصوه خمسمائة الذى تسلطن لبعض الوقت قد أودع عنده مالا فطلبه الغورى وحبسه وقاسى شدائد ومحنا وصودر غير ما مّرة بسبب قانصوه خمسمائة فإنه كان من جملة أصحابه.

وفيه أيضاً انتحر والد معين الدين بن شمس وكيل السلطان بابتلاع فص من المال لعجزه عن أداء مال طلبه منه الغورى.

وقد شهد عام ٩١٥ هـ نشاطا محموماً للسلطان من أجل تحصيل ما كان منكسرا على المباشرين من غرامات قديمة وكانت جملتها حوالى ستمائه ألف دينار.

وفي هذا العام أيضاً قبض الغورى على المعلم "على الصغير أحد معاملى اللحم ، فلما قبض عليه قررّ عليه ستين ألف دينار واستمر فى التوكيل به ، وكان المعلم على هذا من خيار

الناس ناتجاً بالسداد وله شهرة طائلة وبرّ ومعروف وكان كثير الحشمة فى حقّ الناس".

ولم يستثن قانصوه الغورى من مصادراته أقرب أخصائه "يوسف بن أبى أصبع" فأمر بحبسه فى العرقانه وقرر عليه نحواً من أربعين ألف دينار ، ولما تراقد عن وزن المال سلمه للوالى ليعاقبه ويعصره.

أما ضحايه فى عام ٩١٦ هـ ، فكان من بينهم مهتار الطشتخاناه محمد الذى عزل عن وظيفته ولم يعد إليها الا بعد دفع غرامة للسلطان قدرها خمسة آلاف دينار ، والمعلم خضر أحد معاملى اللحم الذى فر من وجه السلطان لمطالبته بالأموال ، كما سلم للزينى بركات مجموعة ممن كانوا فى الترسيم بسبب الأموال المتأخرة عليهم فعاقبهم الوالى وحبسهم فى المقشرة .

كما كثرت مصادرات السلطان للمباشرين "حتى أنه صادر عرب اليسار الذين يسكنون تحت القلعة وقررّ عليهم مالاً له صورة ، وقال لهم : إنتوا عملتوا كيمان تراب تحت القلعة من عفشكم ما يشتال ولا بعشرة آلاف دينار ، وجعل ذلك حجة عليهم".

واختتم هذا العام المشئوم بمصادرة جماعة من الزردكاشية وقرر على أحدهم وهو أحمد بن قراكز عشرة آلاف دينار ووضعه فى الحديد.

وكان الغورى يلجأ أحيانا إلى تعيين بعض الأمراء فى وظائف الدواوين ليجعل ذلك تكئة لمصادرتهم ، مثلما وقع مع جانى بك دوادار الأمير طراباى ، الذى قرره فى نظر الديوان الشريف المفرد "وهذه مصادرة لجانى بيك فى أخذ ماله بحسن عبارة وأقرب طريقة".

وفى شهر رمضان من عام ٩١٧ هـ أمر قانصوه الغورى بالقاضى أبى البقاء ناظر الأسطبل ومستوفى الخاص "فوضعه فى الحديد وعراه من أثوابه وكشف رأسه وكان ذلك فى قوّة البرد ، فسلّمه إلى الوالى .. ونزل من القلعة وهو ماشى عريان مكشوف الرأس فى الحديد وحلف السلطان بحياة رأسه أنه لا يلبس أثوابه ولا عمامته حتى يغلق ما قرره عليه من المال ، ورسم للوالى بأن يُقعده على البلاط من غير فرش".

وزاد أمر القاضى سوءاً ان الغورى وضع يده على مصانع سكر كانت له بدمياط وفى ريعها ما يكفى لسداد المال ، وطالبه بعد ذلك بالمال الذى قرره عليه.

ولم يقف السلطان عند المماليك والمباشرين العاملين بخدمة الدولة ، بل صادر أيضا طوائف بعينها وفرض عليهم التزامات كالمغاربة واليهود.

ففى رجب عام ٩١٥ هـ أفرد الغورى على طائفة المغاربة اثنين وثلاثين ألف دينار "وكان سبب ذلك أن تغرى بردى الترجمان لماتوجه إلى بلاد الفرنج اشترى من ملوك الافرنج عدة أسرى من المغاربة بنحو من خمسين ألف دينار ، فلما خلصوا أراد السلطان ان يوزع ما غرمه من المال على طائفة المغاربة التى بمصر والاسكندرية فى نظير ما غرمه".

أما اليهود فكان لهم كفلٌ لا بأس به من مصادرات الغورى وغراماته المستمرة .

فعندما شرع الغورى فى مصادرة المعلم يعقوب أحد المسئولين عن دار سك النقود فى عام ٩١٧ هـ ، أظهر يعقوب اليهودى العجز عن سداد المائة ألف دينار المقررة عليه ، فما كان من السطان الا ان "رسم بأن طائفة اليهود السمرة (السامرة) والربّان تساعد المعلم يعقوب فى هذه المصادرة ، فتوزعوا ذلك على سامرة والربّان والقراء (القرءاون) وجماعة من التجار اليهود فحصل لهم الضرر الشامل قاطبه وقيل تضاعفت هذه المصادرة إلى دون المائة ألف دينار".

ويظهر ان السلطان كان يبدى حفاوة خاصة باليهود العاملين فى دار الضرب لأنهم كانوا يجنون أرباحاً طائلة من اشرافهم على سك النقود الذهبية والفضية للسلطنة . فنعرف ان المدعو "يوسف شنشوا" اليهودى من أصل أفرنجي والعارف باللغة التركية وكان قد استقر معلما فى دار الضرب ، تأخر عليه مبلغ ١٢ ألف دينار "من بقايا المصادرات وحساب قديم" وتكاسل عن توريد المبلغ ، "فأرسله السلطان إلى المقشرة فأقام بها أياما ولم يردّ شيئاً مما عليه من المال ، فأحضره السلطان بين يديه وأحضر له المعاصير وعصره فى أكعابه فى وسط الميدان بين يديه ، فلما تزايد به أمر الوجع من عصر أكعابه أسلم وقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. برأت عن كل دين بخلاف دين الاسلام ، فكّبر الحاضرون من العسكر والناس أجمعين".

ولما كان الغورى لا يفرق فى مصادراته بين مسلم وذمى ، وذلك هو عين العدل فى الظلم فانه لم يلتفت إلى إسلامه "وأبقاه بالعمامة الصفراء ورسم لحيى بن نُكار دوادار الوالى بأن يتسلمه ويعاقبه ويستخلص منه المال جميعه وقال : المسلمون كثير والإسلام ماله حاجة بهذا ، فشكّه ابن نكار فى الحديد ونزل به ليعاقبه ويستخلص منه المال ، فكان كما يقال : إذا تسلّط على اليهودى يسلم".

ولعل السلطان قانصوه الغورى هو الوحيد بين ملوك عصره وأوانه الذى صادر متسولا . فقد حدث ان أحضروا بين يديه شخصاً من "الشحاتين الجعيدية" وجدوا معه مائة وسبعين

ديناراً من النقود الذهبية العالية العيار التى ضربها الأشرف برسباى فسأله السلطان عن مصدر هذا الذهب فرد الشحات بأنه ورثهم عن أمه ، "فأخذ السلطان منه ذلك الذهب وسلّمه إلى محمد مهتار الطشتخاناه ، ورسم بأن يشترى للشحات من ذهبه جوخة وقميصا وعمامة وأن يصرف له فى كل يوم نصفين فضة يأكل بها حتى تفرغ فلوسه ، فلم يرض الشحات بذلك وصار يقول "عينولى ذهبى ومالى حاجة بكسوتكم واستمر الذهب تحت يد محمد المهتار" وراحت على المتسول دنانيره.

ومن طرائف الغورى انه أحضر أمامه أحد أبناء التجار ويقال له عمر بن عبد اللطيف . وكان الرجل متهما بأنه قد قتل زوجته وأحرقها بالنار لأمر وقع منها بمدينة رشيد. ولما وقف أمامه فى الحديد عاقبه على ذلك أشدّ العقوبة فلم يقرّ بشئ "فاحتاط على موجودة جميعا وأسلب نعمته وكان فى سعة من المال ثم سجنه وأقام به مدةً طويلة نحوا من أربع سنين وقاسى شدائد ومحناً".

ولم يرق جانب السلطان لبنات حواء ليخرجهن من دائرة مصادراته بل كن دائما فى مقدمة ضحاياه منذ الأيام الأولى لولايته.

فبعد استقراره على كرسى السلطنة سارع الغورى بالقبض على "خوند أصل باى" أم الملك الناصر وطلع بها إلى القلعة ووكل بها عدة من الطواشية (المخصيان) حتى لا يقال انه ،لاسمح الله، بهتك الأعراض فمرامه الأوحد هو المال وحسب.

وأقامت "أصل باى" فى الحبس عدة أيام وقاست غاية البهدلة وقرر عليها مبلغا من المال فلم تورد منه شيئاً وأظهرت العجز "فرسم السلطان بنفيها إلى مكة فشفع فيها الأمير قرقماس أمير سلاح والأمير طراباى من النفى وأوردت من المال الذى قررّ عليها بعض شئ".

ومع ذلك فان الغورى انتهز فرصة خروجها للحج وأمر بابقائها فى مكة حتى توفيت هناك. وما ان بلغه نبأ وفاتها حتى شرع فى القبض على جماعتها بالقاهرة ، فظهر لخوند أصل باى أشياء كثيرة من أموال وتحف فى عدة حواصل ، وقد جرى لجماعة من النساء بسببها "مالا خير فيه وضُربوا وعُصروا غير ما مرة وما قاسوا خيراً من جرتها واستمروا فى التراسيم مدة طويلة".

كما قاست "خوند جان كلدى" زوجة الملك الظاهر قانصوه شدائد فى أيام الغورى لأنها لم تقر بمكان اختفاء زوجها . إذ قام رجال السلطان بعصرها فى أكعابها وأكتافها حتى أشرفت

على الموت ، وكانت ذات عقل ودين.

ومن عادات السلطان التى لم يفارقها طيلة مدة حكمه "انه كان يضع يده على أموال التركات الأهلية ويأخذ مال الأيتام ظلما ، ولو كان للميت أولاد ذكور فيمنعهم من ميراثهم ، ويخالف أمر الشرع الشريف".

ولقد عُد من جملة سعده وفاة أكبر أميرين فى سلطنته وهما قرقماس وطراباى فى غضون مائة يوم ، ليس فقط لانهما كانا مصدر خطر على انفراده بالحكم ، ولكن قبل ذلك لانه احتاط على موجودهما من صامت وناطق وورثهما فى كل ما جمعوه من أوال وخيول وجمال وسلاح وغير ذلك.

ترى هل ترك الغورى طائفة أو فئة إجتماعية ولم يصادر بعض أفرادها ؟ نعم فهناك بنات الخواطئ ، ولم يكن ليغيب عن السلطان مثل تلك الغوانى بما عرف عنهن من سعة الحال.

ففى رجب سنة ٩١٥ هـ قبض والى القاهرة على أمرأة تسمى أنسْ وكانت قبيحة السيرة تجمع عندها بنات الخطاء ، وكانت ساكنة بالأزبكية وتوجهت إلى قليوب بعد ذيوع صيتها . فأرسل السلطان بالقبض عليها .

فلما قبضوا عليها أمر السلطان بتغريقها فى النيل ، ولكن هذا الأمر لم يجد طريقه لحيز التنفيذ لان الست أنس أفدت نفسها بخمسمائة دينار ، فاكتفى الغورى بنفيها.

ولم يشأ قانصوه الغورى ان يغادر عالم الأحياء دون ان يترك للأجيال اللاحقة له أثرا ماديا يشهد بصحة ما ذكرته المصادر التاريخية عن مساوئه.

وأختار الغورى سوق "الشرابشيين" الواقع فى شارع بين القصرين ، قصبة القاهرة وأهم شوارعها ، ليحتضن مشروعه الأخروى الذى يضمن به ، من وجهة نظره ، قصراً فى الجنة.

وكان طموح السلطان أكبر من ان تتسع له هذه المنطقة المزدحمة بأنواع المبانى ، إذ كان يروم انشاء مسجد ومدرسة ومدفن وسبيل دفعة واحدة.

وعلى طريقة "الخطوة خطوة" بدأ الغورى فى البحث عن قطعة أرض يشيد عليها مسجده ودله أصحاب السوء على مدرسة تحت الانشاء ، فقبض على صاحبها "الطواشى مختص" وصادره وقررّ عليه مالا جزيلاً "فأعطاه هذه المدرسة من جملة ما قرر عليه من المال وكان بنى منها بعض شئ". وهكذا جاءت أرض المسجد غصبا ومصادرة . فهل من مزيد؟

فلما ملك الغورى المدرسة هدم ما بناه مختص ثم أوسع فى بنائها وأخذ سوق الجملون وما

حوله من الأسواق وضم هذه الأراضى غصباً ليقيم عليها مسجده.

وأنفق السلطان على عمارته من المال الذى جمعه من وجوه المظالم ومصادرات الناس ، وحتى مواد البناء فقد حصل عليها بأبخس الأثمان ، وأخذ غالب رخام المسجد من أماكن شتى، فأخرب قاعة شموال اليهودى الصيرفى وأخذ رخامها وأبوابها وفعل مثل ذلك بعدة قاعات.

واستحق هذا المسلك المشين ان يدينه المجتمع المتمسك بقيم الاسلام ومبادئه ، فسمى "بعض اللطفاء هذه المدرسة المسجد الحرام لما وقع فيها من غصوبة الأرض ومصروف كالعمارة من مال فيه شبهات".

وكما كافأ السلطان شاد العمارة "إينال" وعدة وافرة ممن عمل معه من المهندسين والبنائين والمرخمين والنجارين وأرباب الصنائع ، أخلع أيضاً على "قاضى القضاة عبد البرّ بن الشحنة كونه حكم بصحة الخطبة فى هذا الجامع" وتلك ولا شك جرأة على الدين يستحق ان يجازيه عليها سلطان ظالم غشوم عسوف مثل قانصوه الغورى.

وقد اتفق للسلطان مع مسجده الحرام هذا جملة من الغرائب ، لعل أهمها أنه لم يدفن بقبته كما أراد ذلك وأعد له ، حيث لم يعثر على جثته بعد موته فى معركة مرج دابق.

ومن عجب أن الطواشى مُختص الذى كان قد بنى أساس مدرسة الغورى أولا وأخذها منه غصبا فى المصادرة "سأل الغورى ان يجعل له فى المدرسة مكانا يدفن فيه إذا مات فمنعه الغورى من ذلك ، فمنع الله الغورى من الدفن فى مدرسته وصار لا يعرف له مكان قبر فعد ذلك من العبر ".

وكسائر المساجد وبيوت العبادة التى شيدت بطرق وأموال مشبوهه فقد أصيب مسجد الغورى بآفة سقوط المآذن بعد ثلاث سنوات من انتهاء العمل فيه.

فرغم متانة بناء المئذنة التى جُعل لها أربعة رؤوس ، الا انها مالت وتشققت ، مما استدعى هدمها وإعادة بنائها مع تشييد الجزء العلوى منها بالطوب الأحمر ووضعوا عليه قاشانى أزرق اللون.

وعندما رغب السلطان فى تشييد مدرسة ملحق بها ضريح وسبيل ماء ، تواجه مسجده ، قام باستبدال قيسارية الأمير على التي تجاه جامعه وكانت جاريه فى أوقاف المدرسة التى بشارع بين القصرين ولما تم استبدالها قام الغورى بهدم القيسارية وبنى مكانها القبة والمدفن

والصهريج والسبيل وغير ذلك من الأماكن التى مازالت قائمة هناك على يسار المتوجه إلى حى الغورية.

وقد بالغ الغورى فى زخرفة المدرسة بالرخام "وعقد هناك قبة كبيرة على المدفن وغلفها بقاشانى أزرق فلم ينطل ذلك على الناس".

وحشد السلطان فى مدرسته ما كان موجوداً فى رباط الاثار بمصر القديمة من مخلفات نسبت للرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم والمصحف العثمانى وجميع ذلك محفوظ الان بالمشهد الحسينى بالقاهرة ونقل إلى مدرسته أيضاً "الربعة العظيمة المكتوبة بالذهب التى كانت بالخانقاه البكتمرية التى بالقرافة".

ولان هذه المدرسة شيدت بدون مئذنة فقد أصاب الوهن أعلى قمة فى بنائها وهى القبة . وفى خلال الأعوام من ٩١٧ هـ إلى ٩١٩ هـ أعيد ترميم هذه القبة ثلاث مرات بعد ان تشقق بناءها وآلت إلى السقوط . فتم أولا هدم الجزء الأسفل منها فقط مع إعادة ترميمها ولم يفد ذلك الاجراء شيئا فأعيد الترميم مرة ثانية ولكن حالة القبة تدهورت حتى كادت تسقط على المارة، مما اضطر السلطان فى نهاية المطاف إلى الأمر بهدمها عن آخرها واعادتها الكامل.

بيد ان كل هذه العناية التى وجهها السلطان للقبة التى كان مقيضا لها ان تظلل مدفنه ، لم تؤتى ثمارها وانهارت القبة فى وقت لاحق وحل مكانها قبة خشبية عام ١٨٨١م وهدمت بعد ذلك وأعادت لجنة حفظ الآثار تسقيفها على الوضع القائم الآن.

وعلى أية حال فقد رحل الغورى عن الحياة الدنيا قتيلا تحت سنابك خيل سليم العثمانى دن ان تنفعه الأموال التى اغتصبها أو بيوت العبادة التى شيدها بالعسف والسرقة ، ولم تبق من ذكراه إلا سيرة عطنة وتسمية شعبية حكيمة لمسجده "بالمسجد الحرام" وهو آيل للسقوط بأكمله الان ، فكان انتصار العثمانيين عليه فى مرج دابق بمثابة انتقام ربانى من أفعاله مع الرعية فكان ، كما قيل فى المعنى :

أين الملوك الذى فى الأرض قد ظلموا	والله منهم لقد أخلى أماكنهم
فاستغني بالسمع عن مرآهم غطةً	فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم





يقولون "إن الصدفة لا تأتى إلا لمن يستحقها "، وقد جاءت الصدفة للألبانى محمد علي عندما جاء إلي مصر ضمن الجيش العثمانى لاجلاء الحملة الفرنسية عنها في مطلع القرن الماضى ، ولأنه رغم كل شئ كان أهلا لتلك الصدفة ، فانه لم يدعها تفلت من بين يديه.

وقد استحق محمد على حكم مصر "صدفة" وهو الذي لم يكلف نفسه عناء تعلم القراءة والكتابة لا بلغة الأتراك وهو الضابط بجيشهم ولا بلغة العرب وهو حاكم كنانتهم والمتطلع لتكوين امبراطورية تضم بلادهم مكتفياً بأن حياته البائسة في ألبانيا قد علمته من "أين تؤكل الكتف".

صادف الضابط الطموح مصرَ وهي قائمه عند مفترق الطرق زائغة النظرات بين ماضٍ تولى ومستقبل آت ، فقرأ بفراسة القناص مايدور بخلدها وما يعتمل في نفوس أهلها ، ولأنه لم يكن من جملة الحكام ، فقد أدرك ،دون مكابرة ، ما تعامي عنه الأتراك العثمانيون والمماليك الشركس من حقائق .

كانت الحقيقة الأولى ، ان مصر أدركت بالوعي والتجربة في سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث ما غمض عليها عشرات السنين ، فعرفت ان حكامها الذين أذاقوها الذل والهوان ، أضعف جنداً وناصراً من الفرنسيس الذين أعياهم أهل القاهرة في ثورتيهم الأولي والثانية .

والحقيقة الثانية ، أن الشعب المصري بعد ان رأى بعينيه ثمار المشاركة المحدودة لعلمائه وزعمائه في ادارة شئون البلاد من خلال "الديوان" الفرنسي ، لن يقبل ما كان يسكت عليه ، علي مضض ، من زيادة الضرائب وعسف جباتها ، بل وسيسعى لأن يكون له كفل في تقرير شئونه.

وثالث الحقائق ان المصريين قد باتوا أقل طواعية لسيطرة الأتراك العثمانيين علي حكم مصر ، وأبعد عن ان يكونوا أسلس قياداً لسطوة وجبروت المماليك ، لاسيما وقد اكتشفوا أنهم آخرمن يركن المسلمون إليهم دفاعا عن الوطن والدين بوجه أوربا الناهضة ، وأنهم أجهل من ان يحملوا مشعل الحضارة والتمدين لأبعد من مواطئ أقدامهم ولو لخطوة واحدة.

أما الحقيقة الرابعة ، وهي علي صلة وثيقة بالسابقة ، فهي ان المصريين قد عزموا علي أخذ أمورهم بأنفسهم بعد أن أظهرت المحنة التي مروا بها زعماء وقادة طبيعيين آزروا مطالب الناس وقادوا نضالهم ضد المحتل ، وأثبتوا أنهم أكفاء بمايكفي لادارة شئون مصر المحروسة.

وخامس الحقائق وآخرها ، ان الشعب المصري قد أيقن أن رحيل الفرنسيس عن مصر قد تحقق بفضل صمود المصريين وتضحياتهم وليس للعثمانيين أو الأتراك أي فضل في ذلك وأن الآوان قد آن لان تشب ولاية مصر عن "طوق" الوصاية العثمانية وتزيح عن كاهلها مظالم المماليك الجراكسه .

أدرك محمد علي الحقائق الخمس وهو يتنقل بين الأتراك والمماليك وعامة الناس وعلمائهم وقرر أن يقحم نفسه في تلك المساحة المجهولة بين رفض المصريين عمليا الخضوع لسلطة الخليفة القابع علي ضفاف البسفور ، ورغبتهم في ان يتولوا أمورهم بأنفسهم .

وشرع محمد علي في تشييد جسور الثقة بينه وبين القيادات الجماهيرية وعلي رأسها نقيب الأشراف "عمر مكرم" ، موهما إياها بانحيازه الكامل لمطالبها بإصلاح أداة الحكم ، ومنع الباشوات والمماليك من فرض المزيد من الضرائب والمظالم ، وأظهر الألباني ما هو أكثر من تبنى "الرطانة " الشعبية المناوئة للفساد الحكومي ، عندما ساند ثورة المصريين ضد الوالي "احمد خورشيد باشا" وهي مساندة ذات طابع عسكري كانت تفتقدها دوما حركات التمرد التي قامت بها القيادات الشعبية ضد الولاة العثمانيين وعندما أينعت ثمار الحركة الشعبية التي تزعمها السيد عمر مكرم وسقط خورشيد باشا كان محمد علي في وضع يسمح له بجني ثمار الاحداث التي لم يعهد الخليفة العثماني مثلها قبل هذا التاريخ لا سيما وان العلماء وقادة الشعب اجمعوا امرهم في "عرضحال" بعثوا به الي الاستانة علي عزل خورشيد وتعيين

الألبانى محمد علي عوضا عنه وما كان من السلطان سليم الثالث الا أن أقر بالأمر الواقع فعلا ونصب محمد علي باشا والياً علي مصر في عام ١٨٠٥م في خطوة لا تعد إستجابه لرغبه شعبية قدر ما تعتبر انصياعا لميزان القوي العسكري بين طوائف الجند العثمانى وفرق المماليك والذي مال بشدة لصالح فرقة الأرناؤود التي يقودها محمد على .

وبعد أن استقر الباشا الجندي علي كرسى الحكم وأمسك بزمام الأمور ، كشف عن قبائحه التي لم تختلف في كثير أو قليل عن مساوئ أسلافه ، كما لو كان كرسى الحكم قد أمده بميراث من سبقوه بمجرد الجلوس عليه.

فإذا بمحمد علي أكثر جشعاً وطمعاً في المال من المماليك الجراكسه ، وأبعد غوراً منهم في سلب الناس ثرواتهم وإحاطتهم بالضرائب الباهظة ، بل وهوكسائر الباشوت السابقين أكثر ميلاً للأنفراد بالسلطة ، وأشد نفوراً من النفوذ الجديد للقوى الشعبية .

وأراد الألباني الماكر ان يضرب عصفورين بحجر واحد ، فأخذ يطالب عمر مكرم بفرض ضرائب جديدة لتمويل خزينة البلاد العاجزة من تحمل الاصلاحات الاقتصادية والعسكرية التي أملتها ظروف ما بعد الحملة الفرنسية علي مصر .

وكان ذلك وحده كفيلاً بأن يحصل الباشا لنفسه علي الأموال في ذات الوقت الذي يتحمل فيه عمر مكرم أمام الشعب أوزار هذه الضرائب المستجدة ، وعندما أدرك نقيب الأشراف أبعاد ما يخطط له الوالي وأمتنع عن تلبية رغباته في زيادة الضرائب ، كان محمد علي قد نجح في شق صفوف الحركة الشعبية واستمال كثرة من رموزها تاركاً عمر مكرم ليواجه مصيره المحتوم.

وحانت لحظة الطلاق والفراق بين الضابط الألباني وبين الجماهير التي حملته لكرسى الولاية في عام ١٢٢٤ هـ . ففي هذا العام أصر عمر مكرم علي الا يمكن محمد علي من زيادة ضرائب الفائض ومال الحماية والأوسية والرزق ، وامتنع عن الصعود للقلعة والاجتماع به ، في اشارة واضحة لتخليه عن دعم الباشا الألبانى الذي غدّر بالحركة الشعبية وأهدر كافة مطالبها ومكتسباتها.

عندئذ قرر محمد علي ان يسلب نقيب الأشراف آخر أسلحته ، فنزع عنه تأييد مشايخ الأزهر بعد ما نجحت سياسته في فضّ الناس عن زعيمهم الذي قاد نضالهم ضد الظلم ، فإذا به يستبدل ظالما تركياً بآخر من الألبان.

ووجد الباشا ضالته المنشودة في حقد بعض المشايخ علي عمر مكرم وما صار إليه من مكانة شعبية ، بات معها الوالي العثمانى علي حد تعبير الجبرتى ، "يخشى صولته ويعلم ان الرعية والعامة تحت أمره أن شاء جمعهم وان شاء فرقهم وهو الذي قام بنصره وساعده وأعانه وجمع الخاصة والعامة حتي ملكه الأقليم ويري انه ان شاء فعل بنقيض ذلك ".

وداخل بعض الشيوخ الطمع في الدنيا ، بعد ما لاطفهم محمد علي ووعدهم بوظائف عمر مكرم وخاصة نقابته للأشراف ونظره في بعض الأوقاف ، "فتفرقت الآراء وراج سوق النفاق وتحركت حفائظ الحقد والحسد وكثر سعيهم وتناجيهم بالليل والنهار".

ولما أيقن الألبانى الذي يصفه أحد أتباعه وهو ديوان أفندى بأنه "شاب مغرور جاهل وظالم غشوم" أن السيد عمرم كرم قد حسم أمره علي مجافاته وعزم علي سحب الاعتراف الشعبي به ، سارع ، أي محمد علي ، إلي خلع عمر مكرم من نقابة الأشراف وعين مكانه شيخ السادات ، وأمر بنفى زعيم الشعب إلي دمياط .

وفي مستهل رجب ١٢٢٤ هـ سافر عمر مكرم منفياً إلي دمياط والناس تتباكي عليه حزناً وغما لانه "كان ركنا وملجأ ومقصدا للناس ولتعصبه علي نصرة الحق" . وعندما كان يجري ذلك الحدث المأساوي عند ساحل النيل ببولاق ، كان الشيخ المهدي يصعد إلي القلعة قاصداً الباشا ليطلب منه وظائف رفيق نضاله المنفي ، فأنعم عليه بنظر أوقاف الامام الشافعي ونظر وقف سنان باشا ببولاق ، ودفع إليه أيضاً ما كان متأخراً له من جرايات مدة أربع سنوات ، وذلك "نظير اجتهاده في خيانة السيد عمر حتي أوقعوا به ما ذكر".

ولم يتوقف محمد علي عند هذه المذمة ، بل أتبعها بأخري أدهى وأنكي ، فأوعز إلي مشايخ الوقت فكتبوا "عرضحال" للخليفة العثماني يبررون فيه عزل عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه فعدوا له عيوباً ومثالب وجنحا وذنوباً ، مختلقة جميعها كقولهم أنه أدخل في دفتر الأشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط واليهود.

ولما كان "العرضحال" فجاً بدرجة يستحيل معها ان يوقع عليه من لديه حياء أو بقية من دين ، فقد أضطر المشايخ المتحمسون للذم في عمر مكرم ، وعلي رأسهم الشيخ الأمير والشيخ السادات ، إلي التخفيف من لهجته وتهديد من يمتنع من الشيوخ عن التوقيع عليه ، فلم يثبت علي موقف الرفض سوى شيخ واحد هو السيد أحمد الطحطاوى مفتى الحنفية.

ودفع الرجل ثمن وقفته الشجاعة ، إذ عزله مشايخ محمد علي من منصب الافتاء لكونه لم

يوافقهم في شهادة الزور ، واعتكف الشيخ الطحطاوى في داره لا يخرج منها الا للصلاة ، أما الشيوخ الذين انتصروا لمحمد علي ، فلم تقم لهم قائمة بعد خروج عمر مكرم من القاهرة ولم ترتفع لهم راية "ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض".

ومن حينئذ ، لم يفارق محمد على أول ما أظهر من قبائح ومساوئ ، فظل وفيا لمبدأ التفرد بالسلطة وديدن إزدراء الجماهير واعتبارها وسيلة لمشروعاته لاغاية بحال من الأحوال ، حتي اخر يوم في حياته.

ولا يستطيع أكثر الناس تعاطفاً مع محمد علي ان يبرر عصفه بالحركة الشعبية أو يدافع عن تجاهله إرادة رعاياه ، رغم ذلك التقدير الخاص الذي يحظى به بوصفه أول بناة مصر الحديثة.

ان المتفحص لصورة مصر الناهضة من ثبات العصر العثمانى الأخير في بداية القرن الماضي ، سرعان ما يكتشف ان هذه الصورة الفسيفسائية قد صيغت من معاناة الشعب وتضحياته ووضعت في إطار من الأماني والأحلام التي لم يقدر للجماهير ان تراها رأى العين أو تتلمسها بأناملها.

فالباشا الألباني الأصل ورث عن أسلافة الجراكسه والعثمانيين جميعا ، كل ما يتوصل به إلي استصفاء أموال الناس ، حتي اجتمع فيه من المساوئ ما تفرق في أسلافه.

وها هو يبدأ عهده بذات البداية التى انطلق منها سلاطين المماليك وولاة الدولة العثمانية عند توليهم السلطة ، وكان أخرهم سابقه أحمد باشا خورشيد الذي أقصاه الشعب لظلمه وجوره.

والبداية الخالدة أبداً هي الأدعاء بخواء خزائن المال علي يد الحاكم السابق ، وفي ذلك مبرر أكثر من كاف لطلب السلف والقروض ، التي لا ترد عادة ، لتدعيم ميزانية البلاد . وهذه السلف ، هي بعينها المصادرات التي يكثر الحكام منها بعد السنة الأولى من ولايتهم ، ولكنهم اعتادوا ، من باب الحياء أو التحايل ، ان ينعتوها بالسلف والقروض .

ففى ربيع الأول عام ١٢٢١ هـ طلب محمد علي دراهم سلفة من الملتزمين والتجار وغيرهم ، بنفس القدر الذي دفعوه لأحمد خورشيد ، وطارد رجال الباشا المُقرضين واستحثوهم من غير مهلة ، ومن وجدوه غائباً أو مختفياً دخلوا داره وطالبوا أهله أو جاره أو شريكه.

ودون ان يظهر الباشا أي نية لسداد هذه السُلف ، بدأ في العام التالى في طلب سلفة

جديدة من التجار قدرها ألفي كيس ، كل كيس منها ٢٥ ألف نصف فضة . وبالطبع كانت السلفة إجبارية خاصة علي الأعيان وتجار البن وأهل وكالة الصابون ووكالة التفاح ووكالة القِرب وأجلس محمد علي عساكره "علي الحواصل والوكائل يمنعون من يخرج من حاصله و مخزنه شيئاً الا بقصد الدفع بأصل المطلوب منها".

وأردف صحابنا ذلك بطلب سلف إجبارية ممن عرف عنه سعة الحال وبحبوحة العيش ، "فيكون الانسان جالساً في بيته فيما يشعر الا والمعينون واصلون اليه وبيدهم بُصلة الطلب إما خمسة أكياس أوعشرة أو أقل أو أكثر ، فاما ان يدفعها والا قبضوا عليه وسحبوه إلي السجن فيحبس ويعاقب حتي يتمم المطلوب منه".

ومن المضحكات المبكيات في طلب هذه القروض القسرية ان تاجرا كان قد أفلس وباع كل ما يملك من عقار ومتاع ، ونسى ان يسقط اسمه من دفاتر التجار ، ففوجئ بالعسكر يطلبون منه السلفة ويجرونه إلي الحبس وأخذ يستغيث فلم يغاث ولم يجد شافعاً ولا راحماً.

وقبل ان يأتي العام إلي نهايته كان محمد علي قد فرض علي التجار سلفة ثالثة ، وبعث العساكر في طلبها "فتغيب غالبهم وتوارى لعدم ما بأيديهم وخلوا أكياسهم من المال".

وحدث في عام ١٢٢٩ هـ ، ان لاحظ الباشا ان التجار مازالوا قادرين علي الدخول في عمليات الشراء الكبيرة مثلما وقع منهم في الاتجار مع مدينة جدة ، فالتفت اليهم وقال لهم مؤنبا "أني طلبت منكم مرارا ان تقرضوني المال فادعيتم الافلاس ولماحضر الموسم بادرتم بأخذه وظهرت أموالكم التي كنتم تبخلون بها فلابد ان تقرضوني ثلثمائة ألف فرانسة * فصالحوه علي مائتى ألف دفعوها نقداً".

ولم ينس الباشا مادرج عليه أسلافه في سنوات حكمهم الأولي من تحصيل الضرائب مقدما وقبل حلول موعدها بعام كامل ، ففعل ذلك في عام ١٢٢١ هـ ، ورغم ذلك فانه بدأ في العام التالي بطلب الميرى عن سنة ١٢٢٣ هـ.

والواقع ان عناية محمد علي بالريف المصري وأهله لم تتوقف عن المطالبة بإداء ضرائب الأرض مقدماً ، أوالاهتمام بمشاكل الري والزراعة فيه إذ أمطر الفلاحين بأنواع الفرض والمطالب ونوع لهم أصناف المظالم حتي صار ظلم المماليك قبله عدلاً وعسفهم رحمة .

ففى بداية عهده فرض المذكور علي بلاد الوجه البحري توريد مقادير معينة من المئون ، وقسم هذه المقادير إلي ثلاثة مستويات بحسب اتساع زمام القرية ودرجة عمارتها ، فكان

الأعلي منها يؤدي ثلاثين أردباً من القمح وثلاثين رأساً من الغنم وأردب أرز وثلاثون رطلاً من الجبن ومثلها من السمن إضافة إلي بعض الأصناف كالتبن والجلة . وما لبث محمد علي ان عاجل سكان الريف في الوجهين القبلي والبحري بفرضة أخري بعد عدة شهور بمناسبة قدوم مبعوث الخليفة العثماني في شهر رجب من عام ١٢٢١ هـ.

وما ان أهل عام ١٢٢٢ هـ حتي كان زبانية محمد علي قد أكملوا تحرير دفاتر الفرضه والمظالم التي ابتدعوها علي القراريط واقطاعات الأراضى ، فعينوا العساكر لتحصيلها من المزارعين .

وعندما أوشك المعينون علي مغادرة القري بعد تحصيل الفرضة ، أرسل الباشا إلي ذات القري من يطالب أهلها بفرضة غلال وسمن وشعير وفول ، فمن لم يجدوا عندهم شيئاً من هذه الأصناف أو ما يعدلها من الدراهم ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم لتأتي أربابها ويدفعون ما تقرر عليهم ، ومن لم يأت منهم لافتداء رهائنه ، بيعت مواشيه علي الجزارين قهراً بأقصى القيمة.

وبمناسبة شهر رمضان من نفس العام قرر الباشا فرضة على ملتزمى الأراضى الزراعية قدرها ثلاثة آلاف نصف فضة علي كل قيراط ، وبالطبع فقد أجبر الملتزمون فلاحيهم علي دفع مال هذه الفرضة.

ويبدو ان محمد علي كان يؤمل في أكثر مما تحصل له من هذه الفرض المتتابعة ، فنزل بنفسه في عام ١٢٢٣ هـ إلي بلاد الوجه البحري ، وفرض علي أهل دمياط أكياسا وأخذ من حكامها هدايا ورجع إلي المحلة الكبري وقبض ما فرضه عليها وهو خمسون كيساً نقصت سبعة أكياس عجزوا عنها بعد الحبس والعقاب وقدم له حاكمها ستين جملا وأربعين حصانا خلاف الأقمشة المحلاوية الشهيرة . ثم توجه الباشا إلي الاسكندرية وبعث في طلب قناطير من البن والأقمشة الهندية جمعت من تجار القاهرة ، وستمائة أردب أرز أخذت من بلاد الوجه البحري وأرسل كل ذلك هدية إلي الخليفة العثماني بالآستانة.

وأعاد محمد علي الكرة مرة أخري في عام ١٢٢٥ هـ ، فقرر فرضة أخري علي البلاد بحسب وصول مياه الفيضان إليها ، وكان الحد الأقصى ثمانين كيساً والأدني خمسة عشر كيساً وما هي الا أشهر قليلة حتي كانت فرضة جديدة قد قررت علي الأراضي الزراعية.

وواصل أفندينا اهتمامه بالريف فأمر كشاف النواحي في سنة ١٢٣٢ هـ ، بإحصاء عدد أغنام البلاد والقري لا لشئ سوي ان يلزموا أصحابها بأن يدفعوا للباشا عن كل عشرة شياه

واحدة من أعظمها اما كبش أو نعجة بأولادها ، وفرض في هذا العام أيضا علي كل فدان رطلاً من السمن.

ويبدو ان الألبانى المنكود ، كان يتمتع بروح الدعابة ويميل إلي الفكاهة ، إذ رأي وحده ، دون العالمين ، ان في هذه الفرض والمظالم ما يثير البهجة ويستحق الانشراح والسرور ، إلي الدرجة التي "ترغم" الفلاحين علي دفع "بقشيش" لمن يبشرهم بالفرضة ، وهم بحال الرضا والامتنان .

فابتدع محمد عل تقرير فرضه من فرض المغارم علي البلاد أسماها ؛بشارة الفرضة" وكتبت بها أوراق يتولاها بعض من يكون متطلعاً لمنصب أو منفعة ثم يرتب له خدما وأعواناً ثم يسافر إلي الاقليم المعين له وذلك قبل منصب الأصل وفي مقدمته يبعث أعوانه إلي البلاد يبشرونهم بذلك ثم يقبضون ما رسم لهم الورق من حق الطريق بحسب ما أدي إليه اجتهاد قليلاً أو كثيراً" وقد علق الجبرتي علي هذه الفعلة الشنعاء بأنه "لم يسمع بما يقاربها في ملة ولا ظلم ولا جور".

فهل من مزيد يا باشا ؟ نعم هناك ما هو أمرُّ من كل ما مرّ.

فقد ألزم الباشا أهل القري ببناء مساكن للعسكر المقيمين في زمام بلادهم وهي المعروفة بالقشلات. فيقوم الفلاحون بعمل الطوب اللبن وحرقه ورفعه إلي موضع بناء المعسكرات وحمل أفلاق النخل ومقادير من الجريد لتسقيف القشلات ، فضلا عن تسخير بعض الفلاحين في أعمال البناء لقاء أجر زهيد لا يسد رمق الواحد منهم .

وزاد في الطنبور نغمة انه تقرر في عام ١٢٣٣ هـ زيادةالخراج مع ماطرأ من زيادة في فيضان النيل إلي الحد الذي غرقت معه القرى فدهى الفلاحون بهاتين الآفتين الأرضية والسماوية ، ولم ينعموا بما ألفوه في مثل هذا الوقت من كل عام إذ كان أهل الريف بعد ارتحال الكشاف عن قراهم مع بداية زيادة النيل يحسون بالحياة فترتاح نفوسهم "وتجتمع حواسهم ويعملون أعراسهم ويجددون ملبوسهم ويزوجون بناتهم ويختنون صبيانهم ويشيدون بنيانهم ويصلحون جسورهم وحبوسهم" . فحرمهم محمد علي من ذلك كله وبدل أفراحهم أتراحا.

وفضلاً عن هذا وذاك فان الفلاحين كانوا يقومون باستضافة رجال الحكومة ودفع حق الطريق لهم في وقت توالي فيه مرور العساكر أثناء الليل وأطراف النهار بطلب الكلف واللوازم ،

لهم ولدوابهم.

وكان من أثر هذه الرعاية الأبويةالتي شمل بها محمد علي أهل الريف أن أخذ الفلاحون في الفرار من قراهم "فكان يجتمع أهل عدة من القري في قريةواحدة بعيدة عنهم ثم يلحقها وبالهم فتخرب كذلك وأماغالبه بلاد السواحل فانها خربت وهرب أهلها وهدموا دورها ومساجدها وأخذوا أخشابها.

وبرغم ذلك فان الحكومة كانت تبعث في أثر الفارين فترسل اليهم كشاف النواحي الجديدة ليطالبوهم بما عليهم من مال قديم عجزوا عن الوفاء به ، مضافا اليه حق الطريق وعندئذ كان الفلاح يخرج من مصر بأسرها ان كان خفيف العيال والحركة "وقد وقع ذلك حتي امتلأت البلاد الشامية والرومية من فلاحي قري مصر الذين جلوا عنها وخرجوا منها وتغربوا عن أوطانهم من عظيم هول الجور".

وقد حاول محمد علي ان يتبع سياسة أمنية نشطة هدفها تعقب الفارين من الأرض وإجبارهم بالعودة إلي قراهم وزراعة الأراضى التي يعملون بها . ولم تتوقف جهود رجال الشرطة المحمومة عند حدود الأراضى الزراعية بل امتدت إلي القاهرة ذاتها.

فصار "البصاصون" من رجال الشرطة يتبعون أولاد البلد أرباب الصنائع الذين لهم نسبة قديمة بالقرى وذلك باغراء أتباعهم وأعوانهم . فيكون الشخص منهم جالساً في حانوته وصناعته فما يشعر الا والأعوان محيطون به يطلبونه إلي أغا الشرطة ، فان امتنع أو تلكأ سحبوه بالقوة وأدخلوه إلي الحبس وهو لا يعرف له ذنبا فيقول ما ذنبى فيقال له عليك مال الطين فيقول وأي شئ يكون الطين فيقولون ل طين فلاحتك من مدة سنين لم تدفعه وقدر كذا وكذا فيقول لا أعرف ذلك ولا أعرف البلد ولا رأيتها في عمري لا أنا ولا أبي ولا جدي ، فيقال له ألست فلان الشبراوى أو المنياوي مثلاً ، فيقول هذه نسبة قديمة سرت إلي من عمي أو خالي أوجدي ، فلايقبل منه ويحبس ويضرب حتي يدفع ما ألزموه به أو يجد شافعاً يصالح عليه".

وحتي لا يتهم محمد علي بمعاداة الفلاحين فقد حرص علي ان تمتد عنايته ورعايته الأبوية لتظلل القاهرة وكافة البنادر ، فلم يستثنها من فرضه ومغارمه.

فقد شارك التجار ونصاري الأروام الأقباط والشوام ومساتير الناس ونساء الأعيان مواطنيهم من فلاحى القري في تحمل أعباء فرضة قدوم رسول السلطان العثمانى في رجب

من عام ١٢٢١ هـ . وانفردوا وحدهم بسداد فرضه أخرى تولي توزيع مقاديرها علي التجار السيد عمر مكرم في شوال من نفس العام ، وكان مقدارها أربعمائه كيس.

وبعد هذه الفرضة بنحو عام فرض رجال الباشا دراهم علي طوائف القبانية والحطابة وباعة السمك القديد المعروف بالفسيخ ، فكان القدر المطلوب من طائفة القبانية مائة وخمسين كيسا فأغلقوا حوانيتهم وهربوا إلي الجامع الأزهر وكذلك فعل الحطابة وغيرهم ، فتشفع فيهم عمر مكرم ورفعت الغرامات عنهم.

وفي فرضة رمضان عام ١٢٢٢ هـ طولب أرباب الحرف والتجار بألفى كيس وشملت الجباية الباعة الجائلين أيضاً ، وعجز فقراء الحرفيين عن السداد كالصرماتية وأمثالهم ، فالتجأوا إلي الجامع الأزهر وأقاموا به ليالي وأياما فلم ينفعهم ذلك.

ولم يراع الباشا حرمة شهر الصوم وهو يجبى الفرضة ، فوكل بها قواسه أتراك وعسكر ودلاة وقواسة بلدى ، "فيكون الانسان نائماً في بيته ومفتكرا في قوت عياله فيدهمه الطلب ويأتيه المعين قبل الشروق فيزعجه ويصرخ عليه بل ويطلع إلي جهة حريمه فينتبه كالمفلوج من غير اصطباح ويلاطف المعين ويواعده ويأخذ بخاطره ويدفع له كراء طريقه المرسوم له في الورقة المعين بها المبلغ المطلوب قبل كل شئ ، فما يفارقه الا ومعين آخر واصل اليه علي النسق المتقدم".

وامتدت الفرض من الأموال إلي البغال ، ففي جمادي الأولي عام ١٢٢٦ هـ فرض علي الواحد من مياسير الناس وأهل الحرف بغلة وبغلتين وثلاثة والذي لا يملك بغالا يلزم بالشراء أويدفع ثمنها كيسا غشرون ألف نصف فضة.

وزاد الطين بله أن عساكر الباشا تسلطوا علي بعض سكان القاهرة وسكنوا دورهم قهرا عنهم ، واتفق ان بعض ذوى المكر من العسكر عندما أراد السفر خارج القاهرة للحرب أرسل لصاحب الدار التي هو غاصبها ، فأحضره وسلمه المفتاح وهو يقول له تسلم يا أخي دارك واسكنها فربما اني أموت ولاأرجع ، وعندما يتسلم الرجل داره يفرح بخلاصها ويشرع في عمارتها وأعادة ماتهدم منها فيكلف نفسه ولو بالدين ويعمرها ومان يتم عمله حتي يجد صاحبه داخل عليه بحصانه وجمله وخدمه فما يسع صاحب الدار الا الرحيل أسفا تاركاً داره لغريمه.

أما الباشا نفسه فقد ابتكر حيلة جديدة للاستيلاء علي أملاك الرعية ، إذ أطلق المناداة في

القاهرة وأطرافها وندب جماعة المهندسين والمباشرين للكشف علي الدور والمساكن فان وجدوا بالمنزل أوببعضه خلل ، وكثيرا ما يحدث ذلك ، أمروا صاحبه بهدمه وتعميره فان كان يعجز عن ذلك يؤمر بالخروج منها واخلائها ويعاد بناؤها علي نفقةالحكومة وتصير الدار من حقوق الدولة بعد نهب أنقاضها . وقد وجه الباشا سهام هذه الحيلة نحو البيوت الكبار والدور الواسعة التي كانت مساكن امراء المماليك بكل ناحية وخصوصاً بركة الفيل وجهة بستان الجبانية ، حتي أصبحت قصورها العامرة خرابا ، خرائب ودعائم قائمة وكيمان هائلة واختلطت بهاالطرق وأصبحت موحشة ولا مأوى بها بعد ماكانت مراتع غزلان فكأن لسان حالها يردد قول الشاعر:

هـذى منـازل أقـوام عهـدتهم ... فى خفض عيش نعيم ماله خطر

صاحت بهم نوب الأيام فارتحلوا ... إلي القبور فـلا عـين ولا أثـر

وقد فقدت مصر بسبب هذا الأجراء غالبية عمائرها الأثرية من القصور والمنازل والقاعات.

وزيادة علي كل ما سبق فقد قاسى القاهريون مالا خير فيه من الشدائد والأهوال بسبب السياسة الضريبية والاحتكارية لمحمد علي ، فارتفعت الأسعار واختفت السلع من الأسواق.

إذ فرض محمد علي مكوسا مبالغ فيها على سلع تافهة كاللبان والحناء بل وعلي عمليات الوزن ذاتها فألزم البائع والمشترى أن يؤدي كل منهما درهمين عن البضائع الموزونه وفرض الضرائب أيضاً علي الأرز والكتان والحرير والحطب والملح فتضاعفت أسعار هذه السلع وقل وجودها.

وأدت زيادة الضرائب علي أرباب الحرف والصنائع إلي ارتفاع أسعار بضائعهم ليعوضوا غرامتهم من الناس معتذرين بتلك الغرامة وماحل بهم من الخسارة . كما كان من جراء فرض المكوس علي الغلال ان تزايد سعرها وندر وجودها بالأسواق.

ولحق الغلاء كل مايرد من خارج البلاد وتحصل عليه الجمارك وأيضاً ما ينتج بداخلها نتيجة لزيادة الرسوم والضرائب ، ولكن الطامة الكبري جاءت من اصرار محمد علي الذين لايلين علي احتكار الزراعة والصناعة والتجارة في طول البلاد وعرضها . فيشتري مايريد بأقل الأثمان ويطرحه علي الناس بأغلي الأسعار مفيداً من الفارق بين السعرين وغير عابئ بما يقاسيه رعيته من الضنك وشظف العيش.

فاحتكر باشا مصر غلالها ولا سيما القمح والأرز. وكان الصعيد مزرعة القمح الكبري في

مصر ، فأرسل إلي كشافه بحجز جميع الغلال والحجر عليها لحسابه ، فلا يدعون أحدا يبيع ولا يشتري شيئاً منها ولايسافر بشئ منها في مركب مطلقاً ثم طلبوا ماعند أهل البلاد من الغلال حتي ما هو مدخر في دورهم للقوت فأخذوه أيضاً ثم زادوا في الأمر حتي صاروا يكبسون الدور ويأخذون مايجدون من الغلال قل أو كثر ولايدفعون له ثمناً ولو زهيداً.

واستولي ، عليه رحمة الله ، علي مزارع الأرز في شمال الدلتا، وأخذ جميع ما تنتجه لحسابه "بحيث ان الزراعين له التعبانين فيه لا يمكنون من أخذ حبة منه فيؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن".

وكان الباشا يقوم بالاتجار في هذه الغلال مع أوربا فيبيع الأردب منها لتجار الأفرنج بمائة قرش بينما يبلغ سعره في مصر ثمانية عشر قرشا تاركاً المنتجين والمستهلكين يتضورون جوعاً.

وقد ساعدت الفرض التي حاصر بها الفلاحين علي زيادة مايتحصل للباشا من الأغنام والمواشى إضافة إلي ما سيتولى عليه منها في المغارم وأغرى ذلك محمد علي بأن يحتكر اللحم وقد كان . فكان يأخذ مواشى الفرض والمواشى التي باعها أصحابها في المغارم وقد هزلت لعدم عناية رجال الباشا بها ويبيعها علي الجزارين بأغلي ثمن ، ثم يأمرهم ان يذبحوها في "المذبح السلطانى" فتؤخذ منهم "أسقاطها وجلودها ورؤسها ورواتب الباشا وأهل دولته ثم يذهبون بما يبقى لهم لحوانيتهم فتباع علي أهل البلد بأغلي ثمن حتي يخلص الجزار رأس ماله ، وإذاعثر المحتسب علي جزار ذبح شاة اشتراها في غير المذبح قبض عليه وأشهره وأخذ ما في حانوته من اللحم من غير ثمن ثم يحبس ويضرب ويغرم مالاولايغفر ذنبه ويسمى خائناً وفلاتيا".

وتشدد الباشا في منع الذبح خارج مذبح الحسينيه ، وأوقف عساكر بالطرق رصداً لمن يدخل المدينة بشئ من الأغنام والعجول والجواميس التي طلب من كشاف النواحي شراءها بالثمن القليل من أربابها . وكما هرب الفلاحون فراراً من المظالم ، قاموا أيضاً بتهريب أغنامهم "فيخرجون من القرية ليلا ويدخلون المدينة ويمرون بها في الأسواق ويبيعونها بما أحبوا من الثمن علي الناس فانكب الناس علي شرائها منهم لجودتها" وبلغ ذلك الخبر الباشا فأوقف العساكر للقبض علي الفلاحين .

وكان المحتسب يقوم بخرم آناف الجزارين المخالفين لأوامر الباشا وتسعيره للحم ويطوف بهم وقد علق في آنافهم قطعاً من اللحم.

واحتكر محمد علي السكر الذي يأتى من الصعيد وكذلك محاصيل الكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقطن والقرطم فلايبيعها الفلاحون إلا للباشا ، وأعطى التزام الأبزار الصعيدية لشخص من نصاري الأرمن مقابل تعهده بسداد خمسمائة كيس للخزانة سنويا . فارتفعت بسبب ذلك أثمان الأبزار مثل الحبة السوداء والينسون والكمون والكراويا ونحو ذلك.

ومن المأكولات والأطعمة أمتدت احتكارات الباشا لتشمل المواد الخام والصناعات بل والحرف أيضاً . فأحتكر ملح النطرون وفرقه علي القرى محتجاً بأن الحياكة والقزازين يحتاجون إليه لغسل غزل الكتان وبياض قماشه وكذلك البارود وصناعته واستولي علي جميع أنواع الأقمشة المصنوعه في مصر تصنع لحسابه ويبيعها هو بالثمن الذي يحدده.

وحجر أيضاً علي البوص المعروف بانقصب الفارسي "فلا يتمكن أحد من شراء شئ منه لو قصبة واحدة الا بمرسوم من كتخدا بيك فمن احتاج منه في عمارة أو شباك أو لدورات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرماناً بقدر احتياجه واحتاج إلي وسائط ومعالجات واحتجاجات حتي يظفر بمطلوبه".

وطالت الاحتكارات والالتزامات أحذية الفلاحين المعروفة "بالُبلغ" إذ جعلوا عليها ختمية فلايباع منها شئ حتي يعلم بيد الملتزم ويختم علي وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثمنها".

وبلغ الطمع بالباشا ان احتكر بيع الخضروات في القاهرة بعد وضع يده علي الأراضي المحيطة بقصره المشيد بشمال القاهرة في منطقة شبرا . وأخذ يبيع ماتخرجه زراعة هذه الأراضي علي الباعة والمتسببين في القاهرة بأعلي سعر ، "وهم يبيعونها علي الناس بما أحبوا ، وشاع بين الناس اضافة ذلك إلي الباشا فيقولون كرنب الباشا ولفت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنبيط الباشا".

واحتكر ايضاً البلح الابريمى والعجوة وجريد النخل والليف والخوص ، فيشترى كذلك جمعيه من بلاد الصعيد بالثمن القليل ويطرحه علي الباعة بالثمن الزائد.

ومن الطريف ان احتكارات محمد علي كانت سببا وراء تفشى ظاهرة سلبية في الريف المصري إلي وقت قريب وهما استخدام النشوق.

فقد جمع أحد الملتزمين بموافقة الباشا جميع تجار وباعة ودقاقى الدخان في مكان واحد واحتكر تجارة الدخان والنشوق وعاقب حتي من يسحق نشوقاً خارجا عن هذا المكان ولو

لاستخدامه الشخصي . وقد عين الملتزم رجالا يبعث بهم إلي جميع القري "ومعهم من ذلك الدخان فيأتون إلي القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدراموزونا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذي بيدهم فيقول أهل القرية نحن لانستعمل النشوق ولانعرفه ولا يوجد عندنا من يضعه وليس لنا به حاجة ولانشتريه ولانأخذه فيقال لهم إن لم تأخذوه فهاتوا ثمنه فان أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزومون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق دوابهم" وكانت النتيجة ان انتشرت بين الفلاحين عادة تعاطى النشوق ، ولم تتراجع الا في النصف الأخير من هذا القرن.

وشرع رجال الباشا في ان يفعلوا نفس الشئ مع شراب العرقي المسكر ، والزام أهل القري بأخذه ودفع ثمنه ان أخذوه أو لم يأخذوه فقيل لهم في ذلك انه حرام ، فقالوا "ان شربه يقوى أبدانهم علي أعمال الزرع والزراعة والحرث والكد في القطوة والنطالة والشادوف ثم بطل ذلك بعد وقت قليل.

ونال أصحاب الحرف وعمال البناء نصيبهم المعتاد من أعمال السخرة التي أعتاد الحكام تقييدهم بها ، ففي عام ١٢٢٧ هـ طلب رجال الباشا بعض الحرفيين للسفر عنوة مع الجيش ، فطلبوا طائفة من القبانية ومن الخبازين ومن أرباب الصنائع والحرف وشددوا عليهم الطلب فتغيبوا وهربوا "فسمرت بيوتهم وحوانيتهم وكذلك الخبازون والفرانون بالطوابين والأفران حتي عدم الخبز من الأسواق ولم يجد أصحاب البيوت فرنا يخبزون فيه عجينهم فمن الناس القادرين علي الوقود من يخبز عجينه في داره أو عند جاره الذي يكون عنده فرن أوعند بعض الفرانين التي تكون فرنه بداخل عطفة مستورة ، خفية أو ليلا خوفاً من العسس والمرصدين لهم".

ودهى أصحاب حرف البناء برغبة الباشا في تشييد مسجداً يحمل اسمه بقلعة الجبل ، ليضاهى به جامع أحمد الثالث بمدينة استانبول ، وهو جامع محمد علي القائم الان بالقلعة.

وكما جرت عادة بعض سلاطين وأمراء العصر المملوكي ، لم يتورع محمد علي عن استخدام السخرة في بناء الجامع والاستيلاء على بعص مواد البناء .

فنادى منادي المعمار علي أرباب الأشغال في العمائر من البنائين والحجارين والفعلة بأن لا يشتغلوا في عمارة أحد كائنا من كان وان يتفرغوا للعمل في عمارة الباشا بالقلعة.

وقد نجم عن هذه المناداة اختفاء الكثير من أرباب حرف البناء ، فأبطل البعض صناعته

وأغلق من له حانوت حانوته "فيطلب كبير حرفته الملزم باحضاره عند معمار باشا فاما ان يلازم الشغل أو يفتدي نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده" . وأدي ذلك إلي تعطيل احتياجات الناس في البناء والتعمير "بحيث من أراد ان يبني له كانون (فرن) أو مذودا لدابته تحير في أمره وأقام أياما في تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير والقصرمل .. كما إذا ضاع للانسان مفتاح خشب لايجد نجارا يصنع له مفتاحاً آخر الا خفية".

وأزداد الأمرسوءاً بسبب تحجير الباشا علي رماد أفران الحمامات المعروف لدي العامة "بالقصرمل" الذي يستخدم في لحامات البناء حيث احتكره لعمائره ومنع الناس من حمله الا بفرمان خاص.

ورغم فخامة بناء جامع محمد علي وكثرة رخامه وروعة زخارفه ، الا ان قبته الرئيسية (لأمئذنته هذه المرة) تعرضت لانهيار مفاجئ بسبب أخطاء بنائية ارتكبها مهندسه التركي"يوسف بشناق" وأعيد بنائها بالكامل في عهد الملك فؤاد الأول.

ويستحق رجال الباشا ان يفرد لهم مؤلفا يسرد قبائحهم التي استجلبوا بها سخط الرعية ورضاء سيدهم وخاصة المحتسب المعروف بمصطفي كاشف كرد الذى كان يعاقب السوقه والباعة بقطع شحمة الأذن مهما كان جرمهم صغيرا. ومن مأثوراته أنه قابل رجلا يبيع البطيخ في الطرقات فسأله عن سعر الثمرة الواحدة فرد عليه البائع "هاك أذنى فأقطعها" فنهره المحتسب وسأله مجددا عن ثمن البطيخة فقال الرجل ان قلت لك بنصف فضة أمرت بقطع أذنى ولو بأكثر من ذلك لفعلت نفس الشئ فاقطعها اختصاراً للوقت .

ويروي عن هذا المحتسب العديد من المفارقات كقيامه بشوي صانعي الكنافة علي صوانيهم عند أي مخالفة للأسعار التى حددها لبيع الكنافة.

وهناك أيضاً سليمان أغا السلحدار الذي تسلط علي مباني بولاق وبر أمبابة والجزيرة الوسطى (جزيرة الزمالك الآن) فهدمها واستولى علي أنقاضها ليبنى بها بستاناً وقصراً بالجزيرة وقد خلف هذا السليمان وهو من الأرمن مسجدا بشارع بين القصرين تهدمت الان ايوانات الصلاة به.

وغير هؤلاء كثير ممن أعانوا محمد على في ظلمه للعباد ولكننا نضرب عن تسويد الصفحات بسيرهم تخفيفا لآلام الذكريات وتوفيرا لوقت القراء فهم جميعاً من صنف سيدهم ، ظلما وعتوا.



أهم
المصادر والمراجع

١ ـ أحمد بن على المقريزى :المواعظ الاعتبار بذكر الخطط والاثار – جزاءن ـ طبعة بالاوفست عن طبعة بولاق . إغاثة الامة بكشف الغمة – دار الوليد – حمص ـ د .ت

٢ ـ أحمد بن زنبل الرمال :وقعة الغورى والسلطان سليم وماجرى بينهما . تحقيق عبد المنعم عامر ـ القاهرة ١٩٦٢.

٣ ـ السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ـ المطبعة الشرقية ـ القاهرة ١٣٢٧ هـ .

٤ ـ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١٦ جزءا ـ طبعة دار الكتب المصرية.

٥ ـ ابن اياس الحنفى :بدائع الزهور فى وقائع الدهور ـ تحقيق د . محمد مصطفى ـ ٥ اجزاء القاهرة ١٩٨٤.

٦ ـ عبد الرحمن الجبرتى :عجائب الاثار فى التراجم والاخبار ـ ٤ اجزاء ـ مطبعة الانوار المحمدية بالقاهرة د .ت.

٧ ـ د . أحمد السيد الصاوى :مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج ـ بيروت ١٩٨٨

٨ ـ د . أحمد عبد الرازاق :البذل والبرطلة فى عصر سلاطين المماليك ـ القاهرة ١٩٧٩

٩ – د . ثروت عكاشة :مصر فى عيون الغرباء ـ جزاءن ـ القاهرة ١٩٨٤

١٠ ـ د . حسن الباشا :المدخل الى الاثار الاسلامية ـ القاهرة ١٩٧٩

١١ ـ حسن عبد الوهاب ـ تاريخ المساجد الاثرية ـ جزءان ـ القاهرة ١٩٤٦

١٢ ـ د . عبد المنعم ماجد :الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه ـ القاهرة ١٩٥٩

١٣ ـ على مبارك :الخطط التوفيقية الجديدة ـ طبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ٦٧ ١٩٦٨.

١٤ – CRESWELL :MOSLEM ARCHITECTURE OF EGYPT . OXFORD-1952

١٥ - LEWIS (B) :THE CAMBRIGE HISTORY OF ISLAM12 VOLS,LONDON1970

١٦ - WUSTENFELD :GESCHICHTE DER FATIMIDEN NACHARALISCHEN QUELLEN - GONTENGEN-1891



الفهرس

